



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين: أسبابها وآثارها على الاقتصادات العربية

إعداد

د. عرفان الحسني د. هبة عبد المنعم

صندوق النقد العربي

2020

© صندوق النقد العربي 2020

سموّح الطبع بحفنة

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تمثل بالضرورة وجهة نظر صندوق النقد العربي، وتبقى معبرة عن وجهة نظر مؤلفي الدراسة.

لا يجوز نسخ أو اقتباس أي جزء من هذه الدراسة أو ترجمتها أو إعادة طباعتها بأي صورة دون موافقة خطية من صندوق النقد العربي إلا في حالات الاقتباس القصير بغرض النقد والتحليل، مع وجوب ذكر المصدر.

توجه جميع المراسلات على العنوان التالي:

الدائرة الاقتصادية

صندوق النقد العربي

ص.ب 2818، أبو ظبي دولة الامارات العربية المتحدة

هاتف: +971 2 6171552

فاكس: +971 2 6326454

البريد الإلكتروني: economic@amfad.org.ae

قائمة المحتويات

4.....	الملخص التنفيذي
13.....	تقديم
17.....	أولاً: التحولات في المشهد التجاري العالمي
31.....	ثانياً: التوترات التجارية الأمريكية-الصينية: الأسباب والخلفيات
41.....	ثالثاً: التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وتأثيراتها على الاقتصاد العالمي
49.....	رابعاً: مصادر انتقال أثر التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين إلى الاقتصادات العربية
49	1.4 مستويات الطلب الخارجي
54	2.4 أسعار النفط
59	3.4 تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر
61.....	خامساً: قياس تأثير التوترات التجارية العالمية على الاقتصادات العربية
61	1.5 الآثار الاقتصادية للتوترات التجارية: الإسهامات السابقة
63	2.5 تقدير نموذج قياسي لتحديد أثر التوترات التجارية العالمية على الاقتصادات العربية باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي [Vector Auto Regressive Model (VAR)]
68.....	سادساً: التوصيات
69.....	قائمة المصادر
73.....	الملاحق

الأشكال

- الشكل (1) الدول العشر الأكبر تجارياً في العالم (مقارنة بين عامي 2008 و2018)..... 17
- الشكل (2) التجارة السلعية العالمية (1950-2018)..... 21
- الشكل (3) خارطة المراكز الرئيسة الثلاث لسلاسل القيمة العالمية..... 24
- الشكل (4) خارطة الدول المشاركة في سلاسل القيمة العالمية..... 25
- الشكل (5) التجارة الخارجية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي..... 29
- الشكل (6) التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية مع الصين (2008-2018)..... 32
- الشكل (7) الميزان التجاري الأمريكي مع الصين بحسب القطاعات..... 32
- الشكل (8) مؤشرات التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية (2000-2017)..... 33
- الشكل (9): تبادل الرسوم الجمركية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين..... 37
- الشكل (10): فاقد فائض المستهلك الأمريكي نتيجة فرض الرسوم الجمركية على المنتجات الصينية..... 42
- الشكل (11): معدل نمو الصادرات العالمية قبل وبعد التوترات التجارية الأمريكية-الصينية..... 45
- الشكل (12): درجة انكشاف الدول العربية على الاقتصاد العالمي خلال العقدين الماضيين نسبة قيمة التجارة الخارجية للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)..... 50
- الشكل (13): مقارنة درجة الانكشاف/ الانفتاح التجاري للدول العربية بالعالم ومناطق جغرافية وبلدان أخرى خلال العقدين الماضيين..... 50
- الشكل (14): معدل نمو حجم التجارة الدولية ومعدل نمو الدول العربية (1990-2019)..... 51
- الشكل (15): صادرات الدول العربية إلى الصين والولايات المتحدة الأمريكية (1995-2018)..... 52
- الشكل (16): معدل نمو صادرات الدول العربية إلى الصين والولايات المتحدة الأمريكية (1995-2018) (%)..... 53
- الشكل (17): المتوسط السنوي لقيمة الصادرات العربية إلى الصين خلال الفترة (2011-2018)..... 54
- الشكل (18): المتوسط السنوي لقيمة الصادرات العربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (2011-2018)..... 46
- الشكل (19): معدل نمو الاقتصاد العربي وسعر برميل النفط خلال الفترة (1990-2018)..... 55
- الشكل (20): سعر برميل النفط خلال الفترة (1995-2018)..... 56
- الشكل (21): الصادرات النفطية العربية إلى الصين (2014-2019)..... 57
- الشكل (22): الصادرات النفطية العربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية (2014-2019)..... 57
- الشكل (23): مساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية..... 58
- الشكل (24): مساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات العامة في الدول العربية..... 59
- الشكل (25): مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات في الدول العربية..... 59
- الشكل (26): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية خلال الفترة (2010-2018)..... 60

الجدول

- جدول (1): مستويات الاعتماد المباشر على القطاع النفطي في الدول العربية (%)..... 58
- جدول (2): استشراف قنوات تأثير الدول العربية باستمرار تصاعد التوترات التجارية العالمية..... 60

الملاحق

- ملحق (1): المحطات الرئيسة للتوترات التجارية الأمريكية-الصينية..... 73
- ملحق (2): نص اتفاق "المرحلة الأولى" بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين (13 ديسمبر، 2019)..... 75
- ملحق (3): المتوسط السنوي للصادرات العربية إلى الصين خلال الفترة (1980-2018)..... 77
- ملحق (4): المتوسط السنوي للصادرات العربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1980-2018)..... 78
- ملحق (5): أهم بنود الصادرات العربية إلى الصين (2014-2018)..... 79
- ملحق (6): أهم بنود الصادرات العربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية (2014-2018)..... 80
- ملحق (7): المتوسط السنوي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية خلال الفترة (1980-2018)..... 81
- ملحق (8): مساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية..... 82
- ملحق (9): مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة (2018)..... 83
- ملحق (10): مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات (2018)..... 84
- ملحق رقم (11): نتائج تقدير نموذج قياسي لتحديد أثر التوترات التجارية العالمية على الاقتصادات العربية باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي [Vector Auto Regressive Model (VAR)]..... 85

الملخص التنفيذي

شهد النظام التجاري العالمي منذ قرابة تسع عقود تحولات عدة، أهمها الاتجاه إلى التعددية القطبية التجارية، والتغير الحاصل في الهيكل السلعي للتجارة العالمية باتجاه المنتجات ذات القيمة المضافة العالية والخدمات التي تعتمد على تقنية الاتصالات والمعلومات، إضافة إلى التغير في السياسات التجارية لدول العالم.

عرف العالم ثلاث موجات من السياسات التجارية تمثلت في: (1) الحمائية التجارية منذ ثلاثينات القرن الماضي، (2) تحرير التجارة العالمية بعد الحرب العالمية الثانية لاسيما بعد تشكل مؤسسات بريتون وودز في عام 1944، وتنامي تأثير العولمة وتساعد دور الشركات عابرة القوميات وانخراطها في سلاسل القيمة العالمية، وبروز التكتلات الإقليمية، (3) عودة الحمائية من جديد خلال العقدين الماضيين في ظل تراجع الدعم الشعبي للعولمة.

في هذا السياق، تعد الحروب التجارية إحدى إرهابات الحمائية التجارية التي تنطوي على فرض العقوبات الجمركية وغير الجمركية أمام صادرات الشركاء التجاريين بهدف إعاقة حركة بضائعهم، مقابل حماية الشركات والوظائف المحلية من المنافسة الأجنبية، علاوة على تقليل العجز التجاري.

شهد العالم العديد من الحروب التجارية في فترات مختلفة، تعود بواكيرها إلى ثلاثينات القرن الماضي حينما سنت الولايات المتحدة الأمريكية قانون الرسوم الجمركية (Smoot-Hawley Act) في يونيو 1930 الذي انطوى على زيادة الرسوم الجمركية على نحو تسعمائة بنساً من الواردات الزراعية بمعدل تراوح بين 40 و48 في المائة، وقررت كندا والدول الأوروبية على إثره المعاملة بالمثل، وزيادة الرسوم الجمركية على الصادرات الأمريكية مما عجل بحدوث أزمة الكساد الكبير، ومن ثم اشتعال قتيل الحرب العالمية الثانية في عام 1939.

ازدادت وتائر الحمائية التجارية بصورة ملموسة خلال العقدين الماضيين لاسيما مع تصاعد الخطاب ذو التوجه للمصالح الوطنية الضيقة. تعد الولايات المتحدة الأمريكية من بين أكثر الدول التي استخدمت سياسة الحمائية مع شركائها التجاريين، كما حدث في عام 2002 فيما عُرف بـ "حرب الصلب"، و"حرب الموز" ما بين أمريكا وأوروبا منذ عام 1993، و"حرب الإطارات" في عام 2009 فيما بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

دشنت الولايات المتحدة الأمريكية فصلاً جديداً من التوترات التجارية حينما أعلنت سياستها الرامية إلى فرض رسوم (أو تعرفه) جمركية على الواردات من الصين -إضافة إلى سائر الشركاء التجاريين كالاتحاد الأوروبي والمكسيك وكندا -مع مطلع عام 2018 التي بلغت قيمتها 283 مليار دولار بزيادة الرسوم الجمركية لتصل إلى ما يتراوح بين 10 و50 في المائة، لتقوم تلك الدول برفع متبادل للرسوم الجمركية على واردات أمريكية بلغت قيمتها نحو 121 مليار دولار، لتعلن هذه السياسات مجتمعة عن بزوغ حقبة جديدة من التوترات التجارية هي الأشد منذ أزمة الكساد الكبير في ثلاثينات القرن الماضي.

في أعقاب ذلك قررت الولايات المتحدة الأمريكية في شهر مارس من عام 2018 فرض رسوماً جمركية بمعدل 25 في المائة على الفولاذ (ما قيمته 50 مليار دولار)، و10 في المائة على الألمنيوم المستوردين من الصين. في المقابل، أعلنت الصين عن ردها بفرض رسوماً مقابلة على وارداتها من أمريكا. وفي شهر أبريل أعلنت وزارة التجارة الأمريكية عن قائمة بالبضائع الصينية التي ستفرض عليها الرسوم الجمركية، لتقابله إعلان الحكومة الصينية عن قائمة تضم مائة بنداً سلعياً أمريكياً تخضع لزيادة الرسوم الجمركية.

للتوترات التجارية الأمريكية الصينية مقاربات اقتصادية وغير اقتصادية متداخلة. تأتي في مقدمة الأسباب الاقتصادية، تنامي العجز التجاري الأمريكي مع الصين الذي بلغ 378.6 مليار دولار في عام 2018، بما يشكل 65 في المائة من إجمالي العجز التجاري الأمريكي، مرده واردات بقيمة 557.9 مليار دولار، مقابل صادرات بلغت 179.3 مليار دولار. كذلك تنهم الولايات المتحدة الأمريكية بكين بتبنيها مزيجاً من السياسات التجارية، والصناعية، والنقدية، التي تعزز القدرة التنافسية للمنتجات الصينية في الأسواق الأمريكية (والعالمية)، من قبيل التحكم بالعملة المحلية (اليوان)، وممارستها سياسات حمائية -كالإعانات والدعم المالي المقدم للمصدرين المحليين- والتجسس الصناعي، وسرقة حقوق الملكية الفكرية، والنقل القسري للتقنية، وغيرها.

أما الأسباب غير الاقتصادية فتتمثل بتصاعد التوجه الأمريكي للمصالح الوطنية الضيقة من خلال رفع شعار "أمريكا أولاً" (America First). تراهن الولايات المتحدة الأمريكية في نزاعها التجاري مع الصين على عدم قدرة هذه الأخيرة على الصمود إزاء العقوبات الجمركية وغير الجمركية نظراً لاعتمادية الصادرات الصينية على الأسواق الأمريكية، الأمر الذي ستضطر (الصين) في ضوئه إلى الجلوس على طاولة المفاوضات والقبول بالشروط الأمريكية. في المقابل، اتخذت الصين استراتيجية "رد الفعل" إزاء الإجراءات الأمريكية، تجسدت بصورة رئيسة في فرض رسوم جمركية على الصادرات الأمريكية، مقابل تقليل وارداتها من الولايات المتحدة الأمريكية، حتى بلغ الأمر إلى حد إلغاء استيراد بعض السلع الأمريكية مثل فول الصويا.

المفارقة أن العجز التجاري الأمريكي لم يتوقف رغم سياسة الحمائية التي طبقتها الولايات المتحدة الأمريكية مع الصين وسائر شركائها التجاريين. لعل السبب في ذلك هو استمرار أمريكا بالاستيراد من الصين وباقي شركائها نتيجة لاعتماد نموذج نموها الاقتصادي على الواردات لتلبية احتياجات الاستهلاك المحلي المرتفع، خاصة في ظل ارتفاع سعر الدولار في الأسواق العالمية في عام 2018 مما أدى إلى انخفاض في كلفة الواردات (من وجهة نظر المستورد الأمريكي).

الآثار التي خلفتها التوترات التجارية على اقتصادي البلدين وعلى الاقتصاد العالمي دفعتهما إلى التفاوض للتوصل إلى حل يوقف تلك التوترات المتصاعدة بينهما. لم تفض معظم هذه المفاوضات إلى إنهاء التوتر التجاري بين البلدين. فيما توصل الطرفان في شهر ديسمبر من عام 2019 إلى اتفاق "المرحلة الأولى" التجاري والاقتصادي، الذي يتضمن إلغاء تدريجياً للرسوم، وقيام الصين بإنفاق 50 مليار دولار لشراء سلع زراعية أميركية، وتعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية، وتوسيع الوصول إلى الأسواق، وحماية حقوق الشركات الأجنبية في الصين.

التحليل الأولي للتوترات التجارية الأمريكية-الصينية يشير إلى أنها ليست بجديدة بل تعود جذورها إلى عقود عدة مضت، عبرت عنها الإدارات الأمريكية المتعاقبة بتضرر الاقتصاد الأمريكي من التجارة مع الصين. كما

يتضح من خلاله أن هذه التوترات هيكلية (Structural) لأنها تتعلق بالتناقض في النموذج الاقتصادي لكل من البلدين. فالولايات المتحدة الأمريكية كسوق كبير تحتاج إلى البضائع الصينية بسبب رخص أثمانها، فيما تعتبر الصين السوق الأمريكي الأكبر لاستيعاب صادراتها. كما أن أذونات الخزنة الأمريكية تعد إحدى أبرز قنوات الاستثمار بالنسبة للصينيين. من جانب آخر، تعتبر هذه التوترات متعددة الجوانب، أي لا تقتصر على الجانب التجاري (السلعي)، بل تتعداه إلى قضايا أخرى مثل حقوق الملكية الفكرية، والتحكم في سعر صرف العملة الصينية، وغيرها ما يجعله خلافاً طويلاً الأجل.

تعد التوترات التجارية التي أحدثتها الولايات المتحدة الأمريكية مع الصين -وسائر شركائها التجاريين- إحدى أهم عمليات التحولات في النظام التجاري العالمي، حيث ساهمت في تكريس حالة عدم اليقين في الاقتصاد العالمي وتقويض مناخ الأعمال وثقة الأسواق المالية، ومعطلاً لسلاسل القيمة العالمية (GVCs) ومهدداً للانتعاش الذي كان متوقعاً في الاقتصاد العالمي خلال العام 2019، كل ذلك بسبب ثقل الاقتصاديين الأمريكي والصيني في التجارة العالمية (قراءة 46 في المائة من التجارة العالمية معاً). وتذهب بعض التوقعات إلى أنه إذا ما اشتدت التوترات التجارية بين أمريكا والصين، واتسع نطاقها، وزادت احتمالية اقترانها بتوترات على مستوى العملات، فيمكن أن يؤدي ذلك إلى حدوث انكماش كبير في نمو التجارة والاقتصاد العالميين في عام 2020.

تأثر اقتصادي البلدين من التوتر التجاري بينهما، فانخفضت الصادرات الأمريكية إلى الصين من 12.4 مليار دولار في شهر مارس 2018 إلى 10.4 مليار دولار في شهر مارس 2019، مسجلة تراجع بنسبة بلغت 19 في المائة نتيجة للرسوم الجمركية التي فرضتها الصين على الواردات الأمريكية والتي تقدر مجموعها بـ 110 مليار دولار. كذلك ارتفعت أسعار السلع الصينية في السوق الأمريكية نتيجة لفرض الرسوم الجمركية عليها والتي دفعتها الشركات الأمريكية وتحملها المستهلك الأمريكي. في هذا السياق، تقدر الخسائر التي تكبدها المستهلكين والشركات الأمريكية بنحو 51 مليار دولار، أي قرابة 0.27 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي، والنتيجة هي انخفاض الدخل الحقيقي في الولايات المتحدة الأمريكية بمقدار 1.4 مليار دولار شهرياً في نهاية عام 2018.

أما الآثار على الاقتصاد الصيني، فتتمثل في تراجع الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة، والتي انخفضت من 52.2 مليار دولار في أكتوبر 2018، إلى 31.2 مليار دولار في مارس 2019، بانخفاض نسبته 40 في المائة في غضون خمسة أشهر، ناهيك عن القيود التي وضعتها الإدارة الأمريكية أمام الشركات الصينية من النفاذ إلى سوق تقنيات الاتصالات الأمريكية.

أثرت التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين على الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية من خلال تأثيرها على الطلب الكلي على الواردات لكل منهما، وبالتالي تأثير ذلك على الاقتصاد العالمي، كما أدى إلى حدوث اضطرابات حادة في سلاسل القيمة العالمية، خاصة في المنتجات التي تدخل بصورة مكثفة في التجارة ما بين البلدين -أمريكا والصين- كالمعدات التقنية والسيارات، وعلى أسواق المال، الأمر الذي جعل منظمة التجارة العالمية تخفض من توقعاتها لنمو التجارة الدولية للعام 2019 إلى أدنى مستوى لها خلال عقد كامل. دفعت هذه الآثار البنوك المركزية في البلدين وعدد من الدول إلى إحداث تغييرات في سياساتها النقدية

في إطار سعيها لتقليل مخاطر النمو، باتجاه المزيد من التيسير والتوسع بهدف معاكسة الضغوط الانكماشية للتوترات التجارية.

على المستوى الدولي، فإن الآثار المترتبة على التوترات التجارية المذكورة تتمثل بتحويل التجارة (Trade diversion)، أي تغيير اتجاهات التجارة الأمريكية-الصينية البينية إلى الشركاء الآخرين للبلدين. بالنسبة للصين، نجم عن خسارة صادراتها إلى أمريكا تحول في التجارة لصالح تاوان، والمكسيك، والاتحاد الأوروبي، وفيتنام، مع احتمال تحول جزء آخر من تجارتها إلى أفريقيا. بالنسبة للولايات المتحدة، فإن المستفيد من تحويل التجارة يتمثل في الاتحاد الأوروبي إضافة إلى كندا والمكسيك. في إطار تحويل التجارة، يتمثل الأثر الصافي لتأثير التوترات التجارية على التجارة العالمية في الفارق ما بين حجم التجارة العالمية قبل وبعد تحويل التجارة.

لا يزال التوتر التجاري الأمريكي-الصيني متفاعلاً ولم تتجلى بعد أبعاده رغم اتفاق المرحلة الأولى التي توصل إليه الطرفين في ديسمبر 2019. بالتالي ثمة سيناريوهات ثلاثة لمآلات هذا التوتر على الاقتصاد العالمي بصفة عامة والعربي بصفة خاصة. يتمثل السيناريو الأول (المتفائل) في احتمالية توصل البلدين إلى اتفاق نهائي يضع حداً للخلاف التجاري بينهما. فيما يتمثل السيناريو الثاني (الحذر)، في احتمالية توصل البلدين إلى حل وسط أو هدنة مؤقتة تقلل من حدة التوتر التجاري بينهما لكنها لا تنهي. أما السيناريو الثالث (المتشائم)، فيتمثل في تشبث كل من البلدين بمواقفهما دون تنازل، وبالتالي استمرار وتصاعد وتيرة التوترات التجارية الدائرة بينهما على الأقل حتى موعد الانتخابات الأمريكية في 3 نوفمبر 2020.

من الطبيعي أن تتأثر الاقتصادات العربية نفطية كانت أم غير نفطية -وكما هو حال العديد من دول العالم- بالتوترات التجارية بين أمريكا والصين عبر قنوات عدة، نظراً لنتامي وتأثر عولمتها وانكشافها على الاقتصاد العالمي بشكل عام، وعلى كل من الاقتصاد الأمريكي والصيني بشكل خاص، مما يستدعي من هذه الدول إعادة النظر في سياساتها الاقتصادية والتجارية للتعاطي مع آثار هذه التوترات.

رغم تعدد القنوات التي يمكن أن تؤثر من خلالها التوترات التجارية على الاقتصادات العربية، ركزت هذه الدراسة على ثلاثة قنوات رئيسية نظراً لأهميتها الخاصة بالنسبة للاقتصادات العربية، وهي: (1) الطلب الخارجي، (2) الأسعار العالمية للنفط، (3) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر⁽¹⁾.

فمن حيث قناة الطلب الخارجي، تعتبر الدول العربية من أكبر المناطق الجغرافية انكشافاً على الاقتصاد العالمي ممثلاً بقيمة التجارة الدولية إلى الناتج المحلي الإجمالي لاسيما في ظل مساهمة الطلب الخارجي بنحو 48 في المائة من نواتجها المحلية الإجمالية. إضافة إلى ذلك، تعتبر كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين من أهم الشركاء التجاريين بالنسبة للدول العربية حيث يستوعب السوقان نحو خمس الصادرات الإجمالية للدول العربية، وإذا ما تمت إضافة الدول الآسيوية الأخرى التي ترتبط بالاقتصاد الصيني ترتفع حصة هؤلاء الشركاء التجاريين إلى نحو 40 في المائة من الصادرات العربية.

¹ هناك عدد من القنوات الأخرى التي من المتوقع أن تؤثر على أداء الاقتصادات العربية مثل أسعار الفائدة، والتطورات في أسواق المال الدولية.

شهدت الصادرات العربية إلى كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية نمواً ملموساً خلال العقد الأخير حيث ارتفعت قيمتها إلى نحو 185 مليار دولار في المتوسط خلال الفترة (2011-2018) مقابل 22 مليار دولار لمتوسط الصادرات العربية إلى الدولتين خلال الفترة (1995-2000) بما يمثل نحو تسعة أضعاف. يلاحظ في هذا الصدد ارتفاع الأهمية النسبية لصادرات الدول العربية إلى الصين مقارنة بصادراتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية بداية من عام 2009. فعلى سبيل المثال شكلت صادرات الدول العربية إلى الصين في عام 2018 نحو 2.3 ضعف صادراتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

وفق قناة الطلب الخارجي، من المتوقع أن يأتي تأثير التوترات التجارية ما بين القطبين العالميين على الاقتصادات العربية كمحصلة لأثرين مختلفين من حيث الاتجاه. فمن جهة، يتوقع أن تؤدي تلك التوترات وانعكاساتها المحتملة على معدلي نمو كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين إلى انخفاض مستويات الطلب الخارجي للدولتين على صادرات الدول العربية بما يشكل أثراً غير مواتياً على اقتصادات هذه الدول. في هذه الحالة من المتوقع أن تتأثر تسع دول عربية تعد الأكثر انكشافاً على الاقتصادين الأمريكي والصيني بشكل أكبر بهذه التوترات مقارنة بالدول العربية الأخرى، حيث تشكل صادرات هذه الدول إلى السوقين الأمريكي والصيني نحو 92 في المائة من إجمالي الصادرات العربية إلى هذين البلدين.

من جهة أخرى، من المتوقع أن يكون هناك أثراً مواتياً مُحتملاً للتوترات التجارية على الدول العربية نتيجة أثر "تحويل التجارة" المتوقع في ظل ارتفاع الرسوم الجمركية المفروضة على التجارة البينية ما بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وما ينتج عنه من تحول جانب من تجارتهما البينية إلى الشركاء التجاريين الآخرين. فمن اللافت للانتباه في هذا الصدد الزيادة الكبيرة المسجلة في صادرات الدول العربية إلى كل من السوقين الأمريكي والصيني في عام 2018 على وجه الخصوص وهو العام الذي شهد بداية التوترات التجارية، حيث نمت الصادرات العربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 20 في المائة، فيما ارتفعت الصادرات العربية إلى السوق الصينية بنسبة 47 في المائة في نفس العام، وهو ما قد يُعزى إلى أثر التحويل الناتج عن تعمق التوترات التجارية بين البلدين وانتقال جانب من التجارة الخارجية بين الدولتين إلى الدول العربية مثلما حدث بشكل مماثل في كل من المكسيك والأرجنتين وغيرها من الدول الأخرى التي استفادت من هذه التوترات.

بالتالي، ووفق قناة الطلب الخارجي سيتمثل أثر التوترات التجارية ما بين أمريكا والصين في محصلة الأثرين السابق الإشارة إليهما.

أما من حيث قناة أسعار النفط، فإن زيادة التوترات التجارية تؤدي مما لا شك فيه إلى انخفاض مستويات الطلب على النفط في ظل ارتفاع مستويات عدم اليقين وتراجع مستويات ثقة المستثمرين والمستهلكين وبالتالي تراجع الأسعار العالمية للنفط. في هذا الإطار، نتج عن التوترات التجارية تباطؤ مستويات الزيادة في الطلب على النفط من 1.5 مليون برميل يومياً في عام 2018 إلى 0.98 مليون برميل يومياً في عام 2019 وفق تقديرات منظمة الأوبك وبالتالي انخفاض مستويات الأسعار بما يقارب 10 في المائة عام 2019. بناءً عليه، ينعكس استمرار التوترات التجارية على اقتصادات الدول العربية المُصدرة للنفط في ظل ارتفاع مستويات الاعتماد على النفط لا سيما في ثمان دول عربية على وجه الخصوص، تبلغ مساهمة قطاع النفط بها ما يتراوح

بين 30 إلى 50 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وما بين 67 إلى 89 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة، ونحو 33 إلى 95 في المائة من إجمالي الصادرات.

فيما يتعلق بالأثر المحتمل لقناة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد نتج عن الأزمة المالية العالمية 2008، والتوترات ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، والعودة الجزئية لمسارات السياسة النقدية التقليدية في بعض الاقتصادات المتقدمة في عام 2018، انخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية في ظل انخفاض مستويات ثقة المستثمرين وأجواء عدم اليقين بشأن السياسات العامة ومن أهمها السياسات التجارية. كغيرها من الدول النامية، تأثرت الدول العربية بهذه التطورات حيث تراجع المتوسط السنوي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها من 49 مليار دولار في المتوسط سنوياً خلال الفترة (1995-2010) إلى 36 مليار دولار سنوياً خلال الفترة (2011-2018). هذه التطورات من المتوقع أن تؤثر بشكل خاص على اقتصادات ثمان دول عربية تستقبل نحو 93 في المائة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرة إلى الدول العربية.

كمحصلة لما سبق، من المتوقع أن تنعكس الآثار غير المواتية للتوترات التجارية ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين من خلال القنوات الثلاث السابق الإشارة إليها على اقتصادات ثلاثة عشرة دولة عربية بما يشمل السعودية، والإمارات، وسلطنة عُمان، وقطر، والكويت، والبحرين، والعراق، والجزائر، وليبيا، ومصر، والمغرب، والأردن، والسودان.

بناءً على ما سبق، قامت الدراسة بتقدير نموذج قياسي لتقدير الأثر غير المواتي المحتمل لتراجع كل من معدل نمو الاقتصاد العالمي، ومعدل نمو الاقتصادين الأمريكي والصيني، على الاقتصادات العربية من خلال تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي [Vector Auto Regressive Model (VAR)] الذي يتميز بقدرته على تقدير العلاقة الديناميكية ما بين المتغيرات المتضمنة.

أشارت نتائج النموذج إلى وجود علاقة طردية ذات معنوية إحصائية ما بين كل من معدل نمو الاقتصاد العالمي⁽²⁾، ومعدل نمو الاقتصاد الصيني ومعدل نمو الدول العربية كمجموعة بالأسعار الجارية. وبيّنت أن صدمة غير مواتية يتعرض لها النشاط الاقتصادي العالمي نتيجة للتوترات التجارية بواقع نقطة واحدة مئوية سوف تؤدي إلى انخفاض مماثل لمعدل نمو الاقتصادات العربية كمجموعة بنحو 0.57 نقطة مئوية، وهو ما يتماشى مع ما أشارت إليه الدراسة من ارتفاع مستويات انكشاف الاقتصادات العربية على الاقتصاد العالمي أكثر من غيرها من المجموعات الإقليمية الأخرى. يُشار في هذا الصدد إلى أن معدل نمو الاقتصاد العالمي يعكس في حد ذاته التطورات التي تشهدها كذلك مستويات التجارة الدولية، والأسعار الدولية للنفط، وتدفقات الاستثمار الأجنبي ومدى تأثرها بالتوترات التجارية، بما يجعله من أقوى المتغيرات المُفسرة لمعدل نمو الاقتصادات العربية.

كذلك أشارت نتائج النموذج إلى أن صدمة مماثلة في معدل نمو الاقتصاد الصيني نتيجة للتوترات التجارية بنحو نقطة مئوية واحدة تؤدي إلى انخفاض معدل نمو الاقتصادات العربية بنحو 0.30 نقطة مئوية، وهو ما يفسره بالخصوص تنامي الأهمية النسبية للعلاقات الاقتصادية ما بين الدول العربية والاقتصاد الصيني مقارنة

² ذلك بعد استبعاد كل من الناتج المحلي الإجمالي لكل من الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، ومجموعة الدول العربية لتجنب مشكلة التعدد الخطي The Multicollinearity problem.

بنظيره الأمريكي. كما يعزى جانباً من أثر هذه العلاقة ما بين الاقتصادات العربية والاقتصاد الصيني إلى الارتباط القائم ما بين معدل نمو الاقتصاد الصيني ومستويات الطلب على النفط وهو ما ينعكس على مستويات أسعاره في الأسواق الدولية ويؤثر على اقتصادات الدول العربية لا سيما في ظل ارتفاع الأهمية النسبية للصادرات العربية النفطية إلى ما يشكل نحو 81 في المائة من إجمالي صادرات دول المجموعة إلى الصين.

في المقابل، فإن التغير في معدل نمو الاقتصاد الأمريكي لا يستتبعه بالضرورة تغير في معدلات الطلب على الصادرات العربية لا سيما النفطية منها في ظل اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية خلال العقود الماضية إلى زيادة مستويات الاعتماد الذاتي على مصادر الطاقة المحلية وتقليل الاعتماد على الواردات النفطية في سياق الاستراتيجية الأمريكية المتبناة منذ عام 1970 للتحول من مستورد صافي إلى مصدر صافي للنفط وهو ما يتوقع حدوثه عام 2022 حسب تقديرات وكالة معلومات الطاقة الأمريكية⁽³⁾.

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن عدم معنوية تأثير معامل معدل الاقتصاد الأمريكي تأتي فقط في سياق قنوات الانتقال المتضمنة في النموذج ممثلة في قناة الطلب الخارجي. بالتالي فإن هذه النتيجة لا تنفي احتمالية وجود تأثير معنوي آخر محتمل لبعض قنوات الانتقال الأخرى المرتبطة بالاقتصاد الأمريكي ممثلة على سبيل المثال في توجهات السياسة النقدية وأسعار الفائدة الأمريكية نتيجة ارتباط عدد من العملات العربية بالدولار، أو بوحدة حقوق السحب الخاصة، أو بسلة من العملات يمثل الدولار وزناً مهماً بها (اثنتي عشرة دولة عربية)، وكذلك احتمالية وجود تأثير لقناة تدفقات انتقالات رؤوس الأموال.

أوضحت نتائج النموذج أن ذروة تأثير الاقتصادات العربية بأية صدمة يتعرض لها النشاط الاقتصادي العالمي تحدث خلال العامين التاليين لحدوث الصدمة مباشرة، ثم ما تلبث أن تستعيد الاقتصادات العربية توازنها مرة أخرى في أعقاب ذلك، في حين تسجل الاقتصادات العربية ذروة تأثيرها بأية صدمة يتعرض لها الاقتصاد الصيني في العام التالي مباشرة لحدوث الصدمة ثم يتم استعادة التوازن وبشكل تدريجي بداية من العام الثالث لحدوث الصدمة.

في المُجمل، قدمت الدراسة بعض التوصيات على صعيد السياسات شملت من بينها:

1. أهمية قيام الدول العربية برصد تطورات التوتر التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين - وأية توترات تجارية تحدث بين دول كبرى دولية أو إقليمية- بصورة مستمرة وقياس أثارها على اقتصاداتها، وإشراك نتائج هذه الدراسات مع مراكز التخطيط وصناعة القرار الاقتصادي في الدول العربية.

2. الاهتمام بزيادة مستويات تنويع الاقتصادات العربية سواءً على صعيد الهياكل الانتاجية أو التصديرية والتنويع فيما يتعلق بالعلاقات التجارية والاستثمارية مع دول العالم المختلفة مع التركيز على التحسين المتواصل لمستويات الانتاجية والتنافسية الدولية بهدف زيادة مستويات قدرة هذه الاقتصادات على مواجهة أية صدمات خارجية.

³ USA EIA, (2018).” Annual Energy Outlook 2018 (AEO2018)”, Available at: <https://www.eia.gov/todayinenergy/detail.php?id=34912>. [Accessed 25 December 2019]

3. ضرورة اقتناص الفرص الكامنة للنزاع التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين والمتضمنة التحول النسبي الحاصل من التجارة البينية للبلدين إلى المنطقة العربية من خلال إحداث تغيير حقيقي في سياساتها الصناعية والاقتصادية لجعل البيئة العربية أكثر حافزية واستقطاباً للاستثمارات الأجنبية لاسيما الصينية وإعادة هيكلة القطاعات المرتبطة بالتجارة مع الصين لاسيما في إطار سلاسل القيمة العالمية وطريق الحرير.

4. أهمية السعي نحو تحسين بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار والمنافسة بدءاً بالبنية التحتية المادية (المواصلات، الاتصالات، الخ) والناعمة (الابتكار والإنتاجية والكفاءة)، وإعادة النظر في الإطار التنظيمي والتشريعي باتجاه جعل القوانين السارية صديقة للأعمال (Business-friendly regulations) وتسهيل عمل الشركات الأجنبية بهدف تحسين مؤشر سهولة أداء الأعمال (Doing Business) في التقارير الدولية.

5. حتمية مواصلة السعي نحو تعزيز التكامل الاقتصادي العربي بمختلف عناصره. وعلى نحو خاص، من الضروري أن تتخطى الدول العربية أيضاً في سلاسل القيمة الإقليمية (العربية) إلى جانب انخراطها في السلاسل العالمية.

تقديم

فرضت الولايات المتحدة الأمريكية منذ مطلع عام 2018 رسوماً جمركية على وارداتها من الصين -إضافة إلى شركائها التجاريين الرئيسيين كالإتحاد الأوروبي وكندا والمكسيك واليابان- بلغت 283 مليار دولار وبمعدل 10-50 في المائة⁽⁴⁾ في إطار سياسة حمائية شديدة المراس تهدف إلى تقليل العجز التجاري الأمريكي المزمّن، إضافة إلى دعم المنتج المحلي ورفع معدلات التوظيف، ليقوم هؤلاء الشركاء بإجراءات مُعاكسة (Tit-for-tat) ورفع متبادل للرسوم الجمركية على واردات أمريكية قدرت قيمتها بنحو 121 مليار دولار، لتعلن جميع هذه السياسات عن بزوغ حقبة جديدة من التوترات التجارية هي الأشد منذ أزمة الكساد الكبير في ثلاثينات القرن الماضي.

ثمة إجماع بين أوساط المراقبين والمنظمات الدولية المعنية على أن التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وسائر شركائها التجاريين تعد إحدى أهم عمليات التحول الكبرى الحاصلة في النظام التجاري الدولي، حيث أدت هذه التوترات إلى تركيز حالة عدم اليقين في الاقتصاد العالمي وباتت عاملاً مقوضاً لمناخ الأعمال وثقة الأسواق المالية، ومعطلاً لسلاسل القيمة العالمية (GVCs) ومهدداً للانتعاش الذي كان متوقعاً في الاقتصاد العالمي خلال العام 2019.

وطبقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي، فإن التوترات التجارية الأمريكية-الصينية ستكلف النمو الاقتصادي العالمي نحو 700 مليار دولار بحلول عام 2020، أي بنحو 0.8 في المائة من الناتج الإجمالي العالمي، أو ما يعادل الاقتصاد السويسري بأسره⁽⁵⁾. كما تتسع هذه المخاوف من أن يسفر التوتر التجاري بين البلدين عن انكفاء في العولمة، وتحول في اتجاهات التجارة العالمية، لاسيما في ظل اشتداد النزعة الحمائية لدى الإدارة الأمريكية الحالية عن وضع العديد من العقوبات الجمركية وغير الجمركية أمام صادرات شركاءها التجاريين الآخرين وخاصة الإتحاد الأوروبي وكندا والمكسيك واليابان وكوريا الجنوبية، ما قد يؤدي إلى قيام هؤلاء الشركاء بإجراءات معاكسة (Retaliatory actions) تبعاً لذلك. وتذهب بعض التقارير لأبعد من ذلك، حيث تشير إلى أنه إذا ما اشتدت رُحى هذه التوترات، واتسع نطاقها لتشمل دول أخرى، وبما يكتنفها من نذر توتر يطال عملات هذه الدول، أن يؤدي إلى حدوث انكماش كبير في نمو التجارة العالمية قد يجر الاقتصاد العالمي إلى أزمة جديدة بعد الأزمة المالية العالمية 2008، لكن ليس بالضرورة بنفس الحدة⁽⁶⁾.

⁴ Amiti, M., Redding, S., and Weinstein, D. (2019) "The impact of the 2018 trade war on US prices and welfare," National Bureau of Economic Research, Working Paper 25672, p. 5.

⁵ Xinhuanet (2019) Available at: http://www.xinhuanet.com/english/2019-10/09/c_138456863.htm [Accessed 1 November 2019]

⁶ Yeung, K. (2019) "Global financial crisis, recession risks raised as US-China trade war tensions escalate over currency row", South China Morning Post. 6 August, 2019. Available at: <https://www.scmp.com/economy/china-economy/article/3021683/global-financial-crisis-recession-risks-raised-us-china-trade>. [Accessed 3 November 2019]

كذلك يعتقد البعض ان التوترات التجارية ستعمل -على الأمد الطويل- على تهميش منظمة التجارة العالمية. أنظر:

- Varblane, U., and Juust, M. (2019) "Escalation of the China-US Trade War Could Lead to an Economic Crisis", RKK ICDS, Paper issue, November 2019.

تأتي جميع هذه المخاوف نتيجة لمكانة الولايات المتحدة الأمريكية والصين بوصفهما أكبر قوتين اقتصاديتين وشريكين تجاريين في العالم، إلى جانب العوامل الأخرى الاقتصادية والجيوسياسية المقوضة للنمو الاقتصادي العالمي نتيجة لهذه التوترات التجارية.

نظراً لتنامي وتأثر عولمة الاقتصادات العربية-نפטية كانت أم غير نفطية- وانكشافها على الاقتصاد العالمي بمختلف صورته وخاصة التجارية منها والتي بلغت مستويات قياسية تجاوزت المعدل العالمي وكثير من مناطق العالم بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية والصين نفسيهما، إضافة إلى كثافة علاقاتها التجارية مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين، فمن الطبيعي والحال هذا أن تلقي التوترات التجارية القائمة بين هذين البلدين بظلالها على الاقتصادات العربية عبر قنوات عدة مما يستدعي من هذه الأخيرة إعادة النظر في سياساتها الاقتصادية والتجارية بالاتجاه الذي يقلل من الآثار السلبية للتوترات المذكورة مقابل اقتناص الفرص التي قد تتيحها هذه التوترات لصالح تجارتها الخارجية ونموها الاقتصادي.

من هنا، تأتي أهمية هذه الدراسة بوصفها تتناول قضية التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين من مختلف أبعادها، وتهدف إلى ما يلي:

1. التعرف على خلفية التوترات التجارية بين البلدين وفيما إذا كانت تعكس اتجاهات (Trends) طويلة الأمد في النظام التجاري العالمي الراهن، أم ظاهرة مؤقتة.
2. التعرف على التداعيات الأولية للتوترات المذكورة على كل من الاقتصاديين الأمريكي والصيني نفسيهما، والاقتصاد العالمي.
3. قياس آثار التوترات التجارية على الاقتصادات العربية وخاصة على معدلات نموها الاقتصادي.
4. وبالاتصال مع ما سبق، توفير إطاراً منهجياً لقياس الآثار - المباشرة وغير المباشرة- لأية توترات تجارية قد تنشأ مستقبلاً بين دول إقليمية أو متقدمة ذات علاقات تجارية واقتصادية وطيدة مع الدول العربية على اقتصادات هذه الأخيرة.
5. توفير أطراً مرجعية لدوائر صنع القرار في الدول العربية لتحديد أولويات العمل المطلوب والسياسات الملائمة للتعاطي مع آثار التوترات التجارية الحاصلة في العالم والمضي قدماً في مسيرتها التنموية.

ونسارع إلى التذكير -بداية- بأن قضية التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين لاتزال متفاعلة حتى لحظة كتابة هذه الدراسة، ولم تتجلى بعد آثارها الاقتصادية الكلية الممتدة عالمياً أو إقليمياً والتي ستحدد حتماً بما ستسفر عنه المفاوضات التي يعقدها البلدين بين الفينة والأخرى والتي تمخض عنها تغيرات في المواقف تميل في جُلها إلى تمسك الولايات المتحدة الأمريكية بنزعتها الحمائية مقابل ممارسة الجانب الصيني سياسة رد الفعل، باستثناء الجولة الأخيرة من المفاوضات بين البلدين وتوصلهما في 13 ديسمبر 2019 إلى اتفاق "المرحلة الأولى" التجاري والاقتصادي وكما سترد الإشارة إليه في الجزء الثاني من الدراسة.

علاوة على ما ذكر، لا بد من الإقرار بأن موضوع الدراسة ذو مقاربات أخرى بالغة التعقيد ليس من السهولة اختزالها بالجانب التجاري، لأنه يعكس جانباً مهماً منه حالة توازنات القوى الاقتصادية والسياسية في عالم ما بعد الحرب الباردة، وتساعد التوجه للمصالح القومية في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من دول العالم.

تأسيساً على هذه الخلفية، وبهدف إضفاء قدرأ كبيراً من الموضوعية في تناول هذا الموضوع المُعقد لاسيما فيما يتعلق بالتنبؤ عن مستقبل التوتر التجاري بين أمريكا والصين وتقدير آثاره على الاقتصادات العربية، نرى أن ثمة سيناريوهات ثلاث تلوح في الأفق:

السيناريو الأول (المتفائل):

احتمالية توصل البلدين إلى اتفاق نهائي يضع حداً للتوتر التجاري المتصاعد بينهما -لاسيما من قبل الطرف الأمريكي- لأسباب عدة أهمها تعمق الآثار السلبية للتوتر المذكور على كل من الاقتصادين الأمريكي والصيني، إضافة إلى المطالبات الدولية بإنهاء هذا التوتر للحفاظ على استقرار الاقتصاد العالمي. ونظراً لأن الصين تشكل -من وجهة نظر الإدارات الأمريكية المتعاقبة وخاصة الحالية- أكثر الشركاء التجاريين التي الحقت ضرراً كبيراً ومزمناً في الميزان التجاري الأمريكي، وبسوق العمل الأمريكي لاسيما في قطاعي الزراعة والصناعة، وبالتالي فإن توصل البلدين إلى حل يحسم التوترات التجارية بينهما قد يشجع الولايات المتحدة الأمريكية للتوصل إلى حلول مشابهة -بقدر أو بأخر- مع خصومها التجاريين الآخرين وخاصة الاتحاد الأوروبي واليابان وبعض الأسواق الناشئة.

السيناريو الثاني (الحذر):

احتمالية توصل البلدين إلى حل وسط أو هدنة مؤقتة تقلل من حدة التوتر التجاري بينهما لكنها لا تنتهي بسبب تمسك كل من الطرفين بمواقفهما: تبني الولايات المتحدة الأمريكية النزعة الحمائية إزاء صادرات الصين وسائر شركائها التجاريين من جهة، مقابل تبني الصين سياسة المعاملة بالمثل إزاء القيود التي يفرضها الطرف الأمريكي على الشركات الصينية وخاصة تلك التي تسعى للنفاذ إلى أسواق السلع والتقنية الأمريكية من جهة أخرى. نرجح أن هذا السيناريو هو الأقرب للحدوث في ضوء عدم توصل القطبين المتنازعين حتى وقت إعداد الدراسة إلى حلول جذرية تنهي خلافاتهما العالقة حول عدد من الملفات الأساسية ومن بينها النقل القسري للتقنية، والدعم الحكومي للشركات الصينية، واستخدام العملات في التوترات التجارية، وعدد من الملفات الأخرى التي يتم التوصل إلى حلول نهائية بشأنها باستثناء اتفاق "المرحلة الأولى" والذي لا يزال يشوبه الغموض.

السيناريو الثالث (المتشائم):

تزمت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين بمواقفهما دون تنازل وبالتالي استمرار وتصاعد وتيرة التوترات التجارية الدائرة بينهما على الأقل حتى موعد الانتخابات الأمريكية في 3 نوفمبر 2020.

ولأغراض البحث العلمي الموجه للسياسات، وبهدف تحقيق الهدفين الرابع والخامس من هذه الدراسة سألني الذكر، سيصار إلى تبني السيناريوهين الثاني والثالث لبناء نموذج قياسي لتقييم آثار التوترات التجارية بين أمريكا والصين على الاقتصادات العربية.

المنهجية:

تعتمد هذه الدراسة على مزيج من:

1. **المنهج الوصفي (Descriptive approach):** يتجسد ذلك في وصف المشهد التجاري الدولي قيد التشكل، واتجاهاته، والأسباب والخلفيات الاقتصادية وغير الاقتصادية للتوترات التجارية بمختلف أنواعها في إطارها الإيستمولوجي⁽⁷⁾ لاسيما النزعة المفرطة لدى الإدارة الأمريكية الحالية بممارسة سياسة حمائية تجارية شديدة مع الصين -إلى جانب شركائها الرئيسيين الآخرين وخاصة منهم الاتحاد الأوروبي والمكسيك وكندا- وأبعادها، وتطوراتها، علاوة على تقديرات أولية لآثار هذه التوترات التجارية على الاقتصاديين المتنازعين نفسيهما وعلى الاقتصاد العالمي. ستمهد هذه المناقشات الأرضية للجزء الآخر من الدراسة وكما موضح في النقطة التالية.

2. **المنهج التجريبي/ التحليلي (Empirical analysis-based approach) الموجه للسياسات (Policy oriented):** لقياس آثار التوترات التجارية بين أمريكا والصين على الاقتصادات العربية عبر عدد من القنوات، وتوفير أطر مرجعية لراسمي السياسات في الدول العربية لمواجهة تلك الآثار.

3. **المنهج القياسي:** رغم وجود العديد من نماذج الاقتصاد القياسي لتحليل الصدمات الخارجية على الاقتصادات الوطنية، فقد تم اختيار تحليل متجه الانحدار الذاتي [Vector Auto Regressive Model (VAR)] نظراً للمسوغات التالية:

- ملائمة لطبيعة الظاهرة محل البحث.
- قدرته على قياس أثر التوترات التجارية ما بين أكبر اقتصاديين عالميين، على الاقتصادات العربية وفق نسق ديناميكي مُفسر لهذا الأثر.
- قدرته على التنبؤ بأثر أية صدمة متوقعة ناتجة عن التوترات التجارية العالمية ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وما ينتج عنها من صدمات في معدل نمو الاقتصاد العالمي والأمريكي والصين على الدول العربية.

⁷ الأبستمولوجيا أو ما يعرف بنظرية المعرفة هي منهج للتقصي عن أصول وطبيعة المعرفة، وتكمن أهميته في البحث عن العلاقة ما بين النظرية قيد البحث والطروحات المشابهة، كالحقائق والمعتقدات والمبررات. راجع المصدر الآتي:

- Audi, R. (2003) "Epistemology: A contemporary introduction to the theory of knowledge". 2nd ed., Rutledge.

أولاً: التحولات في المشهد التجاري العالمي

الناظر إلى خارطة التجارة العالمية منذ أزمة الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي وحتى الوقت الحاضر سوف يلحظ حصول ثلاث تحولات رئيسة، هي:

التحول الأول: التغير في أقطاب التجارة العالمية

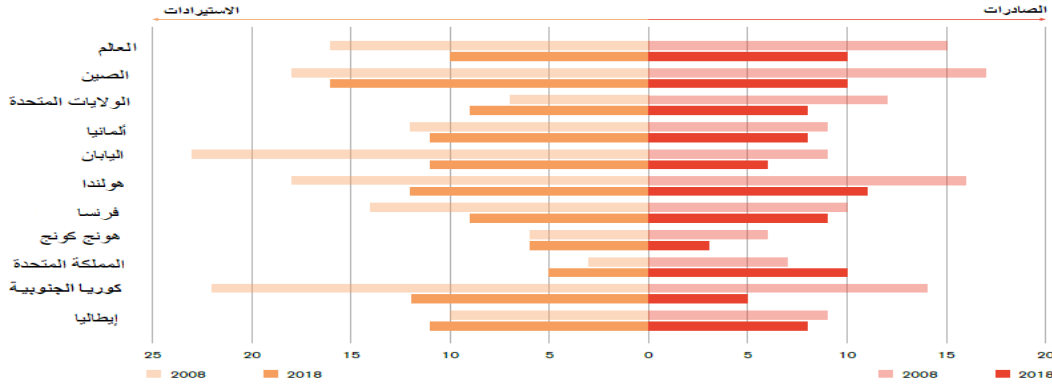
انتقلت مراكز الدول على حلبة التجارة العالمية من الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا في خمسينات القرن العشرين، إلى الشرق بدءاً باليابان بوصفها القطب الآسيوي الأكبر، ومن ثم الصين⁸ منذ الثمانينات وحتى الوقت الحاضر، إضافة إلى بزوغ الهند كإقتصاد رئيس على مستوى العالم. وفي هذا السياق، تشير البيانات إلى إنه في عام 1995 كانت الولايات المتحدة الأمريكية تهيمن على قرابة 25 في المائة من التجارة العالمية في مجال السلع ذات التقنيات المتقدمة، بينما تستأثر الصين سوى بنحو 3 في المائة من التجارة المذكورة. وخلال عقد من الزمان، هبطت حصة الولايات المتحدة الأمريكية من هذه التجارة إلى 15 في المائة لترتفع حصة الصين إلى 15 في المائة. كذلك برزت الدول المصنعة حديثاً (Newly Industrialized Countries-NICs) مثل دول جنوب شرق آسيا، وأمريكا اللاتينية، وتركيا، وغيرها. كما برزت مجموعة الأسواق الناشئة (BRICS) التي تضم البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا بوصفها لاعباً مهماً في حركة التجارة عبر الحدود والتي تستأثر حالياً بثلاث الاقتصاد العالمي. علاوة على ذلك، ازدادت مساهمة الدول النامية في التجارة العالمية بأداء يقارب أداء الاقتصادات المتقدمة، حيث وصلت حصتها إلى 44 في المائة في عام 2018⁹.

أما في الوقت الحاضر، فإن أكثر من نصف التجارة السلعية العالمية (53.3 في المائة) تتركز في عشرة دول، تتصدرها الصين، وتأتي بعدها الولايات المتحدة الأمريكية، ثم ألمانيا، واليابان، وهولندا، وفرنسا، وهونج كونج، والمملكة المتحدة، وكوريا الجنوبية، وإيطاليا. تشكل حصة الصين لوحدها 13 في المائة (2.49 تريليون دولار) بالنسبة للصادرات و11 في المائة (2.14 تريليون دولار) بالنسبة للواردات. فيما حافظت الولايات المتحدة الأمريكية على مركزها كأكبر مستورد في العالم بقيمة تصل إلى 2.61 تريليون دولار، مقابل صادرات تصل قيمتها إلى 1.66 تريليون دولار. فيما جاءت ألمانيا بالمرتبة الثالثة بقيمة صادرات بلغت 1.56 تريليون دولار، (الشكل 1).

⁸ International Monetary Fund, World Economic Outlook, April 2019, p. 108

⁹ World Trade Organization, World Trade Statistical Review 2019, p. 14.

الشكل (1)
الدول العشر الأكبر تجارياً في العالم (مقارنة بين عامي 2008 و2018)
(% التغير السنوي لنمو التجارة)



Source: World Trade Organization, World Trade Statistical Review 2019, p. 48.

يتضح مما سبق، بأن العالم بات يتجه لنظام تجاري متعدد الأقطاب (Multi-polar world trade) بعد أن كانت تتحكم فيه دول قليلة.

التحول الثاني: التغير في الهيكل السلعي للتجارة العالمية

علاوة على ما سبق، شهد الهيكل السلعي للتجارة الدولية تحولاً من تجارة السلع التقليدية التي تشتمل بصورة كبيرة على المواد الأولية والمنتجات الصناعية (الاستهلاكية والإنتاجية)، إلى الخدمات (المالية والتجارية). وعلى نحو خاص، ازدادت حصة خدمات تقنية المعلومات والاتصالات (Information and Communication Technology (ICT)) بصورة كبيرة من 16.1 في المائة عام 2008 إلى 19.5 في المائة في عام 2018، وبمعدل نمو بلغ 8 في المائة خلال العقد الماضي. تبرز الصين كالثالث أكبر مصدر في العالم لهذه الخدمات بعد كل من الاتحاد الأوروبي، والهند، فيما جاءت الولايات المتحدة الأمريكية بالمرتبة الرابعة¹⁰.

كذلك نمت التجارة الإلكترونية (e-commerce) بوتيرة متسارعة خلال السنوات الماضية. طبقاً لتقديرات منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) بلغ إجمالي المبيعات العالمية عبر التجارة الإلكترونية 29 تريليون دولار عام 2017، ونفذ 88 في المائة من هذه المعاملات بين مؤسسات الأعمال (B2B)¹¹.

في العقد الماضي، ازدادت أهمية المنتجات ذات الكثافة المعرفية التي تعتمد على الاقتصاد القائم على المعرفة (Knowledge-based economy)، والابتكار، التي تتسم بقيمة مضافة وتنافسية عاليتين في الأسواق العالمية. مما ساعد في تعزيز هذا الاتجاه التقنيات المستجدة (Emerging technologies) التي

¹⁰ World Trade Organization, World Trade Statistical Review 2019, p. 40.

¹¹ يقصد بالتجارة الإلكترونية الصفقات التي تطلب رقمياً ويتم إيصالها إلى المستهلك سواء رقمياً أو مادياً. أنظر:

- UNCTAD, Global e-commerce sales surged to \$29 trillion (2019) Available at: <https://unctad.org/en/pages/newsdetails.aspx?OriginalVersionID=2034>. [Accessed 22 December 2019]

أبرزتها الثورة الصناعية الرابعة والاقتصاد الرقمي (Digital economy) وتقنية المعلومات، مثل انترنت الأشياء (IoT)، والذكاء الاصطناعي (AI)، والبلوكشين (Blockchain)، والحوسبة السحابية (Clouds)، والطباعة ثلاثية الأبعاد (3D printing)، وغيرها والتي أحدثت أثراً خارقاً (Disruptive effects) في نماذج الأعمال للشركات، بالتالي في هيكل التجارة العالمية التي طالت مختلف القطاعات الصحية والمواصلات والاتصالات والتعليم وطرز الحياة وغيرها، مثل أجهزة النقل الذكية، والروبوتات، والألواح الرقمية، وغيرها. وتفيد دراسة عالمية أن هذه التقنيات ستساهم بحوالي 2.7 تريليون دولار في الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2025.¹²

التحول الثالث: التغيير الحاصل في السياسات التجارية للدول المتقدمة وسائر دول العالم

في هذا السياق، يلاحظ بروز ثلاث موجات من السياسات التجارية:

الموجة الأولى: الحماية التجارية (Protectionism)

وهي السياسات التي سادت العالم في عقد الثلاثينات من القرن الماضي إبان أزمة الكساد الكبير (1929-1939) واستمرت حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية. تقوم هذه السياسات على أساس إقدام الدول على وضع مجموعة من العقوبات وخاصة الجمركية منها أمام استيراداتها من الخارج بهدف حماية إنتاجها المحلي، وخلق الوظائف، إضافة إلى تحسين حسابها التجاري وتجاوز أو تقليل العجز فيه.

مبدئياً، يفيد التأسيس النظري لتأثير الرسوم الجمركية على الاقتصادات الكلية للدول بأنه يطل أساساً الإنتاجية والدخل والناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التوظيف والتخصص (بحسب الميزة النسبية)، وانخفاض الأسعار وتضييق فجوات الدخل بين الدول، بينما يخبرنا التاريخ أن الرسوم الجمركية قد فشلت -في معظم الأحوال- في تحقيق هذه الأهداف، ونجم عنها نتائج عكسية على مستوى الاقتصاد الكلي، من قبيل ارتفاع في الأسعار، وانخفاض في معدلات التوظيف، وبالتالي تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي على الأمد الطويل.

تؤكد هذا الاستخلاص دراسة قياسية-تجريبية حديثة لصندوق النقد الدولي حول آثار الرسوم الجمركية على الاقتصاد الكلي لعينة كبيرة شملت 151 دولة ولفترة طويلة تمتد إلى قرابة نصف قرن (1963-2014)، التي أوضحت أن الرسوم الجمركية -وخاصة التصاعدية منها كان لها تأثيراً اقتصادياً سلبياً ذو معنوية إحصائية عالية على الإنتاج والإنتاجية، وأنها قادت إلى ارتفاع في معدلات البطالة، وتفاوت في الدخل وعدم المساواة، إضافة إلى ارتفاع في أسعار الصرف¹³. كما توصلت الدراسة إلى نتيجة هامة مفادها أن الميزان التجاري لدول العينة لم يشهد تحسناً ملحوظاً بعد ارتفاع الرسوم الجمركية نتيجة لارتفاع سعر الصرف الحقيقي الذي رافق ارتفاع الرسوم. وتجدر الإشارة إلى أن جميع الآثار الاقتصادية السلبية التي خلفتها سياسات الحماية

¹² Manyika, J., Lund, S., Robinson, K., Valentino, J., and Dobb, R. (2015) Connecting talent with opportunity in the digital age. Available at: <https://www.mckinsey.com/featured-insights/employment-and-growth/connecting-talent-with-opportunity-in-the-digital-age>. [Accessed 15 December 2019].

¹³ Furceri, D., Hannan, S.A., Ostry, J.D., and Rose, A.K. (2019) "Macroeconomic Consequences of Tariffs", IMF Working Paper, WP/19/9, International Monetary Fund.

والتي سادت العالم خلال النصف الأول من القرن الماضي قد ساهمت - إلى جانب عوامل أخرى- في إشعال فتيل الحرب العالمية الثانية.

الموجة الثانية: التجارة الحرة المفتوحة

هو التوجه الذي ساد العالم بعد الحرب العالمية الثانية لاسيما على إثر تشكل مؤسسات Bretton Woods- صندوق النقد والبنك الدوليين- في عام 1944، ومن ثم توقيع الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GATT) في عام 1947، إلى جانب تشكل العديد من المنظمات التي تدعو إلى التخلي عن سياسات الحماية واستبدالها بسياسات تنزع إلى تحرير التجارة وتشكيل نظام تجاري متعدد الأطراف (Multilateral trading order). ساهم في تعزيز هذا الاتجاه التطورات الهائلة والمتسارعة في الثورة العلمية والتقنية وخاصة في مجالي الاتصالات والمواصلات، إضافة إلى تنامي حركة الاندماجات والتكامل الإقليمي، وتطور العلاقات الدبلوماسية بين الدول، لتشكل في مجملها -إلى جانب عوامل أخرى- ظاهرة العولمة (Globalization).

بالفعل، فقد انخفضت الرسوم الجمركية من قرابة 40 في المائة بعد الحرب العالمية الثانية إلى 1.66 في المائة في الولايات المتحدة الأمريكية، و1.79 في المائة في الاتحاد الأوروبي، و3.83 في المائة في الصين في عام 2017⁽¹⁴⁾. بيد أن ثمة اتجاهات جديدة بدأت تطفو على سطح العلاقات التجارية الدولية في عقد الثمانينيات من القرن الماضي لاسيما في ظل نقص آليات تسوية المنازعات التجارية بين الدول، مثل قضية حقوق الملكية الفكرية (IPRs)، والاستثمار الأجنبي، وتجارة الخدمات، وغيرها، مما استدعى الأمر ولادة منظمة جديدة تكون قادرة على التعاطي مع هذه القضايا، فأُنشأت منظمة التجارة العالمية (World Trade Organization (WTO)) في عام 1995.

توجت المفاوضات التي جرت تحت مظلة المنظمة بجولة الدوحة في عام 2001 التي كان من المؤمل أن تعزز الحوار متعدد الأطراف، لكنها تأخرت في تحقيق ذلك بسبب استمرار تناقض المصالح بين دول الشمال (الدول المتقدمة) ودول الجنوب (الدول النامية)⁽¹⁵⁾. لعل من الجدير ذكره أن جولة الدوحة تسمح بالمفاوضات ثنائية الأطراف (Bilateral negotiations) شريطة عدم تعارضها مع مبادئ الجات من حيث وضع عقبات أمام الطرف الثالث. مع تنامي الاتجاه إلى هذا النوع من المفاوضات، ازدادت المخاوف من احتمالية أن تُفضي إلى حالة من الاستقطاب ما يؤدي بالتبعية إلى تقويض المفاوضات متعددة الأطراف التي تنادي بها المنظمة وبالتالي تقييد حرية التجارة عبر الحدود.

كذلك برزت خلال هذه الحقبة العديد من التكتلات الإقليمية (Regional blocks) بين دول الشمال-الشمالي، ودول الشمال-الجنوبي، إضافة إلى دول الجنوب-الجنوبي، وتتطوي هذه التجمعات على تحرير لحركة التجارة فيما بين الدول الأعضاء وتعزيز الاستثمارات الأجنبية وإبرام الاتفاقيات في مختلف المجالات، ما

¹⁴ The World Bank. (2018) Available at data.worldbank.org/indicator/tm.tax.mrch.wm.ar.zs [Accessed 1 November 2019].

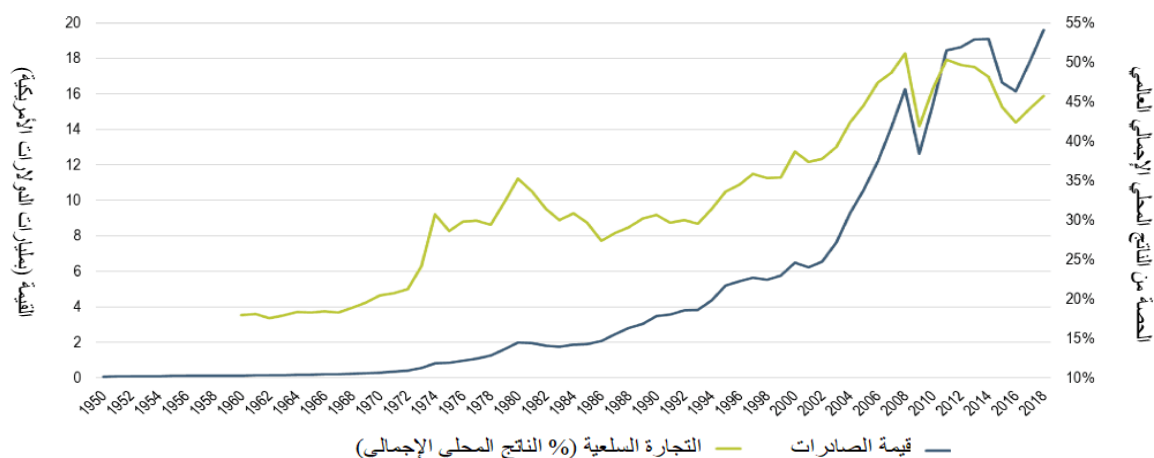
¹⁵ أنظر متابعة قيمة لهذا الموضوع في المصدرين التاليين:

Charlton, A. (2006) "The collapse of the Doha trade round". CenterPiece Autumn 2016. Also see: Popa, D. (2012) "The Collapse of the Doha Round and a Possible Completion of Negotiations", The Romanian Economic Journal, Year XV no. 43, March 2012.

يعني "خلق التجارة" (Trade creation) مقابل وضع عقبات -جمركية وغير جمركية- أزاء الدول غير الأعضاء، ما أدى إلى "تحويل التجارة" (Trade diversion). ولعل من بين أهم تلك التكتلات الاتحاد الأوروبي (EU)، ومنطقة التجارة الحرة لشمال أوروبا (AFTA)، واتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا (NAFTA)، ورابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN)، والشراكة الأوروبية المتوسطية (Euro-Mediterranean Association)، وغيرها.

إن توجه الكثير من الدول المتقدمة والأسواق الناشئة، إضافة إلى الدول النامية نحو تخفيض الرسوم الجمركية على وارداتها خلال العقود الماضية وتوقع المزيد من هذه التخفيضات مستقبلاً، لاسيما بعد انضمام الكثير من الدول في منظمة التجارة العالمية، إضافة إلى تفكك الاتحاد السوفيتي السابق، كانت في مقدمة أسباب نمو التجارة العالمية والتحويلات النوعية التي طرأت في هيكلها. ويقدم الشكل (2) صورة بالغة الدلالة عن الارتفاع المستمر الذي شهدته التجارة السلعية العالمية خاصة في عقد السبعينيات، والقفزة الكبيرة منذ مطلع القرن الحادي والعشرين وخاصة بعد انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2001، واستمرار النمو حتى عام 2008 حيث شهدت -أي التجارة العالمية- آنذاك تراجعاً ملحوظاً نتيجة لتداعيات الأزمة المالية العالمية.

الشكل (2)
التجارة السلعية العالمية (1950-2018)



Source: WTO and World Bank, 2019

لعل من الظواهر الجديدة التي برزت على خارطة التجارة العالمية خلال العقد الماضي وساهمت في نمو حجم التجارة الدولية هي سلاسل القيمة العالمية [Global Value Chains (GVCs)]، وهي تشكيلة متكاملة من الأنشطة التي تقوم بها الشركات لنقل المنتج من مرحلة المفهوم (Concept) إلى المستخدم النهائي وما بعده. تشمل هذه الأنشطة التصميم، والإنتاج، والتسويق، والتوزيع، وعمليات البحث والتطوير (R&D)، وأحياناً إدارة وإعادة تدوير النفايات، وغيرها¹⁶.

¹⁶ Gereffi, G. and Fernandez-Stark, K. (2011) "Global Value Chain Analysis: A Primer", Center on Globalization, Governance & Competitiveness (CGGC), Duke University, North Carolina, USA.

تقوم هذه السلاسل على مبدأ أن تنافسية الصادرات تعتمد على مصادر المدخلات الكفؤ، إضافة إلى القدرة على النفاذ إلى المنتجين والمستهلكين النهائيين في الخارج. فمثلاً، أصبح المنتج الواحد (كالدراجة الهوائية، السيارة، الأثاث، وغيرها) تشترك في صناعته دول عدة من أقاليم مختلفة طالما تتوفر فيها ميزة نسبية في مرحلة واحدة على الأقل من مراحل الإنتاج، أو ما يسمى بالتخصص العمودي (Vertical specialization). تصنف سلاسل القيمة العالمية -عادة- إلى سلاسل بسيطة (Simple GVCs) وتعني التجارة عبر الحدود لمرة واحدة لأغراض الإنتاج، من قبيل استخدام الفولاذ الصيني في قطاع البناء الأمريكي، وسلاسل معقدة (Complex GVCs) وتعني التجارة عبر الحدود مرتين على الأقل، مثلاً أجهزة النقال (iPhone)، وصناعة السيارات، وغيرها والتي تنسم بقيمة مضافة عالية نتيجة لاستخدام الابتكار والحلقات الصناعية المتقدمة⁽¹⁷⁾.

أدى الانتشار الواسع لهذه السلاسل إلى بروز ظاهرة التشتت الجغرافي (Geographic fragmentation) للعمليات الإنتاجية حول العالم التي أصبحت تتجاوز الجغرافية وتسعى للوصول إلى مراكز الإنتاج طالما ثمة كلفة فعالة (Cost effective)، وارتفاع في الكفاءة والإنتاجية بالتالي تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات في الأسواق العالمية. تشير التقارير الدولية إلى أن حوالي نصف التجارة العالمية مصدرها سلاسل القيمة العالمية⁽¹⁸⁾. كما تؤكد الدراسات التجريبية أن هذه السلاسل ساهمت في تخفيض البطالة، ومعدلات الفقر من 36 في المائة إلى 10 في المائة وأصبحت الوجه الجديد للتجارة العالمية وإحدى أهم أدوات العولمة الاقتصادية⁽¹⁹⁾. هذا التشتت الجغرافي بات مصدراً هاماً لزيادة الكفاءة وتنافسية المنشآت، إضافة إلى ترابط الاقتصادات الوطنية فيما بينها. في الوقت الحاضر، فإن أكثر من نصف الاستيرادات الصناعية العالمية عبارة عن سلع وسيطة (سلع أولية، أجزاء، منتجات شبه نهائية)، في حين أن أكثر من 70 في المائة من الاستيرادات الخدمية العالمية هي عبارة عن خدمات وسيطة⁽²⁰⁾.

تأسيساً على هذه الخلفية، شجعت سلاسل القيمة العالمية البلدان المنخرطة فيها إلى إحداث تغيير في سياساتها التجارية باتجاه تقليل الحمائية مما خلقت طلباً على التكامل الإقليمي والدولي. من الملاحظ أنه كلما ارتفعت نسبة المحتوى الوطني في السلع النهائية الأجنبية، كلما قلت نسبة التعريفات الجمركية التي تفرضها الحكومات على وارداتها⁽²¹⁾. كذلك تبين أنه كلما نمت تجارة سلاسل القيمة العالمية بين الشركاء، كلما تعمقت الاتفاقيات

¹⁷ Li, X., Meng, B., and Wang, Z. (2017) "Recent patterns of global production and GVC participation", in: World Bank Group, IDE-JETRO, OECD, UIBE, and WTO, "Analyzing the Impact of GVCs on Economic Development", Global Value Chain Development Report 2017, p.9.

¹⁸ World Economic Forum (2018) "Global Value Chain Policy Series Services", p. 4.

¹⁹ Lee, J., Gereffi, G., and Barrientos, S. (2011) "Global value chains, upgrading and poverty reduction", SSRN Electronic Journal, November 2011. Also see:

Humphrey, J. and Navas-Alemán L., 2010. Value Chains, Donor Interventions and Poverty Reduction: A Review of Donor Practice. Research Report 2010/63. Sussex: Institute of Development Studies; UNIDO, Global Value Chains and Industrial Development: Lessons from China, South-East and South Asia, 18. June 2018.

²⁰ De Backer, K. and Miroudot, S. (2013) "Mapping Global Value Chains", OECD Trade Policy Papers, No. 159, OECD Publishing, Paris.

²¹ Blanchard, E., Bown, C., and Johnson, R. (2016). "Global Supply Chains and Trade Policy." NBER Working Paper No. 21883, NBER, Cambridge, MA.

التي تبرمها الدول⁽²²⁾. وهكذا أصبحت هناك علاقة ثنائية الجانب ما بين السلاسل واتفاقيات التجارة التفضيلية (Preferential trade agreements).

من هنا، باتت سلاسل القيمة العالمية المعقدة من أهم محركات العولمة ونمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي خلال الفترتين (1995-2000) و(2000-2008)، كما ساعدت كذلك على تطور النشاط الصناعي (Industry upgrading) ضمن الأسواق الناشئة وخاصة الصين.

وعند اقتفاء أثر تطور نسبة سلاسل القيمة من التجارة العالمية خلال العقود الماضية، يلاحظ ارتفاعها بصورة مطردة من 37 في المائة في عام 1970 إلى 52 في المائة في عام 2010، لكن خلال الفترة (2012-2015) شهدت أنشطة الإنتاج المشترك في إطار السلاسل العالمية انخفاضاً ملموساً لتصل إلى 48 في المائة في العام 2019⁽²³⁾. ويتوقع أن يستمر هذا الانخفاض مع ارتفاع وتأثير الحمائية التي تمارسها العديد من دول العالم وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية إزاء الصين وبعض شركائها الآخرين خلال الفترة القادمة ولربما سيصل -أي الانخفاض- إلى مستوياته الأولى في سبعينيات القرن الماضي، ما يعني بالضرورة انخفاض معدلات نمو التجارة العالمية وانعكاس ذلك سلباً على النمو الاقتصادي العالمي.

على العموم، هناك مجموعة من العوامل التي ساهمت في انتشار شبكات القيمة العالمية خلال العقود الماضية:

1. التقدم التقني المتسارع وخاصة الثورة المعلوماتية والاتصالات مما أدى إلى انخفاض تكاليف النقل والاتصال وبالتالي تنامي معدلات التجارة الإقليمية والعالمية.
2. سياسات الانفتاح الاقتصادية والليبرالية والإصلاحات التجارية التي تبنتها العديد من الأسواق الناشئة والدول النامية وخاصة بعد تشكل اتفاقية (GATT) ومنظمة التجارة العالمية.
3. انتشار الشركات عابرة القوميات (Transnational Corporations-TNCs) التي تمتاز بضخامة أحجامها، وتقوم بتطوير وتوسيع نشاطاتها في العديد من الدول من خلال بحثها المستمر عن الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة. لذلك تقوم هذه الشركات بنقل بعض حلقات إنتاجها إلى الدول النامية والأسواق الناشئة (كالصين والهند ودول جنوب شرق آسيا وغيرها) للاستفادة من مزاياها النسبية مثل انخفاض تكاليف اليد العاملة والموارد الإنتاجية. بالتالي، طريقة الإنتاج في هذه الشركات تقوم على أساس تقسيمه على عدة مراحل، ويمكن تحقيق كل مرحلة في دولة مختلفة، ما أدى إلى توسع ظاهرة سلاسل القيمة العالمية. وتستحوذ هذه الشركات اليوم على حوالي 70 في المائة من التبادل التجاري الدولي⁽²⁴⁾.
4. تمكن بعض الدول النامية والأسواق الناشئة من الانتقال من أنشطة التجميع والتركيب للأجزاء والمكونات إلى التصنيع الكامل للمنتجات، ما عزز انخراطها في السلاسل العالمية⁽²⁵⁾.

²² Orefice, G., and Rocha, N. (2014) "Deep Integration and Production Networks: An Empirical Analysis", in *World Economy* 37(1): July 2011.

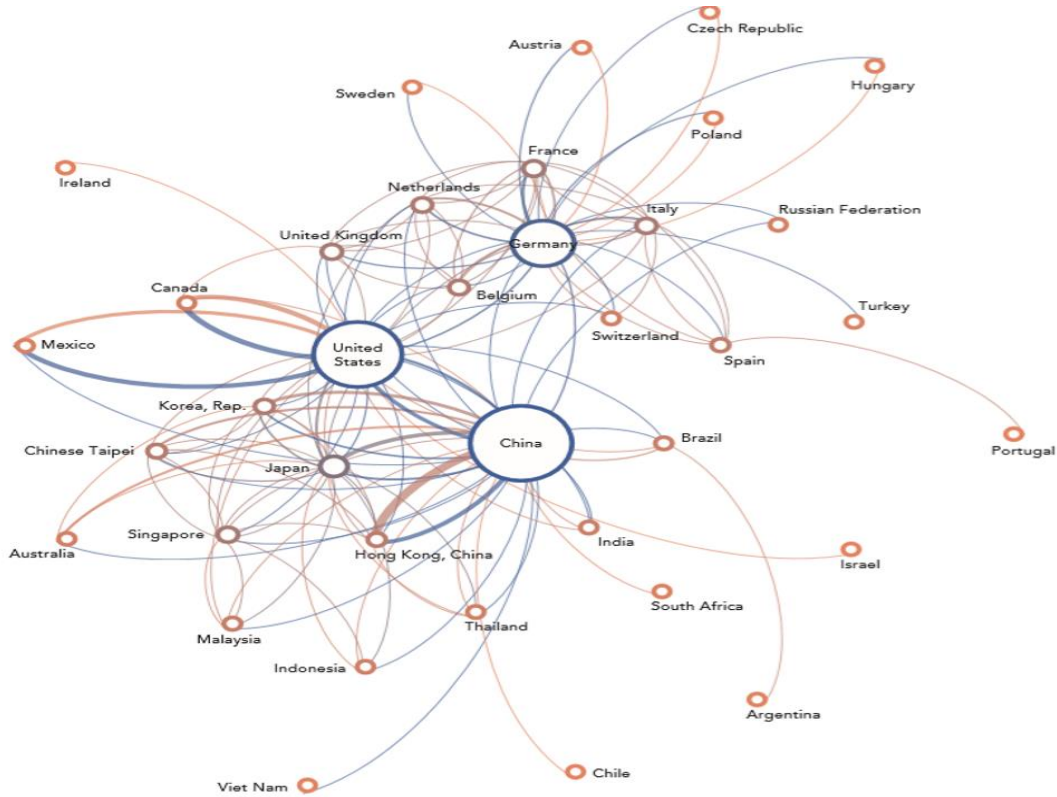
²³ The World Bank, 2019.

²⁴ Transnational businesses and globalization (2019), Available at: <https://www.tutor2u.net/economics/reference/transnational-businesses-and-globalisation> [Accessed 3 December 2019]

²⁵ يذكر أن معظم هذه الدول قد اعتمدت على ربط التجمعات الصناعية بسلاسل القيمة العالمية على مستويات الصناعة. وهذا الترابط قد وفر فرص للتطوير الصناعي لهذه التجمعات وفقاً لنمط العلاقات بين المؤسسات.

طبقاً للتقارير الدولية، تتحكم ثلاث مراكز عالمية في خارطة سلاسل القيمة العالمية، الأولى في آسيا تقودها الصين، إضافة إلى اليابان وكوريا الجنوبية، والثانية في أوروبا تقودها ألمانيا، والثالثة هي الولايات المتحدة الأمريكية⁽²⁶⁾. (الشكل 3)

الشكل (3)
خارطة المراكز الرئيسية الثلاث لسلاسل القيمة العالمية



Source: World Bank Group, IDE-JETRO, OECD, UIBE, and WTO (2017) “Analyzing the Impact of GVCs on Economic Development”, Global Value Chain Development Report 2017, p. 111.

يتضح من الشكل أعلاه كثافة الروابط في إطار سلاسل القيمة العالمية بين الصين والعديد من دول العالم وخاصة في آسيا من جهة، والترابط بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى إذا ما قورنت بالروابط ما بين الصين وألمانيا.

²⁶ World Bank Group, IDE JETRO, OECD, UIBE, WTO, Global Value Chain Development Report 2017, “Measuring and Analyzing the Impact of GVCs on Economic Development”, Washington.

تجدر الإشارة إلى أن الصين تعد مركزاً مهماً في التجارة التقليدية ذات شبكة بسيطة من سلاسل القيمة العالمية مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا اللتين تعتبران المركزين الأكثر أهمية بالنسبة لشبكة سلاسل القيمة المعقدة⁽²⁷⁾.

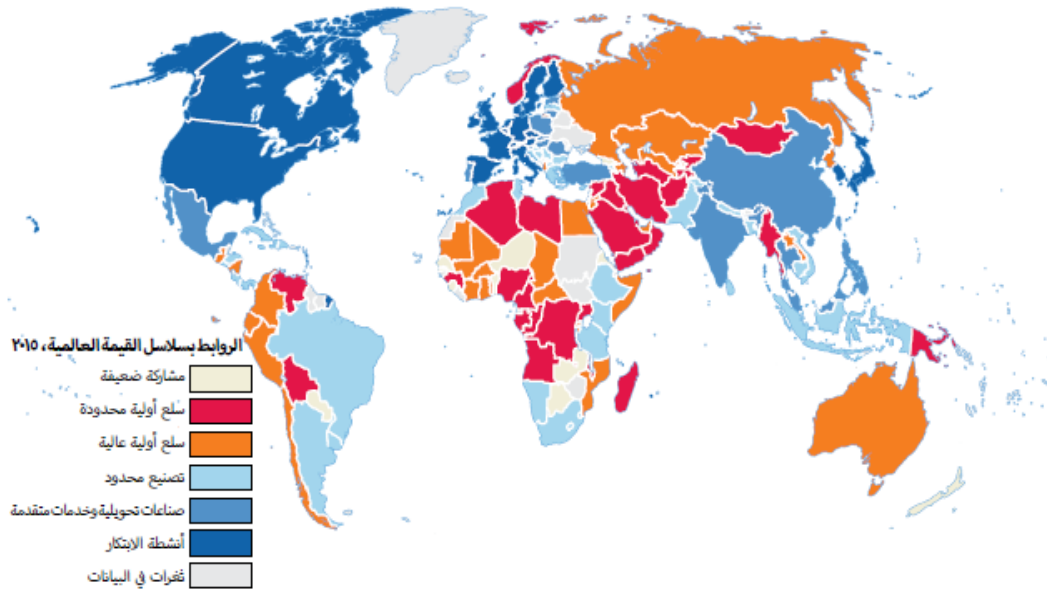
كذلك لوحظ تزايد حصة الدول النامية في السلاسل العالمية. وكشفت إحصائية حديثة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) غطت 64 اقتصاداً حول العالم بما فيها 26 دولة نامية أن مساهمة هذه الأخيرة في السلاسل العالمية أصبحت على قدر المساواة مع مساهمة الاقتصادات المتقدمة⁽²⁸⁾. تتقدم فيتنام الدول النامية في درجة انخراطها بهذه السلاسل وتتضمن أغلب منتجاتها النسيج والملابس والمواد الزراعية.

والسؤال الهام، أين موقع الدول العربية على خارطة سلاسل القيمة العالمية؟

طبقاً للبنك الدولي، تصنف مشاركة الدول في سلاسل القيمة العالمية بحسب تخصصها في الإنتاج والتصدير، وهي: سلع أولية، وتصنيع، وابتكار. أما أهم محددات هذه المشاركة فهي حجم الموارد الطبيعية، والموقع الجغرافي، وحجم السوق، والمؤسسات.

الشكل (4)

خارطة الدول المشاركة في سلاسل القيمة العالمية-ولكن ليس بالطريقة ذاتها



Source: World Development Report 2020: Trading for Development in the Age of Global Value Chains. Washington, DC: World Bank, p. 2.

²⁷ Li, X., Mengand, B., and Wang, Z. (2019) "Recent patterns of global production and GVC participation in: Global Value Chain Development Report 2019, Technological Innovation, Supply Chain Trade, and Workers in a Globalized World, World Bank Group, IDE JETRO, OECD, UIBE, WTO, Global Value Chain Development Report 2019.

²⁸ World Trade Organization, World Trade Statistical Review 2019, p. 42.

تشير خارطة أعلاه إلى أن جميع الدول العربية تشارك في سلاسل القيمة العالمية بسلع أولية محدودة باستثناء الإمارات ومصر وموريتانيا التي تشارك بسلع أولية عالية. بالتالي لا تزال مشاركة الدول العربية في سلاسل القيمة العالمية متواضعة ولم تصل بعد إلى مرحلة التصنيع سواءً أكانت صناعات تحويلية، أو خدمات متقدمة، أو أنشطة ابتكار كما هو الحال في مناطق مختلفة من العالم وخاصة أمريكا الشمالية، وأمريكا الجنوبية، وجنوب شرق آسيا، والهند، واليابان، وكوريا الجنوبية، وغيرها.

الموجة الثالثة: الحمائية التجارية الجديدة (New protectionism)

بعد عقود من مبادئ حرية التجارة والعولمة والتكامل الإقليمي عبر الحدود، لاسيما الدور الذي لعبته مؤسسات (Bretton Woods) في تحرير التجارة الدولية، إضافة إلى دعم الولايات المتحدة الأمريكية نفسها لهذه المبادئ، عادت النزعة الحمائية بصورة تدريجية منذ مطلع القرن الحالي بعد أن تسببت التجارة الحرة -من وجهة نظر العديد من الدول- في تفاوت مكاسب العولمة وفقدان سيطرة الدولة على النظام الاقتصادي، وإغراق (Dumping) الأسواق المحلية بالسلع الأجنبية المستوردة بالتالي ارتفاع معدلات البطالة، ما جعل بعض الدول تقوم بفرض رسوم جمركية على الواردات الأجنبية لتعزيز صناعاتها المحلية وتحسينها من المنافسة الأجنبية عبر قيود التعريفات. كما زاد استخدام التدابير التنظيمية، مثل إعانات التصدير، والقيود المفروضة على التراخيص أو الاستثمار الأجنبي المباشر، والبنود المحلية في المشتريات العامة. على نحو أدق، تصاعدت وتيرة الحمائية بصورة جلية بعد الأزمة الاقتصادية العالمية 2008 نتيجة لعدم حدوث التعافي المطلوب من الأزمة لدى العديد من دول العالم⁽²⁹⁾، وهو ما رافقه تراجع في الدعم الشعبي للعولمة لاسيما مع تضاعف زخم التكتلات الاقتصادية التي سادت العالم في فترات سابقة، بدلالة تباطؤ وتيرة نمو التجارة السلعية الدولية خلال السنوات القليلة الماضية حتى بات أحد سمات الاقتصاد العالمي راهناً.

لا عجب والحال هذا أن تبلغ نزعة الحمائية ومعاكسة العولمة والتكامل الإقليمي حداً جعل بعض الدول تعتزم الانفصال عن محيطها الوطني أو الإقليمي، وكما حصل في أسكتلندا التي طالبت بالانفصال عن المملكة المتحدة في عام 2014، وتصويت بريطانيا على الخروج من الاتحاد الأوروبي (Brexit) في عام 2016، واعتزام إقليم كتالونيا الانفصال من إسبانيا في عام 2017، وغيرها.

الحروب التجارية والحمائية

الحروب التجارية (Trade wars) هي تعبير مركز لسياسة الحمائية التجارية وإحدى آثارها، تقوم بها بعض الدول لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والسياسية. تستخدم في هذه الحروب -عادة- الرسوم الجمركية إضافة إلى الإجراءات الأخرى غير الجمركية مثل حصص الاستيراد والشروط الإدارية وغيرها بهدف إعاقة أو تعطيل حركة بضائع الشركاء التجاريين، أو الضغط على هؤلاء للسماح بمزيد من صادرات الدولة للتنافذ إلى أسواقهم. كما تهدف الحروب التجارية إلى حماية الشركات والوظائف المحلية من المنافسة الأجنبية، علاوة على تقليل العجز التجاري.

²⁹ Wallen, F., and Wiberg, M. (2018) "Growing Protectionism After the Financial Crisis", European Policy Information Center and TIMBRO.

عرف العالم عبر تاريخه المعاصر العديد من الحروب التجارية لاسيما بين مراكزه المتقدمة في فترات مختلفة. وفيما يلي سرداً مقتضباً لأهم تلك الحروب التي شهدتها العالم خلال القرن الماضي وحتى الوقت الحاضر⁽³⁰⁾.

إن أول قانون للتعرفة الجمركية أصدرته الولايات المتحدة الأمريكية كان قانون (Smoot-Hawley Act) في يونيو 1930 (المعروف باسم قانون الرسوم الجمركية الأمريكية لعام 1930)، حينما تم زيادة 900 تعرفرة على الواردات وخاصة الزراعية منها وبمعدل 40-48 في المائة بهدف دعم المزارعين المحليين³¹. على إثر إطلاق هذا القانون، قررت كندا والدول الأوروبية زيادة الرسوم الجمركية على الصادرات الأمريكية مما أثر ذلك أيما تأثير على الاقتصاد الأمريكي. يتفق البعض على أن هذا القانون قد أدى إلى بروز ظاهرة الحمائية التجارية لتخفض التجارة العالمية بمعدل 65 في المائة آنذاك مما عجل من حدوث أزمة الكساد الكبير (1929-1939)، ومن ثم أشعل فتيل الحرب العالمية الثانية في عام 1939⁽³²⁾.

في عام 2002، قام الرئيس الأمريكي الأسبق جورج دبليو بوش برفع تعرفرة الصلب، فانخفض الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة بمقدار 30.4 مليون دولار، ووفق لجنة التجارة الدولية الأمريكية، فقدت الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 200 ألف وظيفة، بما في ذلك 13 ألف وظيفة في صناعة الصلب الخام لوحدها. وتقيد التقديرات أن تعرفرة بوش كلفت حوالي 400 ألف دولار أمريكي لكل وظيفة يتم الاحتفاظ بها في صناعة الصلب⁽³³⁾.

في مطلع العقد الماضي، فرضت الولايات المتحدة الأمريكية رسوماً جمركية على ما مجموعه 191 مليون دولار على الصادرات الأوروبية من الموز إلى الأسواق الأمريكية. ويعود النزاع التجاري بين الطرفين إلى عام 1993 حينما أنشأ الاتحاد الأوروبي سوقاً داخلياً أدى إلى وضع نظام استيرادي جديد⁽³⁴⁾.

في عام 2009، فرضت الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس السابق باراك أوباما تعرفرة جمركية على الإطارات المستوردة من الصين إثر شكوى تقدمت بها نقابة عمل السيارات الأمريكية بتضررها وخسارة 7000 وظيفة في مصانعها⁽³⁵⁾. وفرضت رسوماً تجارية لمدة ثلاث سنوات وبنسبة 35 في المائة خلال السنة الأولى، ثم انخفضت إلى 30 في المائة في السنة الثانية، وإلى 25 في المائة في السنة الثالثة⁽³⁶⁾. لكن الصين ردّت بالمثل وفرضت ضرائب وصلت إلى 105 في المائة على بعض الصادرات الأمريكية.

³⁰ سوف نستثني من هذه الأمثلة حالة التوترات التجارية الأخيرة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، حيث سنخصص الفصل القادم لمناقشتها وتحليلها باستفاضة.

31 Foraker, J. (2017) "The Cycles of U.S. Trade Policy", Brown Brothers Harriman, Commodity Markets Update, Issue 3, 2017, p. 3.

32 Irwin, D.A. (2011) "Peddling Protectionism: Smoot-Hawley and the Great Depression", 1st Edition, Princeton University Press, Princeton and Oxford, p. 4.

33 Bryant, S. (2018) "Tariffs, Trade, and National Security: The U.S.-China Trade War in Context", Available at: <https://publicpolicy.wharton.upenn.edu/live/news/2659-tariffs-trade-and-national-security-the-us-china> [Accessed 20 December 2019]

34 WTO, European Communities – Regime for the Importation, Sale and Distribution of Bananas, 19 May, 2008.

35 Dyer, G., and Braithwaite, T. (2009) "US tyre duties spark China clash", September 14 2009. Available at: <https://www.ft.com/content/f67c6fe6-a024-11de-b9ef-00144feabdc0> [Accessed 15 December 2019].

36 Reuters (2011) "China loses WTO appeal against U.S. tire tariffs". Available at: <https://www.reuters.com/article/us-china-usa-tyres/china-loses-wto-appeal-against-u-s-tire-tariffs-idUSTRE7842EH20110905> [Accessed 21 December 2019].

يذكر أن الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما أصدر تشريعين جديدين أثناء حكمه، الأول هو "قانون تسهيل التجارة وإنفاذ التجارة" (Trade Facilitation and Trade Enforcement-Customs)، والثاني هو "قانون فعالية انفاذ التجارة الأمريكية" (American Trade Enforcement Effectiveness Act). يهدف هذين القانونين إلى تعزيز الإجراءات لضمان أن الشركاء التجاريين والصناعات الأجنبية تتنافس بصورة عادلة مع المنتجات الأمريكية، وتمتثل إلى القوانين التجارية الأمريكية، وبخلافه ستفرض عقوبات على الدول التي تخالف ذلك⁽³⁷⁾.

لم تكتف الإدارة الأمريكية السابقة باتخاذ سياسات حمائية تنطوي معظمها على رسوم جمركية، بل تقدمت بشكاوى إلى منظمة التجارة العالمية وصل عددها إلى 25 شكوى، 7 منها ضد الصين لوحدها، إضافة إلى بعض شركائها في آسيا والاتحاد الأوروبي. كذلك قامت اندونيسيا بوضع عقبات أمام الصادرات الأمريكية من المنتجات الزراعية، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقديم 18 شكوى إلى منظمة التجارة العالمية ضد اندونيسيا⁽³⁸⁾، وتسببت هذه الدعاوى (الأمريكية) في قيام هؤلاء الشركاء بتقديم شكاوى مقابلة إلى المنظمة.

بيد أن نزعة الحمائية التجارية قد تكرست خلال السنوات القليلة الماضية مع اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية إلى فرض رسوم جمركية على صادرات الشركاء التجاريين الرئيسيين إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وهي الصين والاتحاد الأوروبي والمكسيك وكندا وغيرها تقدّر بمليارات الدولارات، ما حدا بتلك الدول إلى اعتماد مبدأ المعاملة بالمثل، وفرض رسوم جمركية على مئات السلع الأمريكية.

التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي

تشكل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي قطبان متنافسان في ساحة التجارة العالمية. فبالرغم من مشروع مارشال الذي رسم خارطة العلاقات الاقتصادية الدولية في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية حينما قدمت فيه الولايات المتحدة الأمريكية 150 مليار دولار لإعادة إعمار أوروبا بعد الحرب المذكورة، وبعد تنامي العلاقات الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية بين الطرفين، لطالما نظرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تجارة أوروبا معها بأنها غير عادلة حيث يميل الميزان التجاري الأمريكي لصالح أوروبا، الأمر الذي جعلها -أي أمريكا- تمارس سياسات حمائية تنطوي بعضها على فرض رسوم جمركية على الصادرات الأوروبية. وحالياً هناك عدداً من الملفات في جدول التفاهم التجاري بين أمريكا والاتحاد الأوروبي أهمها الصلب، والزراعة، والسيارات، والغاز الطبيعي.

وتصف الولايات المتحدة الأمريكية الممارسات التجارية للاتحاد الأوروبي بأنها مؤذية، الأمر الذي أدى إلى فرض تعرفه جمركية عالية في شهر مارس 2018 على واردات الولايات المتحدة من الصلب والألومنيوم من الاتحاد الأوروبي بنسبة 25 و 10 في المائة على التوالي. في المقابل، فرض الاتحاد الأوروبي رسوماً

³⁷ Jones, V.C., and Seghetti, L. (2015) "U.S. Customs and Border Protection: Trade Facilitation, Enforcement, and Security", Congressional Research Service 7-5700, May 18, 2015.

³⁸ U.S. Wins WTO Dispute on Indonesia's Agricultural Restrictions, Office of the United States Trade Representative, 2017.

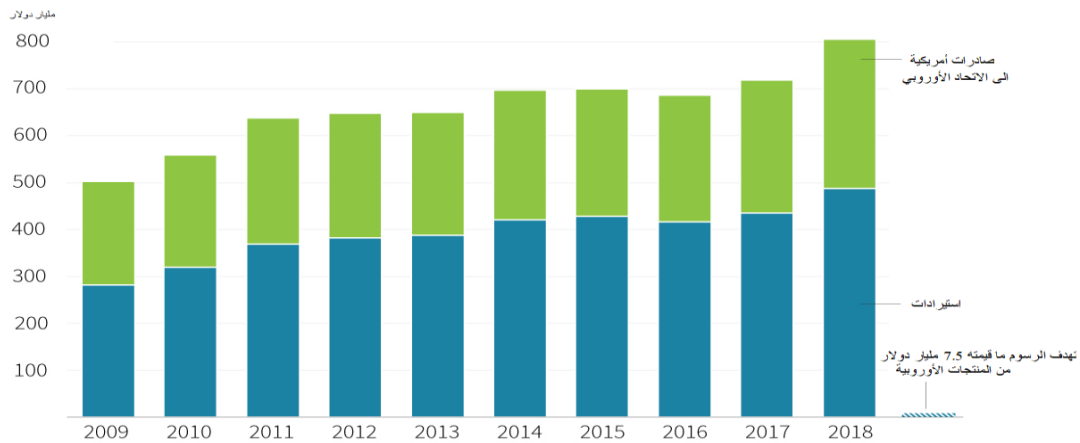
جمركية على العشرات من المنتجات الأمريكية. وقد قوبل الإجراء الأوروبي بتهديد من قبل الإدارة الأمريكية بفرض رسوم جمركية على السيارات ومنتجات أخرى مستوردة من الاتحاد الأوروبي⁽³⁹⁾.

يشكل ملف الزراعة موضوع خلاف رئيس في المفاوضات التي جرت بين الطرفين في إطار اتفاق شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي، أما فيما يتعلق بالمنتجات الصناعية، فقد التزم الطرفان ببدء مفاوضات تجارية لخفض التعريفات الجمركية على هذه المنتجات.

في شهر أكتوبر 2019، اعتزمت الولايات المتحدة الأمريكية فرض رسوم جمركية بقيمة 7.5 مليار دولار على 89 منتجاً أوروبياً بعد فشل المفاوضات التي جرت بين الطرفين، وتستهدف هذه الرسوم بصورة رئيسة النبيذ الإسكوتلندي بزيادة الرسوم بنسبة 25 في المائة، وطائرات الإيرباص الفرنسية بزيادة بلغت 10 في المائة على خلفية نزاع يمتد إلى 15 عاماً نتيجة للدعم الحكومي الذي تقدمه أوروبا لإنتاج هذه الطائرة من وجهة النظر الأمريكية. على إثرها، رسمت المفوضية الأوروبية خطة تقضي باتخاذ إجراءات مماثلة بفرض رسوم جمركية على أكثر من 4 مليار دولار من الصادرات الأمريكية⁽⁴⁰⁾. بيد أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أعطى تمييزاً تفضيلاً (MFN) Most Favorable Nation لبعض دول الاتحاد الأمر الذي فسرتة ألمانيا بأنه تهديد لوحدة أوروبا ككتلة اقتصادية متماسكة.

الشكل (5)

التجارة الخارجية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي



Source : U.S. Census Bureau 2019 ; Reuters

يتضح من الشكل أعلاه تنامي الاستيرادات الأمريكية من دول الإتحاد الأوروبي التي تجاوزت أحياناً ضعف ما تصدره أمريكا إلى تلك الدول.

³⁹ يذكر أن البرلمان الأوروبي قد صوت في وقت سابق ضد فتح محادثات تجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية على خلفية السياسات البيئية التي ينتهجها ترامب. مع العلم أن الاتحاد الأوروبي أجرى مفاوضات مع إدارة باراك أوباما حول اتفاقية تجارية شاملة لكن لم يتم إبرامها قبل انتهاء منصبه مطلع 2017.

⁴⁰ Federal Register, Notice of Determination and Action Pursuant to Section 301: Enforcement of U.S. WTO Rights in Large Civil Aircraft Dispute, Trade Representative, Office of United States on 10/09/2019.

من الجدير بالذكر أن التوترات التجارية التي حصلت خلال العقود الماضية لم تقتصر على الجانب الأمريكي، بل يلاحظ حصول توترات فيما بين مجموعات من الدول. فمثلاً، في منتصف ديسمبر 2019، حدثت أزمة قد تقود إلى حرب تجارية بين الصين وألمانيا على خلفية اعتزام الحكومة الألمانية حظر معدات شبكات الجيل الخامس لشركة هواوي الصينية⁽⁴¹⁾ ما جعل الحكومة الصينية تهدد باتخاذ إجراءات حمائية تتمثل بعضها بحظر بيع السيارات الألمانية في السوق الصينية.

الخلاصة

تتجلى من المناقشات السابقة عدداً من الحقائق، أهمها ما يلي:

(1) إن التوترات التجارية هي الوجه الآخر لسياسة الحماية التجارية التي مارستها العديد من الدول وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لأسباب اقتصادية وغير اقتصادية.

(2) كما أن التوترات التجارية التي اشتدت خلال العامين 2018 و2019 ليست جديدة بل تمتد جذورها إلى ثلاثينات القرن الماضي، ثم تراجعت إلى حد كبير في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، لكنها عادت من جديد مع مطلع القرن الحادي والعشرين وبرزت بصورة واضحة بعد الأزمة المالية العالمية 2008 بعدما تبين لبعض المراكز الرأسمالية المتقدمة التوزيع غير المتكافئ لمكاسب العولمة على دول العالم لاسيما في ظل صعود الاقتصاد الصيني وبعض الأسواق الناشئة.

(3) أن الحماية التجارية بدأت تأخذ اتجاهات متصاعدة خلال السنوات الماضية لاسيما مع وصول الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، فضلاً عن تصاعد الخطاب ذو التوجه للمصالح الوطنية الضيقة لدى أمريكا والعديد من قادة العالم، ما يمكن أن ينذر بعواقب وخيمة على التجارة والاقتصاد العالميين خلال السنوات القادمة.

(4) على نحو أدق، أن الحماية الجديدة التي بدأت تنتهجها بعض الاقتصادات المتقدمة وانتقال حماها إلى دول أخرى ستنتقص حتماً من المنافع المتراكمة للانفتاح الاقتصادي منذ عقود، وستحدث تشوهات تجارية تنزايدياً تدريجياً مما سيؤثر على النشاط الاقتصادي عبر مسارات عدة. كما أن تكاليف التجارة المرتفعة ستؤثر بدورها في التدفقات المالية وشروط الائتمان، لاسيما في ظل حالة عدم اليقين في السياسات التجارية المستقبلية خاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما سيقود إلى ضغوط مالية، وإعادة تقييم واسعة للمخاطر، هذا إلى جانب توجهات ردود الفعل التي ستمارسها الأطراف المتنازعة (تجارياً). منطقياً، يمكن معاكسة هذا السيناريو القائم بقيام دول العالم -المتقدمة منها قبل النامية- باستخلاص الدروس من التجارب الماضية في مجال الحماية وإعادة تقييم آثارها على اقتصاداتها الوطنية وعلى الاقتصاد العالمي الذي أصبح أكثر عولمة مما مضى، ومراجعة سياساتها

⁴¹ Waksman, K. (2019) "Top Countries That Import U.S. Products by Dollar Value", Available at: <https://www.thebalancesmb.com/top-countries-that-import-u-s-products-3502316> [Accessed 20 December 2019].

التجارية وتذليل العقبات التي تعترضها باتجاه المزيد من تحرير التجارة عبر الحدود والامتثال إلى مبادئ منظمة التجارة العالمية.

(5) إن منظمة التجارة العالمية يكاد دورها يقتصر على تلقي شكاوى الدول الأعضاء ضد شركائها التجاريين الذين يقومون بإجراءات حمائية، من دون أن يمثل هؤلاء الشركاء -أساساً- إلى أحكام المنظمة فيما يتعلق بتحرير التجارة العالمية ومكاسبها للجميع. ومن ناحية أخرى، حصلت تحولات كبرى ومتسارعة في الاقتصاد العالمي ما قد يستدعي من منظمة التجارة العالمية وسائر منظمات التمويل والتنمية العالمية تحديث برامجها والأدوار الذي تقوم بها بهدف ضمان نمو واستقرار أكثر للتجارة العالمية.

ثانياً: التوترات التجارية الأمريكية-الصينية: الأسباب والخلفيات

قدمت الأجزاء السابقة خلفية تاريخية عن التوترات التجارية التي حصلت خلال العقود القليلة الماضية نتيجة لسياسات الحمائية التي مارستها بعض دول العالم وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ضد شركاءها التجاريين الرئيسيين. في هذا الجزء من الدراسة، تجري محاولة لتفسير الأسباب التي دعت الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يعلن سياسته الحمائية المتشددة مع الصين على نحو خاص منذ انطلاق حملته الانتخابية، مروراً بفترة حكمه منذ مطلع عام 2017، وحتى الوقت الحاضر. وكما أشرنا في المقدمة، فإن التوترات التجارية بين البلدين ذات مقاربات اقتصادية وغير اقتصادية متداخلة سنقوم باستعراضها تباعاً مع التركيز على الأسباب الاقتصادية.

1.2 الأسباب الاقتصادية

قد يكون من المناسب -منهجياً- تقديم خلفية مقتضبة عن اقتصادي البلدين المتنازعين -الولايات المتحدة الأمريكية والصين- تعقبها متابعة لتطور العلاقات التجارية بينهما خلال العقود الثلاث الماضية حتى نشوب التوترات التجارية بينهما مؤخراً.

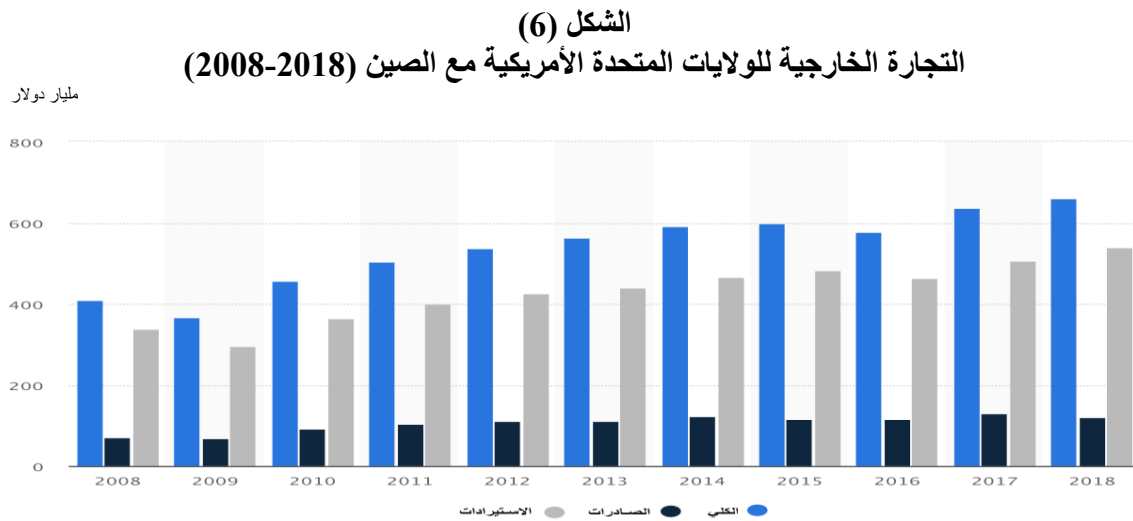
الاقتصاد الأمريكي

تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية أكبر اقتصاد في العالم بناتج محلي إجمالي بلغ 20.5 تريليون دولار في عام 2018⁽⁴²⁾. يتميز الاقتصاد الأمريكي بالتنوع والمتانة وبميزة نسبية عالية في إنتاج العديد من السلع والخدمات خاصة المنتجات الزراعية والتجهيزات الصناعية مثل المواد الكيماوية العضوية، إضافة إلى السلع الرأسمالية، والطائرات التجارية، وقطع غيار السيارات، وأجهزة الحاسوب، ومعدات تقنية الاتصالات.

⁴² World Bank Group, Available at: <https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=US> [Accessed 25 November 2019].

رغم ذلك، تواجه الولايات المتحدة الأمريكية عجزاً تجارياً مزمناً هو الأكبر في العالم منذ عام 1975⁽⁴³⁾ مع العديد من شركائها الذين يتمتعون بميزة نسبية (تكاليف أقل) في إنتاج تشكيلة واسعة من المنتجات. وأهم هؤلاء الشركاء هم الصين وكندا والمكسيك واليابان وألمانيا. كذلك ثمة دول تصدر إلى الولايات المتحدة الأمريكية أكثر بكثير مما تستورده منها نتيجة لعدم حاجتها للمنتجات الأمريكية مهما بلغت ميزتها النسبية، مثل الصين واليابان. وقد وصل العجز في السلع والخدمات (الحساب الجاري) إلى 621 مليار دولار في عام 2018، حيث بلغت الواردات 3.1 تريليون دولار مقابل صادرات بقيمة 2.5 تريليون دولار⁽⁴⁴⁾.

بيد أن أكثر من 65 في المائة من العجز التجاري الأمريكي يُنسب إلى التجارة مع الصين، حيث بلغ هذا العجز 378.6 مليار دولار في عام 2018، مرده واردات بلغت قيمتها 557.9 مليار دولار معظمها أجهزة إلكترونية واستهلاكية، وملابس، ومكائن، مقابل صادرات بلغت 179.3 مليار دولار أغلبها طائرات تجارية (وخاصة بوينج Boeing)⁽⁴⁵⁾، وفول الصويا، وسيارات، ومكائن كهربائية. (الشكل 6)



Source: The People's Republic of China (2019), Office of the United States Trade Representative.

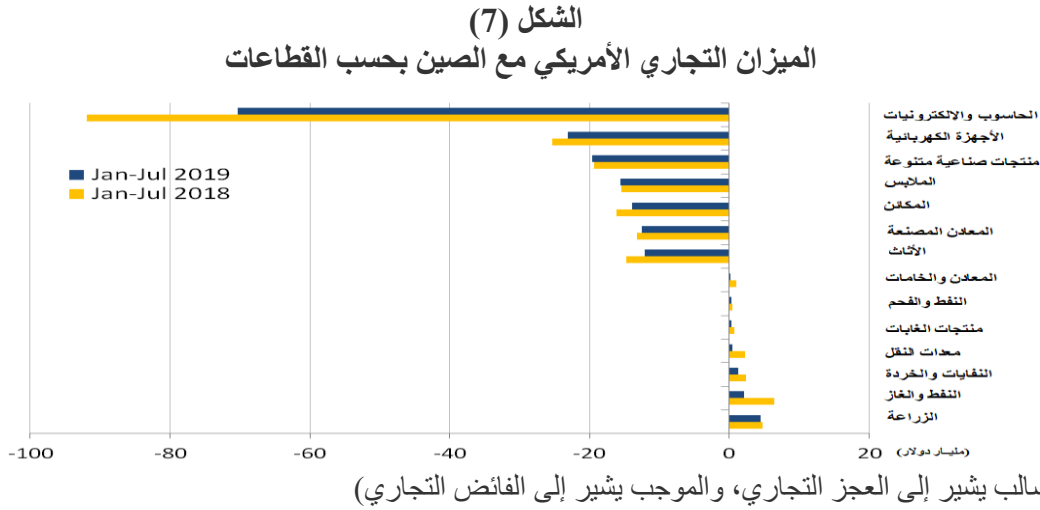
يتضح من الشكل أعلاه الاتجاه المتصاعد للواردات الأمريكية من الصين مقارنة بالصادرات، ليتسع العجز التجاري الأمريكي تبعاً لذلك حتى بلغ أقصى مستوى له في عام 2018. والمفارقة أن أغلب الواردات الأمريكية من الصين تصنع من قبل الشركات الأمريكية، حيث تقوم هذه الشركات بشحن المواد الأولية إلى الصين ليتم تجميعها هناك بكلفة أقل لكنها تعامل كاستيرادات عند دخولها الحدود الأمريكية وإن كانت تخلق دخلاً وارباحاً لتلك الشركات، لكن في المقابل فقد ساهم هذا الواقع في خلق الوظائف التصنيعية في الصين (وغيرها من

⁴³ Amadeo, K. (2019) "US Trade Deficit by Country, With Current Statistics and Issues: Why America Cannot Just Make Everything It Needs", Updated June 25, 2019, Available at: <https://www.thebalance.com/trade-deficit-by-country-3306264> [Accessed 20 August 2019].

⁴⁴ White House Office of Trade and Manufacturing Policy (2019) "The United States Reciprocal Trade Act: Estimated Job & Trade Deficit Effects", p. 5.

⁴⁵ يذكر ان شركة بوينج (Boeing) تعد أكبر مصدر أمريكي للطائرات التجارية للصين وتبيع نحو ربع طائراتها إلى زبائن صينيين.

(الدول). يبين الشكل (7) أدناه العجز التجاري الكبير في تجارة أمريكا مع الصين في العديد من المنتجات لاسيما تلك ذات القيمة المضافة العالية.



Source: US Census Bureau, 2019

من ناحية أخرى، ترتبط الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة تجارة حرة مع كل من كندا والمكسيك في إطار "منطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا" (NAFTA)، لكن أكبر عجز تجاري لأمريكا هو مع المكسيك ومقداره 81 مليار دولار، حيث تبلغ الصادرات الأمريكية إلى المكسيك حوالي 265 مليار دولار معظمها عبارة عن قطع غيار السيارات ومنتجات بترولية، فيما تبلغ قيمة استيراداتها من المكسيك 346 مليار دولار وتشمل السيارات والشاحنات وقطع غيار السيارات⁽⁴⁶⁾.

أما العجز التجاري الآخر فهو مع كندا ويبلغ 20 مليار دولار، حيث تصدر أمريكا ما قيمته 299 مليار دولار إلى كندا أغلبها سيارات وقطع غيار إضافة إلى المنتجات النفطية والمكائن والمعدات الصناعية، وتستورد منها بحوالي 319 مليار دولار، وتشمل النفط الخام والغاز من جراء الإنتاج الفائض من حقول النفط الصخري الكندية⁽⁴⁷⁾.

أما الشريك التجاري الرابع لأمريكا فهي ألمانيا، حيث يصل العجز التجاري الأمريكي معها إلى 68.2 مليار دولار، تتضمن 58 مليار دولار صادرات أمريكية معظمها سيارات وطائرات تجارية ومواد صيدلية⁴⁸.

أما الشريك الخامس فهي اليابان ويبلغ العجز التجاري الأمريكي معها 67.6 مليار دولار، وتشمل الاستيرادات اليابانية من أمريكا المنتجات الزراعية والتجهيزات الصناعية والطائرات التجارية والمنتجات الصيدلانية⁴⁹.

(الشكل 8)

⁴⁶ Amadeo, K. (2019) "US Trade Deficit by Country, With Current Statistics and Issues: Why America Cannot Just Make Everything It Needs", Available at: <https://www.thebalance.com/trade-deficit-by-county-3306264>. [Accessed 27 November 2019].

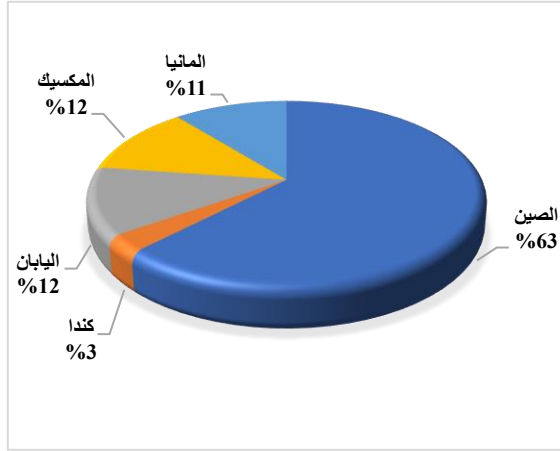
⁴⁷ Op Cit.

⁴⁸ Op Cit.

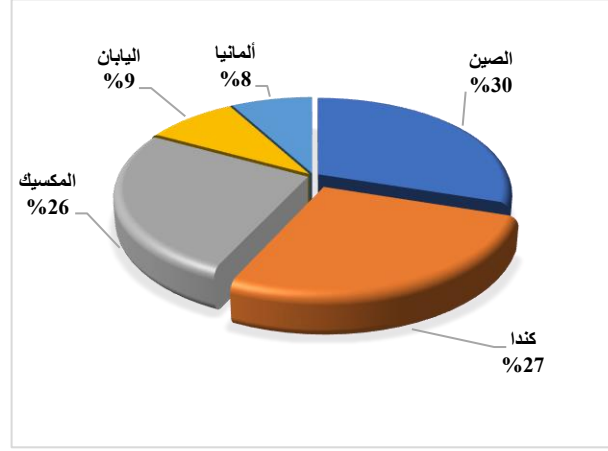
⁴⁹ Op Cit.

الشكل (8) مؤشرات التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية (2000-2017)

ب. نسبة العجز التجاري الأمريكي بحسب الشريك التجاري



أ. حصة الشركاء التجاريين



Source: U.S. Census Bureau, 2018

على نحو عام، بلغ إجمالي التجارة الخارجية الأمريكية مع الشركاء التجاريين الرئيسيين الخمس 2.150 تريليون دولار، وإجمالي العجز التجاري الأمريكي 598 مليار دولار.

في عام 2018 وصل إجمالي العجز التجاري الأمريكي إلى 891 مليار دولار، وهو حصيلة زيادة الاستيرادات البالغة 2.563 تريليون دولار (معظمها سيارات ومنتجات نفطية وهواتف نقالة) على صادرات قدرت قيمتها بنحو 1.672 تريليون دولار (معظمها طائرات تجارية وسيارات ومواد غذائية). وقد ازداد هذا العجز رغم سياسة الحمائية التجارية التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية مع الصين وسائر شركائها التجاريين والتي كان من المؤمل أن تقلل من واردات أمريكا وبالتالي تحسين وضع الميزان التجاري. بيد أن ارتفاع سعر الدولار في الأسواق العالمية في عام 2018 بعد أن شهد انخفاضاً نسبياً في عام 2017 أدى إلى انخفاض في كلفة الواردات (من وجهة نظر المستورد الأمريكي) مقابل ارتفاع في كلفة الصادرات (من وجهة نظر المستورد الأجنبي).

الاقتصاد الصيني

تقف الصين اليوم ككثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية من حيث الناتج المحلي الإجمالي والذي بلغ 13.6 تريليون دولار في عام 2018⁽⁵⁰⁾، لكنها تعتبر أكبر اقتصاد في العالم منذ عام 2013 من حيث تكافؤ القوة الشرائية (PPP) بواقع 27.3 تريليون دولار، في حين تأتي الولايات المتحدة الأمريكية

⁵⁰ The World Bank Group, 2018.

بالمرتبة الرابعة⁵¹. تشير إحدى الدراسات إلى أنه في عام 2050 يتوقع أن تحتل الصين المرتبة الأولى في العالم، والهند بالمرتبة الثانية، فيما تأتي أمريكا بالمرتبة الثالثة⁽⁵²⁾.

برزت الصين في مجال التجارة العالمية خلال السنوات الماضية بوصفها مجهزاً وسوقاً للعالم. ففي عام 2009، أصبحت الصين أكبر مصدراً للسلع في العالم، وأكبر بلداً تجارياً للسلع في عام 2013. وازدادت حصتها في التجارة السلعية العالمية من 1.9 في المائة في عام 2000 إلى 11.4 في المائة في عام 2017⁽⁵³⁾.

خلال الفترة من عام 1979 إلى عام 2018، ارتفع إجمالي تجارة الصين من 29.34 مليار دولار أمريكي إلى 4.62 تريليون دولار، بمعدل نمو سنوي 14 في المائة في المتوسط، وقفز ترتيبها في التجارة العالمية للسلع من المركز الثلاثين إلى المركز الأول. منذ عام 2009، حافظت الصين على مكانتها كأكبر مصدر للسلع في العالم وثاني أكبر مستورد لمدة عشر سنوات متتالية. ارتفع إجمالي قيمة صادرات الصين من 13.66 مليار دولار إلى 2.94 تريليون دولار، بزيادة 182 مرة؛ وارتفع إجمالي قيمة وارداتها من 15.67 مليار دولار إلى 2.14 تريليون دولار، بزيادة 136 مرة، خلال نفس الفترة المذكورة أعلاه⁽⁵⁴⁾. تجدر الإشارة إلى أنه قبل بدء الإصلاح والانفتاح، كانت الصين تعاني من عجز مستمر في ميزانها التجاري. في وقت لاحق، تحولت الصين تدريجياً إلى بلد يحقق فائضاً في ميزانه التجاري هو الأعلى عالمياً.

وثمة تباين في عُرضة الدول على الصين بحسب الأقاليم والقطاعات، بيد أن تأثير تجارة الصين يكون أكبر على الدول التي ترتبط بسلاسل القيمة التقنية العالمية وتتمتع بقطاعات تصدير للموارد إلى السوق الصينية. كذلك برزت الصين كخامس أكبر مصدر للخدمات في العالم بقيمة 227 مليار دولار⁽⁵⁵⁾ بيد أن تجارة الخدمات لا تزال تشكل حوالي نصف تجارتها السلعية⁽⁵⁶⁾.

العلاقات التجارية الأمريكية-الصينية

تنامت التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين بوتائر سريعة خلال العقود الثلاث الماضية. وطبقاً للإحصائيات الصينية، نمت التجارة البينية بنحو 233 ضعف ما كانت عليه منذ بدء العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في عام 1979، و7 أضعاف ما كانت عليه في عام 2001 حينما انضمت الصين إلى منظمة التجارة العالمية⁽⁵⁷⁾. في الوقت الحاضر، تعد الولايات المتحدة الأمريكية أكبر سوق للمنتجات الصينية وسادس أكبر مورد للصين.

⁵¹ IMF, 2019.

⁵² Price Waterhouse Cooper (2018) "The World in 2050", Available at: <https://www.pwc.com/gx/en/issues/economy/the-world-in-2050.html>, [Accessed 23 December 2019].

⁵³ WTO, World Trade Statistics review, 2019. P. 48.

⁵⁴ National Bureau of Statistics of China, 2019

⁵⁵ China and the World: Inside the dynamics of a changing relationship. McKinsey Global Institute, July 2019.

⁵⁶ Globalization in transition: The future of trade and value chains, McKinsey Global Institute, January 2019.

⁵⁷ Xinhua (2018) "China-US trade, economic cooperation is win-win relationship, not zero-sum game: white paper", Chinadaily, Available at: <https://www.chinadaily.com.cn/a/201809/24/WS5ba8c45ca310c4cc775e7c93.html> [Accessed 15 December 2019].

كذلك تتمتع الصين بمكانة هامة كمصدر رئيس للمعادن الأرضية النادرة التي تستخدم في إنتاج تشكيلة من المنتجات من المعدات العسكرية إلى الأجهزة الإلكترونية الاستهلاكية عالية التقنية، خاصة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول العالم.

لا يخفى أن أسباب العجز التجاري الأمريكي مع الصين يُنسب في المقام الأول إلى قدرة الصين على إنتاج تشكيلة واسعة من المنتجات بتكلفة أقل بكثير مقارنة بالمنتجات المشابهة المُصنعة في أمريكا والعديد من دول العالم. يُذكر أن كبرى الشركات الأمريكية قد نقلت عملياتها إلى الصين بما في ذلك شحن المواد الأولية من بلدها الأم إلى الصين بسبب انخفاض تكاليف عملية التجميع (Assembling). أما مرد هذه الكلفة المنخفضة فهو عاملين: (1) انخفاض مستوى الأجور الصينية، (2) انخفاض سعر صرف اليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي (الثابت Peg-to-dollar) ما يجعل المنتجات الصينية رخيصة الثمن من وجهة نظر المستورد حامل الدولار.

استمر هذا الوضع حتى باتت الصين أكبر دائن للولايات المتحدة، تليها اليابان بالمرتبة الثانية، والبرازيل بالمرتبة الثالثة. وتجاوزت المديونية الأمريكية إلى الصين حاجز التريلليون دولار في أبريل 2019، أي ما يعادل 27 في المائة من الدين العام الخارجي لأمريكا⁽⁵⁸⁾. بيد أن لهذا الوضع مضامين سياسية بالنسبة للإدارة الأمريكية. فقد أصبحت الصين تمتلك قوة سياسية من حيث التأثير على السياسة المالية الأمريكية. يكمن القلق الأمريكي حينما تقدم الصين على بيع ما بحوزتها من أدوات الخزانة الأمريكية، أو العكس حينما تمتنع عن شراء تلك الأصول أساساً. وكما يلاحظ، حينما تشتري الصين أدوات الخزانة الأمريكية فإنها بذلك تُبقي أسعار الفائدة الأمريكية منخفضة لأنها تزيد من عرض النقد (أي الدولار). وبالعكس، حينما تتوقف الصين عن شراء الأدوات، فسوف ترتفع أسعار الفائدة في هذه الحالة مما سيعرض الاقتصاد الأمريكي إلى خطر الركود. ولكن، هذا لن يكون بصلح الصين نفسها لأنه يعني تراجع الطاقة الاستيرادية لأمريكا من الصين.

أما الشركات الأمريكية ستكون أمام خيارين، أولهما تخفيض كلفة إنتاجها وهذا ما يصعب تحقيقه على الأمد القصير، الأمر الذي جعل الكثير من هذه الشركات تلجأ إلى تعهيد (Outsourcing) الوظائف إلى الصين نفسها وبعض الدول الأخرى لاسيما بسبب انخفاض كلفة اليد العاملة هناك، لكن الثمن الذي سيدفعه الاقتصاد الأمريكي هو ارتفاع معدلات البطالة. هذا الوضع قد قاد إلى خروج العديد من الشركات من السوق الأمريكية. بالفعل، تشير الأرقام إلى تقلص الصناعة التحويلية في الولايات المتحدة الأمريكية -مقاسة بعدد الوظائف- بحوالي 34 في المائة خلال الفترة 1998 و2010، وهذا يعني بالضرورة انخفاض تنافسية أمريكا في السوق العالمية.

هذا الواقع قد جعل الحكومات الأمريكية المتعاقبة تنظر إلى تجارتها مع الصين بعين الريبة والتوجس من أن تُلحق العلاقات التجارية البينية المزيد من الضرر بالاقتصاد الأمريكي. لذلك اعتادت تلك الحكومات على انتقاد مزيج السياسات التجارية والصناعية والنقدية التي تمارسها بكين والتي عززت القدرة التنافسية لمنتجاتها في

⁵⁸ Amadeo, K. (2019) "US Trade Deficit by Country, With Current Statistics and Issues: Why America Cannot Just Make Everything It Needs", Updated June 25, 2019, Available at: <https://www.thebalance.com/trade-deficit-by-county-3306264> [Accessed 20 August 2019].

الأسواق الأمريكية (والعالمية) على حساب الاقتصاد الأمريكي. في هذا السياق، وفي عام 1994 قررت واشنطن تصنيف بكين متلاعباً بالعملة المحلية (اليوان) ⁽⁵⁹⁾ بينما أعلن بنك الشعب (البنك المركزي الصيني) انه لا يمانع من تحرير عملته المحلية لكن بصورة تدريجية بالقدر الذي لا يؤثر سلباً على المركز التنافسي للصادرات الصينية إلى العالم وتداعياتها على التوظيف والنمو الاقتصادي، وبالتالي فإنه سيواصل إحكام السيطرة ودعم العملة كلما اقتربت من مستويات محددة.

كذلك تتهم كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي الصين -منذ عام 2006- باستخدامها مزيجاً من السياسات التجارية الحمائية كإعانات والدعم المالي الذي تقدمه الحكومة الصينية لمصدريها المحليين من خلال تقديم قروض بفوائد منخفضة أو دعم حكومي غير مُعلن مما يصعب المنافسة على مثيلاتها الأمريكية، إضافة إلى الحوافز الضريبية للمنتجين المحليين.

علاوة على ذلك، تُتهم الصين بانها تمارس سياسات تمييزية ضد الشركات الأجنبية العاملة فيها من خلال تطبيق إجراءات تقييدية تتعلق بمشترياتها، حيث تدعو الحكومة الصينية تلك الشركات بمشاركة أسرارها التجارية قسراً مع الشركات الصينية حتى تنفذ إلى الأسواق الصينية -وهي السياسة التي تصنفها الولايات المتحدة الأمريكية بـ "النقل القسري للتقنية" (Coercive transfer) ⁽⁶⁰⁾.

لعل من القضايا التي برزت مؤخراً على صعيد العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين هي اتهام الولايات المتحدة الأمريكية للصين بالتجسس الصناعي مقابل إعطاء فرصة أكبر للبضائع والاستثمارات الأمريكية في السوق الصينية، ناهيك عن اتهام بكين بالسرقة في مجال حقوق الملكية الفكرية.

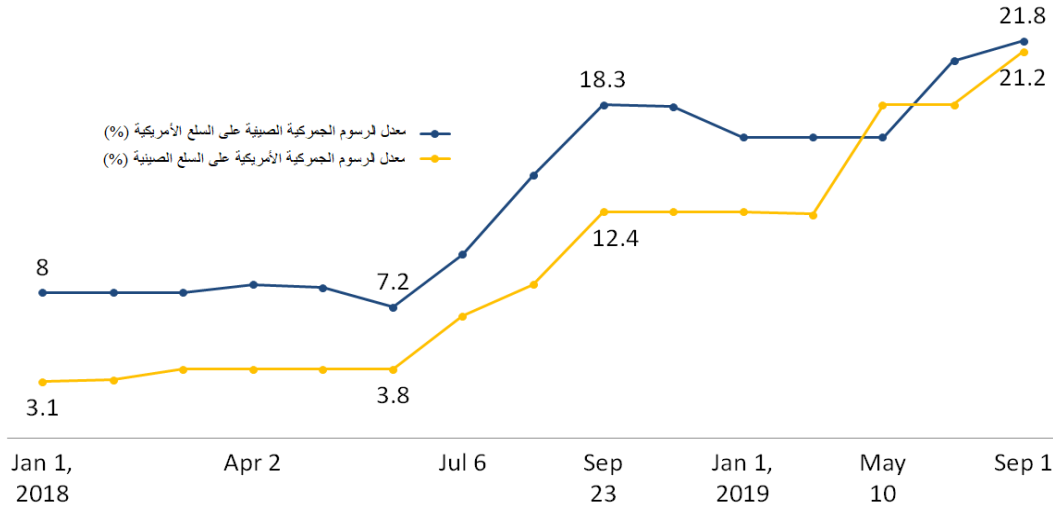
لهذه الأسباب، لجأت الإدارات الأمريكية المتعاقبة إلى وضع عقبات أمام الصادرات الصينية بغية تقليل العجز في ميزانها التجاري، والعمل على تعزيز صادراتها والمحافظة على حيوية صناعاتها وبما يحقق معدلات توظيف مقبولة.

في 1 مارس 2018، قرر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب فرض تعرفه جمركية على جميع الاستيرادات من الفولاذ والألمونيوم وبعض المعادن من الصين. وفي 22 من نفس الشهر، أعلن ترامب خطته لفرض تعرفه بمعدل 25 في المائة على ما قيمته 50 مليار دولار من الفولاذ و10 في المائة من الألمنيوم المستوردين من الصين. وعلى إثره، أعلنت الصين عن ردها بفرض تعرفات مقابلة على وارداتها من أمريكا. وفي شهر أبريل من العام ذاته أعلنت وزارة التجارة الأمريكية عن قائمة بالبضائع الصينية التي ستفرض عليها الرسوم الجمركية. وفي المقابل، أعلنت الحكومة الصينية عن قائمة تضم 100 بضاعة أمريكية ستخضع لزيادة الرسوم الجمركية. هكذا توالى الإعلانات من قبل الإدارة الأمريكية بزيادة الرسوم الجمركية والتي كانت في كل مرة تواجه بإعلانات مقابلة من قبل الجانب الصيني. (الشكل 9) (أنظر الملحق 1 الذي يتضمن أهم المحطات التي مرت بها التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين منذ مطلع عام 2018)

⁵⁹ تجدر الإشارة إلى ان القرار الأمريكي بتصنيف الصين متلاعباً بالعملة أتى بعد أقل من ثلاثة أسابيع على إعلان صندوق النقد الدولي أن قيمة اليوان تتماشى مع العوامل الاقتصادية الأساسية للصين بينما يزيد الدولار الأمريكي عن قيمته الفعلية بنسبة بين 6-12 في المائة.

⁶⁰ Mouritz, F. (2017) "China's Economic Coercion" in: China's Global Influence: Perspectives and Recommendations.

الشكل (9) تبادل الرسوم الجمركية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين



Source: PIIE, USTR, International Trade Centre, China's Finance Ministry

من الجدير بالذكر أن السياسة الحمائية التي تمارسها الإدارة الأمريكية الحالية ضد الصين لم تقتصر على فرض الرسوم الجمركية، بل ارتبطت بوضع عقبات أمام المستثمرين الصينيين للولوج إلى سوق براءات الاختراع الأمريكية والمنتجات التقنية الرئيسية، وهذا سيؤثر بصورة متفاوتة على الدول. ففي الوقت ستستفيد الدول الأوروبية بصورة هامة، ستتأثر الأسواق الناشئة سلباً نظراً لتأثر سلاسل القيمة العالمية المنخرطة فيها وخاصة مع الشركات الأمريكية.

بقي أن نشير إلى أن الرئيس الأمريكي ترامب يراهن في سياسته الحمائية على عدم قدرة الصين على الاستمرار إزاء العقوبات الجمركية وغير الجمركية نظراً لاعتمادية الصادرات الصينية على الأسواق الأمريكية، وبالتالي فإن محاولة الصين في إجراء تحولات هيكلية في اقتصادها وفي أسواق منتجاتها بعيداً عن السوق الأمريكية أمراً غير محتمل ويحتاج إلى فترة طويلة، الأمر الذي ستضطر الصين للجلوس على طاولة المفاوضات والقبول بالشروط الأمريكية لاسيما فيما يتعلق بتغيير سياستها التجارية المفتعلة وغير العادلة (من وجهة النظر الأمريكية)، وبالتالي إجبارها على شراء المزيد من السلع الأمريكية، وفتح أسواقها أكثر أمام الشركات الأمريكية، وتطوير حماية الملكية الفكرية، إضافة إلى تغيير سياستها النقدية من خلال تحرير سعر صرف اليوان.

وصفوة القول، أن المطالب الأمريكية تبدو من وجهة نظر الصينيين هي لوقف نموذج النمو لاقتصاد بلدهم الذي يقوم على أساس تعزيز التنافسية في الأسواق الأمريكية والدولية في ظل بيئة أعمال دولية متحررة -إلى حد ما- من قواعد حرية الملكية الفكرية. لهذا السبب، اتخذت الصين استراتيجية "رد الفعل" إزاء الإجراءات الأمريكية تجسدت بصورة رئيسة في فرض رسوم جمركية على الصادرات الأمريكية، مقابل تقليل وارداتها

من الولايات المتحدة الأمريكية، حتى بلغ الأمر إلغاء استيراد فول الصويا من أمريكا في وقت تستأثر الصين لوحدها بقرابة 60 في المائة من الواردات العالمية من هذا المنتج⁽⁶¹⁾.

على أي حال، لم تمض سوى أشهر قليلة على تصاعد وتيرة التوتر التجاري بين البلدين حتى تجلت آثاره السلبية على اقتصادي البلدين، إضافة إلى سيل التصريحات والتقارير التي أطلقتها العديد من المنظمات الدولية عن مغبة الاستمرار في هذا التوتر لما يُمكن أن يزيد من حالة عدم اليقين الذي يشهده الاقتصاد العالمي في ظل مجموعة من العوامل غير المواتية، من قبيل تراخي النمو في الاقتصادات المتقدمة، وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى التصدع الحاصل في الجغرافية السياسية للكثير من مناطق العالم، وغيرها. وهذه الآثار التي خلفتها التوترات التجارية قد دفعت البلدين إلى توظيف المحافل الدولية مثل اجتماعات قمة العشرين وغيرها للجلوس على طاولة المفاوضات للتوصل إلى حل يوقف التوترات التجارية المتصاعدة بينهما.

في نهاية يونيو 2019، وعلى هامش اجتماعات قمة العشرين في مدينة أوساكا اليابانية أعلن الزعيمان الأمريكي والصيني توصلهما إلى اتفاق بشأن التوتر التجاري بينهما. فقد قررت الولايات المتحدة الأمريكية إيقاف التعريفات الجمركية التي كانت تعتزم فرضها على السلع الصينية، وإزالة القيود التي تمنع الشركات الأمريكية من بيع منتجاتها إلى شركة Huawei الصينية، إحدى عمالقة صناعة التقنية في العالم⁽⁶²⁾. لطالما نظر المراقبون إلى هذه التصريحات بمثابة وقف إطلاق النار التجارية بين البلدين. لكن لم تمض فترة طويلة قبل أن ترفع الولايات المتحدة الأمريكية في شهر سبتمبر من عام 2019 التعريفات الجمركية على قرابة 125 مليار دولار من السلع الصينية.

عليه، قامت الصين بفرض تعريفات جمركية إضافية تغطي واردات أمريكية بقيمة 75 مليار دولار، وهذا أدى بدوره إلى اعتزام الولايات المتحدة الأمريكية فرض المزيد من التعريفات الجمركية في شهر ديسمبر 2019 ليصل إجمالي قيمة السلع الصينية الخاضعة لزيادة التعريفات الجمركية إلى أكثر من نصف تريليون دولار، تغطي معظم الصادرات الصينية إلى أمريكا. في المقابل، يتوقع أن تطال سياسات رد الفعل الصينية 69 في المائة من وارداتها من الولايات المتحدة الأمريكية.

أسفرت بعض المفاوضات التي جرت بين البلدين عن إعلان الصين نيتها تخفيف حدة التوترات التجارية مع أمريكا من خلال شراء المزيد من المنتجات الأمريكية كمحاولة منها لتضييق العجز التجاري الأمريكي، إضافة إلى تجديد التزامها الطويل بشأن حماية حقوق الملكية الفكرية. كما خفضت الحكومة الصينية من حجم الدعاية الإعلامية حول برنامجها "صنع في الصين 2025" (Made in China 2025) الذي يدفع نحو هيمنة التقنية الصينية الجديدة مثل الروبوت والذكاء الصناعي.

⁶¹ Gale, F., Valdes, C., and Ash, M. (2019) "Interdependence of China, United States, and Brazil in Soybean Trade", United States Department of Agriculture, p. 1.

⁶² Shan, W. (2019) "The Unwinnable Trade War", Available at: <https://www.foreignaffairs.com/articles/asia/2019-10-08/unwinnable-trade-war>. [Accessed 15 December 2019].

في 13 ديسمبر 2019 توصل الطرفان إلى اتفاق "المرحلة الأولى" التجاري والاقتصادي، الذي يتضمن إلغاء تدريجياً للرسوم، وقيام الصين بإنفاق 50 مليار دولار لشراء سلع زراعية أميركية، بناءً على طلب من الرئيس الأمريكي، وتعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية وتوسيع الوصول إلى الأسواق وحماية حقوق الشركات الأجنبية في الصين. وبموجب هذا الاتفاق، لن تفرض الصين رسوماً على بضائع أميركية كما كان مخططاً في رد فعل على الرسوم الأميركية على البضائع الصينية⁽⁶³⁾.

ثانياً: الأسباب غير الاقتصادية

تكمّن الأسباب الأخرى غير الاقتصادية لنهج الحماية التجارية الذي تبنته الولايات المتحدة الأميركية مؤخراً في سعيها لإعادة رسم خريطة العلاقات الاقتصادية الدولية في حقبة ما بعد الحرب الباردة وانهايار جدار برلين لصالح الولايات المتحدة الأميركية وعودة القطبية الأحادية بعد بروز الصين كعملاق آسيوي منافس عالمياً. ويعكس ذلك -في الواقع- محور السياسة الأميركية الذي يدور حول إزاحة أية قوة صاعدة تهدد الهيمنة الأميركية على قيادة العالم.

من الناحية الأيدولوجية، يعكس جانباً مهماً من سياسة الحماية الأميركية تصاعد الخطاب ذو التوجه للمصالح الوطنية الضيقة⁽⁶⁴⁾ لدى الإدارات الأميركية السابقة إن كانت جمهورية أو ديمقراطية بصورة جلية برفع شعار "أمريكا أولاً" (America First) والذي ينطوي على سياسات حمائية متشددة أزاء تجارة الشركاء التجاريين التقليديين.

الخلاصة

1. مارست الولايات المتحدة الأميركية سياسة حمائية تجارية متصاعدة مع الصين باستخدام إجراءات جمركية وغير جمركية نتيجة لمجموعة من الأسباب الاقتصادية وغير الاقتصادية.
2. تتسم التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأميركية والصين بما يلي:

(1) أنها توترات ليست جديدة (بمعنى أنها تنسب إلى إدارة الرئيس الأمريكي الحالي دونالد ترامب فحسب) بل تعود إلى عقود عدة بررتها الإدارات الأميركية المتعاقبة بتضرر الاقتصاد الأمريكي من التجارة مع الصين.

(2) أنها توترات أساسية (Fundamental) أو هيكلية (Structural) ومرشحة للاستمرار طويلاً لأنها تنطلق من التناقض الحتمي في النموذج الاقتصادي للبلدين. فالولايات المتحدة الأميركية سوق كبير يحتاج إلى البضائع الصينية بسبب رخص أثمانها، في المقابل، تعتبر الصين السوق الأمريكي الأكبر

⁶³ Available at: <https://ustr.gov/sites/default/files/US-China-Agreement-Fact-Sheet.pdf> [Accessed 25 December 2019].

⁶⁴ يذكر أن هذا التوجه يمتد جذوره إلى أربعينيات القرن الماضي إبان الرئيس الأمريكي فرانكلن روزفلت الذي قاد بلاده في الحرب العالمية الثانية لنصرة الأوروبيين، حينها انتقدت "الجنة أمريكا أولاً" (AFC) -التي تأسست في عام 1941- دخول الولايات المتحدة الأميركية في الحرب المذكورة بوصفها لا تخدم المصالح الأميركية. أنظر:

- Leffler, M.P., and Hitchcock, W. (2018) "America First: The Past and Future of an Idea". Passport, September 2018.

عالمياً لاستيعاب صادراتها. كما أن أدونات الخزانة الأمريكية تعد إحدى قنوات الاستثمار الهامة بالنسبة للصينيين في توظيف فوائضهم المالية المتراكمة. وهكذا باتت العلاقة التجارية بين البلدين "تكاملية" ومن الصعوبة بمكان الانفكاك منها. أما الأسباب الأخرى غير الاقتصادية فتتلخص بثوابت السياسة الخارجية الأمريكية وهي الانفرادية القطبية اقتصادياً وسياسياً، وبالتالي منع الصين وأية قوة صاعدة أخرى من أن تزيج مكانة أمريكا عالمياً، إضافة إلى تصاعد الخطاب ذو التوجه نحو المصالح الوطنية لدى الإدارات الأمريكية السابقة حتى بلغ أوجه في عهد الرئيس الأمريكي الحالي دونالد ترامب.

(3) بالاتصال مع أعلاه، ان التوترات التجارية بين البلدين متعددة الجوانب، فهي لا تقتصر على الجانب التجاري (السلعي)، بل تتعداه إلى قضايا قد تراها الإدارة الأمريكية أكثر أهمية مثل حقوق الملكية الفكرية، والتحكم في سعر صرف العملة الصينية، وغيرها من القضايا والتي ظلت عالقة في مسار السجل التجاري بين البلدين لعقود طويلة وكما أسلفنا بيانه.

ثالثاً: التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وتأثيراتها على الاقتصاد العالمي

يتطرق هذا الجزء الرئيس من الدراسة إلى اقتفاء الآثار التي تركتها التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين من خلال تقييم مجموعتان من الآثار المتلازمة:

أولاً: الآثار على الاقتصاديين المتنازعين

تتضمن الآثار المترتبة على اقتصادي البلدين نفسيهما، الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

(1) الآثار على الاقتصاد الأمريكي:

يمكن النظر إلى آثار التوترات التجارية على الاقتصاد الأمريكي من زوايا عدة، وكما يلي:

- طبقاً لبيانات مكتب الإحصاء الأمريكي، امتد الانخفاض في الصادرات الأمريكية إلى الصين من 9 في المائة في نهاية 2017 إلى 6 في المائة في شهر مايو 2019، أي بنسبة 33 في المائة، ومن 12.4 مليار دولار في مارس 2018 إلى 10.4 مليار دولار في مارس 2019، أي بنسبة بلغت 19 في المائة في غضون عام كامل⁽⁶⁵⁾، وذلك نتيجة للرسوم الجمركية التي فرضتها الصين على الواردات الأمريكية والتي تقدر مجموعها بـ 110 مليار دولار.
- ارتفاع الأسعار: كون الشركات الأمريكية هي التي ستدفع الرسوم الجمركية التي فرضتها الإدارة الأمريكية على البضائع المستوردة من الصين-خصوصاً إذا لم تعمل الشركات الصينية على تخفيض أسعار صادراتها- وبالتالي هي التي ستتحمل أعباء سياسة الحمائية وتحملها على المستهلك الأمريكي، الذي سيدفع هذه الرسوم بهيئة أسعار مرتفعة.

⁶⁵ U.S. Census Bureau, 2019.

وتؤكد هذا الاستخلاص دراسة حديثة وجدت أنه خلال العام 2018، دفعت الشركات الأمريكية رسوماً بقيمة 12.3 مليار دولار، وخسرت قرابة 6.9 مليار دولار من إجمالي مداخيلهم بسبب اضطرابات السوق التي خلفتها التوترات التجارية بين بلدهم والصين. كما كشفت الدراسة أن أسعار السلع المتأثرة قد استجابت بسرعة للرسوم الجمركية، بزيادة تتراوح ما بين 10 و 30 في المائة، وإن القفزة في الأسعار كانت متناسبة مع مستويات الرسوم الجمركية، وهذا يعني أن المشتريين والمستهلكين والمستوردين الأميركيين استوعبوا الزيادة، لكن هذا الارتفاع في الأسعار قد قاد إلى انخفاض الطلب على المنتجات الخاضعة للرسوم، الأمر الذي أدى إلى تراجع القيمة الإجمالية للسلع الصينية المستوردة بنسبة تتراوح ما بين 25 و 30 في المائة. كذلك انخفض التنوع في السلع المصدرة إلى الولايات المتحدة، ناهيك عن التغيرات الجوهرية في سلاسل القيمة العالمية الأمريكية. وعلى العموم، تقدر الخسائر التي تكبدها المستهلكين والشركات الأمريكية التي تشتري المنتجات المستوردة 51 مليار دولار، أي قرابة 0.27 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي، والنتيجة هي انخفاض الدخل الحقيقي في الولايات المتحدة الأمريكية بمقدار 1.4 مليار دولار شهرياً في نهاية عام 2018⁽⁶⁶⁾.

قدّرت دراسة أخرى قامت بقياس أثر التوترات التجارية الأمريكية-الصينية على الاقتصاد الأمريكي باستخدام مرونة التجارة (Trade elasticities) في إطار نموذج التوازن العام (General-equilibrium model). وباحتساب عوائد الرسوم الجمركية ومكاسب المنتجين المحليين، قدّرت الخسارة في الدخل الحقيقي 7.2 مليار دولار، أي قرابة 0.04 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي. كما توصلت الدراسة إلى أن الإيرادات من الرسوم الجمركية لم تكن كافية لتغطية الخسائر التي لحقت بالمستهلكين والشركات على حد سواء، فضلاً عن الخسائر في التوظيف⁽⁶⁷⁾.

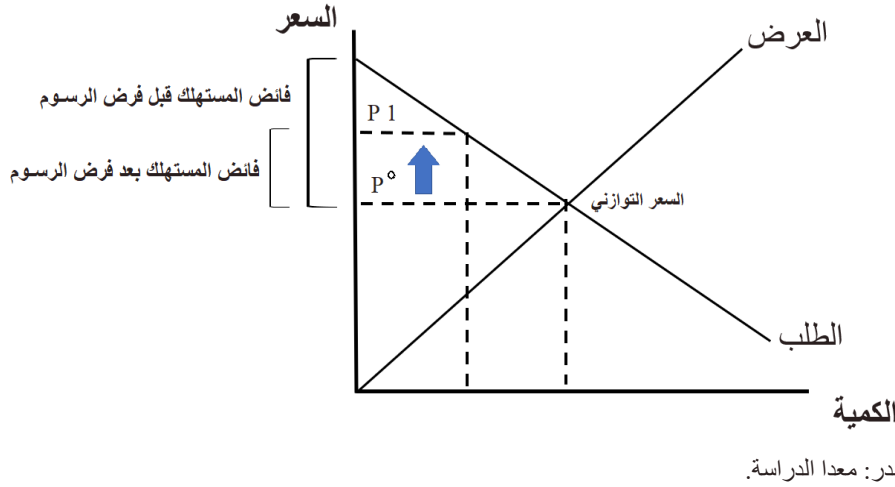
- من جهة أخرى، فإن الارتفاع الحاصل في أسعار المنتجات المستوردة من الصين في السوق الأمريكية نتيجة فرض الرسوم الجمركية عليها يعني بالضرورة انخفاض مستوى رفاهية المستهلك الأمريكي والمتمثل بفاقد فائض المستهلك (Consumer surplus) والذي يمثل الفرق في أسعار المنتجات الصينية المستوردة قبل وبعد فرض الرسوم الجمركية. (الشكل 10)

⁶⁶ Amity, M., Redding, S., and Weinstein, D. (2019) "The impact of the 2018 trade war on US prices and welfare," National Bureau of Economic Research, Working Paper 25672, p. 13.

⁶⁷ Feigenbaum, P.D., Goldberg, P.K., Kennedy, P.J., and Khandelwal, A.K. (2019) "The Return to Protectionism", NBER Working Paper No. 25638 March 2019, Revised October 2019.

الشكل (10)

شكل توضيحي مبسط لفائد فائض المستهلك الأمريكي نتيجة لفرض الرسوم الجمركية على الواردات الأمريكية من المنتجات الصينية



(2) الآثار على الاقتصاد الصيني:

تتمثل آثار التوترات التجارية على الاقتصاد الصيني بما يلي:

- تراجع الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة، والتي تعد -هذه الأخيرة- أكبر سوق للمنتجات الصينية. وطبقاً لتقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، انخفضت الصادرات الصينية من 52.2 مليار دولار في أكتوبر 2018 إلى 31.2 مليار دولار في مارس 2019، أي بمعدل بلغ 40 في المائة في غضون خمسة أشهر⁽⁶⁸⁾. وفي هذا السياق، يشار إلى أن معدل النمو السنوي لمبيعات السيارات الصيني قد انخفض بصورة دراماتية من 2.2 في المائة في عام 2017 إلى 8.4 في المائة - في عام 2018. كما وصل معدل النمو السنوي للاستثمار المحلي إلى أدنى مستوى له (0.1 في المائة) في عام 2018 منذ عام 1998، ناهيك عن القيود التي وضعتها الإدارة الأمريكية أمام الشركات الصينية من أن تنفذ إلى سوق تقنية الاتصالات الأمريكية. وقد ساهم هذا الوضع -إلى جانب عوامل أخرى- في هبوط أسواق البورصة الصينية، وهو ما حدا بالحكومة الصينية مراجعة سياساتها الاقتصادية والنقدية لتكون أكثر تيسيراً (أي توسعية) من أجل تحفيز النمو لاسيما من خلال اجراء تخفيضات ضريبية بقيمة 298 مليار دولار⁽⁶⁹⁾، إضافة إلى ما يتعلق بشرط الضمان على القروض.

- فيما يتعلق بالاستيرادات الصينية من الأسواق الأمريكية، فإن قيام الصين بفرض رسوم جمركية على وارداتها من أمريكا قد جعلت هذه الأخيرة أكثر كلفة بالنسبة للشركات الصينية. ولعل الأثر الأكبر هي ما آلت إليه التوترات التجارية في إعادة تفكير الشركات الصينية في سلاسل القيمة الخاصة بها.

⁶⁸ UN, UNCTAD, Trade and Development Report, 2019, p. 14.

⁶⁹ IMF, Country Report No. 19/266, People's Republic of China, 2019 Article IV Consultation, August 2019,

هذه العوامل وغيرها قد أثرت سلباً على معدل النمو الاقتصادي للصين والذي وصل خلال عام 2019 -طبقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي- إلى أوطأ مستوى له (6.2 في المائة) منذ عام 1990 (3.9 في المائة)⁽⁷⁰⁾.

بإلقاء نظرة سريعة إلى الحقائق المذكورة أعلاه، يمكن التوصل إلى استنتاج أولي بأن الخاسر الأكبر من التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين -من جهة الصادرات- هي الصين. وينسب هذا الفرق -جزئياً- في معدل انخفاض صادرات البلدين إلى: (1) فضلة صادرات الصين إلى أمريكا على صادرات أمريكا إلى الصين وبالتالي تأثرها بأية رسوم جمركية أمريكية، (2) السياسة الحذرة التي تمارسها الصين للاستجابة إلى الإجراءات الحمائية التي قامت بها الإدارة الأمريكية نظراً لاستمرارية اعتمادها على الطلب الخارجي وخاصة السوق الأمريكية بالرغم من استراتيجية إعادة التوازن (Rebalancing) للنمو التي انتهجتها الصين خلال السنوات القليلة الماضية بعيداً عن الصادرات لصالح الطلب أو الاستهلاك المحلي⁽⁷¹⁾.

صفوة القول، تتجلى خسارة الصينيين بانخفاض حجم صادراتهم، بينما تتمثل خسارة الأمريكيان بارتفاع أسعار المستهلك.

ثانياً: الآثار على الاقتصاد العالمي

علاوة على ما سبق، ينتج عن التوترات التجارية ما بين القطبين المتنازعين آثاراً اقتصادية على الاقتصاد العالمي بحكم الروابط الاقتصادية للبلدين مع باقي دول العالم عبر عدد من القنوات من بينها الطلب الخارجي، وأسعار النفط، والأسواق الدولية، وأسعار الفائدة.

نظرياً، بسبب ثقل الاقتصاديين الأمريكي والصيني في التجارة العالمية (قراءة 46 في المائة من التجارة العالمية معاً)، فإن التراجع الحاصل في أداءهما على ساحة التجارة العالمية ستؤثر حتماً على معدلات النمو الاقتصادي العالمي. وبالتالي، إذا ما اشتدت درجة التوترات التجارية بين البلدين وانتقاله إلى دول أخرى -وكما تعمل راهناً إدارة ترامب بممارساتها الحمائية مع عدد من شركاءها التجاريين وخاصة الاتحاد الأوروبي وكندا والمكسيك- فمن المحتمل ومع استمرار حالة الضبابية في الاقتصاد العالمي أن تخلف التوترات المذكورة ركوداً اقتصادياً في العالم خلال العام 2020 أو ما بعده.

من جانب آخر، ان الإجراءات الحمائية التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية لم تقتصر على الصين بل تعدتها لتطال دول أخرى، وكما حصل مع المكسيك وبعض دول الاتحاد الأوروبي وعلى النحو الذي تم استعراضه في الفصل الأول. وهؤلاء الشركاء يشكلون مجتمعين جزءاً مهماً من الاقتصاد العالمي، وبالتالي فإن تأثر اقتصاداتهم -بسبب تراجع صادراتهم إلى السوق الأمريكية- ستؤثر حتماً على نموهم الاقتصادي وبالتالي على معدل نمو التجارة العالمية.

⁷⁰ IMF, IMF Country Focus, China's Economic Outlook in Six Charts, August 9, 2019.

⁷¹ د. عرفان الحسني (2017) "الاستراتيجية الاقتصادية الجديدة في الصين ومستقبل الاستثمارات الصينية المباشرة في دبي"، مجلة "أفاق اقتصادية"، اتحاد غرف التجارة والصناعة بدولة الامارات العربية المتحدة.

في هذا السياق، تفيد إحدى الدراسات بانخفاض الدخل الحقيقي للدول التي مارست سياسات رد فعل (Tit-for-tat tariffs) للرسوم الأمريكية⁽⁷²⁾ بيد إن تلك الإجراءات قد تتسبب في النطاق والشدة مما يضغط أكثر على ثقة الشركات والنمو الاقتصادي العالمي.

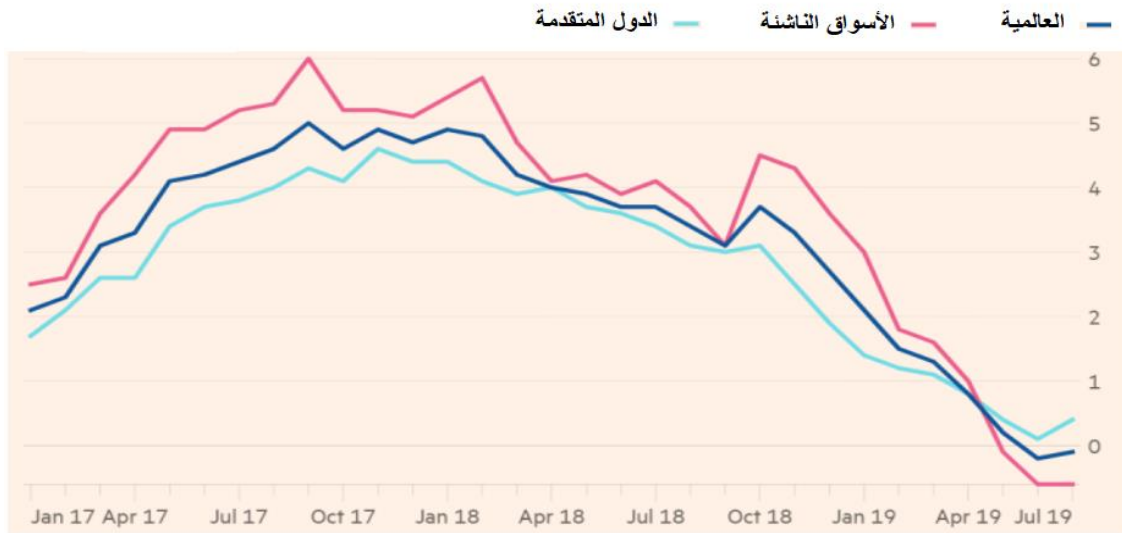
على العموم، تشير التقارير الدولية إلى أن التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين قد أثرت كثيراً على حركة الأسواق العالمية سواء السلع أو المالية، إضافة إلى السياسات النقدية، وكما يلي:

(1) الآثار على أسواق السلع

نظراً للنمو السريع للاقتصاد الصيني وبالتالي تنامي طلبها على المواد الخام والسلع الوسيطة، وبسبب كونها منصة مركزية للمصادرات لاسيما في إطار سلاسل القيمة العالمية، فقد أصبحت الصين مصدراً رئيساً للطلب على الاستيرادات على المستوى العالمي، وبالتالي فإن أي انخفاض في نموها الاقتصادي وفي طلبها على الاستيرادات سيؤثر سلباً على نمو التجارة والاقتصاد العالميين. وهذا ما حصل بالفعل، فقد انخفضت استيرادات الصين بمقدار 4.8 في المائة خلال الربع الأول من العام 2019 مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبقه (2018) ما ساهم ذلك -إلى جانب عوامل أخرى- في تباطؤ الاقتصاد العالمي. على سبيل المثال، انخفضت مشتريات السيارات بمعدل 3 في المائة في عام 2018 نتيجة لانخفاض الطلب في الصين لاسيما بعد انتهاء الحوافز الضريبية وتعديل الإنتاج بعد تبني معايير جديدة للانبعاث في ألمانيا وبقية دول الاتحاد الأوروبي⁽⁷³⁾.

الشكل (11)

معدل نمو الصادرات العالمية قبل وبعد التوترات التجارية الأمريكية-الصينية



Source: CPB World Trade Monitor, 2019.

⁷² Amiti, M., Redding, S., and Weinstein, D. (2019) "The impact of the 2018 trade war on US prices and welfare", National Bureau of Economic Research, Working Paper 25672.

⁷³ IMF, World Economic Outlook, October 2019.

يتضح من الشكل أعلاه الانخفاض الحاد الذي طرأ على الصادرات العالمية نتيجة لانخفاض صادرات كل من الدول المتقدمة والأسواق الناشئة منذ انطلاق الشرارة الأولى للتوترات التجارية الأمريكية-الصينية في مطلع عام 2018.

كذلك حدث اضطرابات حادة في سلاسل القيمة العالمية وخاصة في المنتجات التي تدخل بصورة مكثفة في التجارة ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، كالمعدات التقنية والسيارات.

علاوة على ما ذكر، تشير التقارير الدولية إلى أن التوترات التجارية الأمريكية-الصينية قد ساهمت -إلى جانب عوامل أخرى- في انخفاض أسعار النفط خلال العامين 2018 و2019.

على مستوى سوق المعادن، أدت التوترات التجارية إلى انخفاض في أسعار العديد من المعادن، مثل الفولاذ والذي شهدت أسعاره العالمية تصحيحاً ملحوظاً في شهر أغسطس من عام 2019 ليمحو المكاسب التي جناها في مطلع العام المذكور. وكذا الأمر بالنسبة لفول الصويا والذي شهدت أسعاره انخفاضاً ملموساً منذ أغسطس 2019 على إثر قرار الصين بمنع استيراده من الولايات المتحدة الأمريكية فضلاً عن اعتزامها تقليل الطلب عليه⁽⁷⁴⁾.

لهذه الأسباب مجتمعة خفضت منظمة التجارة العالمية من توقعاتها لنمو التجارة العالمية للعام 2019 إلى أوطأ مستوى خلال عقد، محذرة من مغبة فرض بعض الدول مزيد من الرسوم الجمركية في أجواء من عدم اليقين والتي قد تؤدي إلى دورة من الإجراءات المضادة. وتتوقع المنظمة أن تزداد التجارة السلعية بحدود 1.2 في المائة عام 2019 و2.7 في المائة عام 2020، بعد أن بلغت 3 في المائة عام 2018⁽⁷⁵⁾.

(2) الآثار على أسواق المال

تأثرت قرارات المستثمرين بقتامة الآفاق الاقتصادية التي خلفتها التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين -إلى جانب عوامل أخرى- بعد أن قررت الصين الرد على توجه واشنطن برفع التعرفة الجمركية على الواردات الصينية إلى 25 في المائة، بفرض رسوماً جمركية على سلع أمريكية قيمتها 60 مليار دولار. وشهدت أسواق الأسهم الأمريكية والعالمية عمليات بيع واسعة في شهر مايو 2019، ليتراجع كل من مؤشر داو جونز الصناعي ومؤشر ناسداك ومؤشر ستاندرد أند بورز التقني.

واتسع نطاق فروقات (Spread) أسهم الشركات وكذلك السندات السيادية للأسواق الناشئة ما أثر ذلك سلباً على تدفقات رؤوس الأموال إليها. كما هبطت عوائد السندات الحكومية طويلة الأجل (10 سنوات) بحدود 4.5 نقطة أساس منذ شهر مارس 2019 إلى 2.10 في المائة، و30 نقطة أساس في ألمانيا إلى -0.25 في المائة وبحوالي 10 نقاط أساس في اليابان، إلى -0.12 في المائة.

⁷⁴ IMF, World Economic Outlook, October 2019, p. 47.

⁷⁵ WTO (2019) WTO lowers trade forecast as tensions unsettle global economy", Available at: https://www.wto.org/english/news_e/pres19_e/pr840_e.htm [Accessed 13 December 2019]

(3) الآثار على السياسة النقدية

لم تقتصر آثار التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين على الجوانب التجارية والمالية بل شملت السياسات النقدية سواء لدى البلدين المتنازعين أو شركائهما التجاريين. فقد أحدثت البنوك المركزية تغييرات في سياساتها النقدية لرفع معدلات التضخم مقابل تقليل مخاطر النمو نتيجة للآثار التباطؤية التي خلفتها التوترات التجارية. فمثلاً خفض المجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (البنك المركزي الأمريكي) سعر الفائدة ثلاث مرات خلال عام 2019⁽⁷⁶⁾، وذلك في إطار سياسة اقتصادية توسعية تأتي على خلفية التوقعات والمخاوف من تباطؤ الاقتصاد الأمريكي بعد فترة من الراج شهدته خلال السنوات القليلة الماضية. أما البنك المركزي الأوروبي فقد أبقى أسعار الفائدة عند أدنى مستوى له (صفر) مع دراسة إجراء تخفيض في وقت لاحق، في حين غيرت سائر البنوك المركزية الأخرى (كما في استراليا واليابان وانجلترا وأمريكا الجنوبية وشرق آسيا) من سياساتها النقدية في ضوء رؤيتها الحذرة بشأن آفاق الاقتصاد العالمي باتجاه المزيد من التيسير والتوسع بهدف معاكسة الضغوط الانكماشية للتوترات التجارية.

أما الصين، فقد عززت إجراءات التحفيز المالي والنقدي لمواجهة التأثير السلبي الناجم عن التعريفات الجمركية التي فرضتها الإدارة الأمريكية.

(4) الخاسرون والرابحون

لاريب ان التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين سيترتب عليها رابحون وخاسرون. ولعل الخاسرون الأكبر هما البلدين المذكورين نفسيهما بسبب الاعتمادية المتبادلة (Interdependency) فيما بينهما في العديد من الجوانب وخاصة التجارية منها.

أما على المستوى الدولي، فان الآثار المترتبة على التوترات التجارية بين أمريكا والصين ستكون متفاوتة على مستوى الدول. ويكمن السبب في ذلك "أثر الاحلال" (Substitution effect)، أو تحويل التجارة (Trade diversion)، ويقصد به تغير اتجاهات التجارة الأمريكية-الصينية البينية إلى الشركاء الآخرين للبلدين. وكما أسلفنا بيانه، تضم قائمة الشركاء الرئيسيين للولايات المتحدة، بالإضافة إلى الصين: الاتحاد الأوروبي (وخاصة ألمانيا)، كندا، المكسيك، اليابان، وكوريا الجنوبية. أما بالنسبة للصين فان شركائها هم، بالإضافة إلى الولايات المتحدة: هونج كونج، اليابان، كوريا الجنوبية، فيتنام، ألمانيا، الهند، هولندا. وكما يلاحظ ان بعض هذه الدول تعد شركاء تجاريين رئيسيين لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين، مثل الاتحاد الأوروبي، واليابان، وكوريا الجنوبية.

⁷⁶ المرة الأولى في نهاية شهر يوليو بمقدار 25 نقطة أساس (أي ربع نقطة مئوية) ولأول مرة منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية 2008، والمرة الثانية في شهر سبتمبر وبنفس المقدار (25 نقطة أساس)، والمرة الثالثة في نهاية أكتوبر وبنفس المقدار أيضاً. أنظر خطاب رئيس الاحتياطي الفيدرالي في آخر تخفيض أجراه لسعر الفائدة:

- Federal Reserve (2019) Available at:

<https://www.federalreserve.gov/mediacenter/files/FOMCpresconf20191030.pdf> [Accessed 20 December 2019]

بالنسبة للصين، نجم عن خسارة صادراتها إلى أمريكا تحول في التجارة لصالح تاوان، والمكسيك، والاتحاد الأوروبي، وفيتنام⁽⁷⁷⁾، وعلى نحو أدق، ستكون فيتنام المستفيد الأكبر من التوترات التجارية⁽⁷⁸⁾، لأسباب عدة، أهمها التنامي الكبير في ارتباطها بسلاسل القيمة العالمية وخاصة مع الصين، إضافة إلى انخفاض تكاليف الأعمال فيها لاسيما العمالة ما جعل العديد من الشركات الصينية تنقل إنتاجها إليها، علاوة على عامل القرب الجغرافي.

كذلك من المحتمل تحول جزء من تجارة الصين إلى أفريقيا لاسيما بسبب الاستثمارات الواسعة التي قام بها الصينيون في القارة السمراء والتي انطوت على العديد من المجالات بما في ذلك دعم البنية التحتية في بعض دول القارة وتقديم التمويل وغيرها. ولا حاجة للإشارة إلى أن ثمة إمكانات اقتصادية كامنة ضخمة في القارة الأفريقية ما جعلت الصينيون يسبقون غيرهم -بما فيها الولايات المتحدة- في تثبيت أقدامهم فيها ما يمكن أن تكون الشريك الأقوى لتوريد مختلف المنتجات الصينية.

أما بالنسبة للولايات المتحدة، فإن المستفيد من تحويل التجارة هي الاتحاد الأوروبي إضافة إلى كندا والمكسيك.

من المتوقع -سلفاً- أن يؤول التحول الحاصل في اتجاهات التجارة العالمية بعيداً عن العلاقات التجارية الأمريكية-الصينية إلى تشجيع الدول المرشحة -لأن تكون بدائل لكل منهما- في إحداث تحولات اقتصادية أو -على الأقل- اتخاذ سياسات صناعية (Industrial policies) باتجاه الاستفادة من الفرص التي خلفتها التوترات التجارية الأمريكي-الصيني والمتمثلة باستقطاب استثمارات أو مقرات لشركات أمريكية أو صينية، أو تكون مصدراً مهماً لتوريد المنتجات التي تحتاجها الصناعة في كل من أمريكا والصين. بيد أن كل ذلك يتوقف على عوامل عدة، أهمها الإنتاجية.

في إطار هذا الواقع، يمكن القول أن الأثر الصافي للنزاع التجاري بين أمريكا والصين على التجارة العالمية يعتمد على المعادلة البسيطة التالية:

الأثر الصافي على التجارة العالمية = حجم التجارة العالمية قبل تحويل التجارة – حجم التجارة العالمية بعد تحويل التجارة

وعلى نحو أدق، يمكن إعادة صياغة المعادلة أعلاه على النحو الآتي:

الأثر الصافي على التجارة العالمية = إجمالي الصادرات العالمية قبل تحويل التجارة – إجمالي الصادرات العالمية بعد تحويل التجارة.

⁷⁷ Nicita, A. (2019) "Trade and trade diversion effects of United States tariffs on China", UNCTAD Research Paper No. 37, UNCTAD/SER.RP/2019/9.

⁷⁸ Ho, T., Nguyen, T., and Tran, T. (2018) "How will Vietnam Cope with the Impact of the US-China Trade War?", PERSPECTIVE, ISSUE: 2018 No. 74, Singapore [21 November 2018]

الخلاصة

1. أثرت التوترات التجارية المتصاعدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين على اقتصادي البلدين، بيد أن الاقتصاد الصيني قد تأثر بصورة أكبر نظراً لفضلة صادراتها إلى السوق الأمريكية عن الصادرات الأمريكية إلى الصين، فيما تضرر المستهلك الأمريكي من جراء ارتفاع أسعار المنتجات الصينية في السوق الأمريكي نتيجة للرسوم الجمركية المتصاعدة التي فرضتها الحكومة الأمريكية على وارداتها من الصين.
2. تأثر الاقتصاد العالمي بالتوترات التجارية بين البلدين أيما تأثير وشمل ذلك أسواق السلع بما فيها النفط، إضافة إلى الخدمات وأسواق المال، وساهمت هذه التوترات في تكثيف ضبابية الاقتصاد العالمي وتراجع نموه المتوقع خلال عام 2019، هذا إضافة إلى قتامة الأفق الاقتصادية للعام 2020 وما بعده.
3. لعل أهم مآلات التوترات التجارية الأمريكية-الصينية هي "تحول التجارة" من هذين البلدين إلى بعض شركائهم، لكنه -أي هذا التحول- ينطوي على تفاوت محسوس على صعيد الدول المستفيدة تبعاً لشدة علاقاتها التجارية مع كل من البلدين، إضافة إلى إمكاناتها الإنتاجية والتصديرية.

رابعاً: مصادر انتقال أثر التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين إلى الاقتصادات العربية

تتأثر الاقتصادات العربية كغيرها من البلدان النامية بالتطورات الاقتصادية العالمية وبالتغيرات في مستويات التجارة الدولية من خلال عدد من القنوات لعل من أهمها: (1) مستويات الطلب الخارجي، (2) الأسعار العالمية للنفط، (3) تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية ولا سيما فيما يتعلق بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى عدد من قنوات الانتقال الأخرى مثل التطورات في أسعار الفائدة الدولية، والأسواق المالية العالمية.

في سياق هذه الدراسة سيتم التركيز على أبرز قنوات الانتقال السابق الإشارة إليها ممثلةً في القنوات الثلاث الأولى نظراً لتأثيرها الملموس على مستويات النشاط الاقتصادي في الدول العربية بحسب هياكلها الاقتصادية وذلك على النحو التالي:

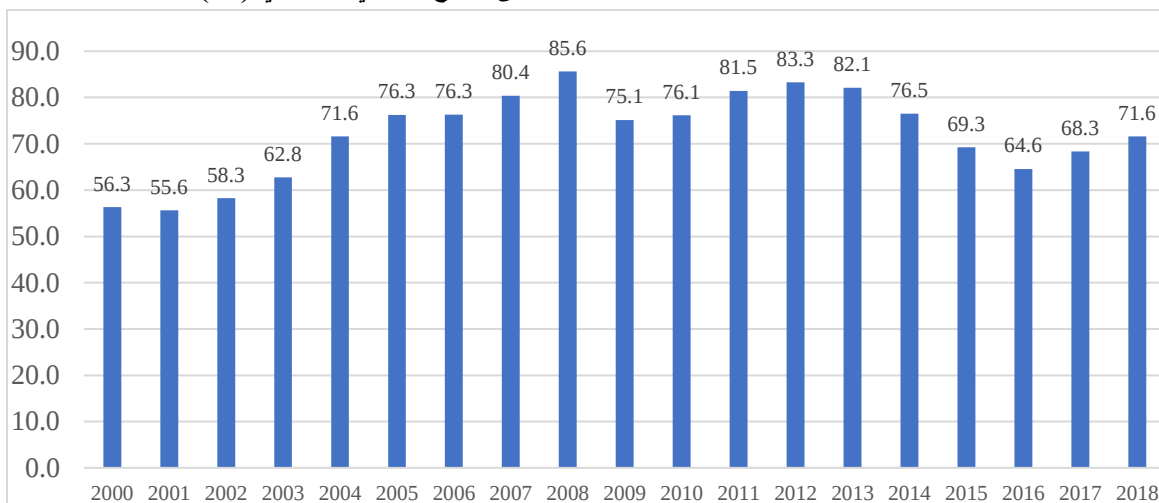
1.4 مستويات الطلب الخارجي

خلال العقود الثلاثة الماضية تأثرت الاقتصادات العربية بالتغيرات في حركة التجارة الدولية التي انعكست على مستويات الطلب الخارجي فيها. تختلف مستويات مساهمة الطلب الخارجي في الطلب الكلي ما بين دولة عربية وأخرى. رغم ذلك يعتبر الطلب الخارجي من أهم مكونات الطلب الكلي في الدول العربية كمجموعة حيث يسهم بنحو 48 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. تمثل أكبر أثر للطلب الخارجي على الدول العربية خلال الفترة (2000-2010) مع ارتفاع معامل الارتباط ما بين المتغيرين إلى نحو 0.67⁽⁷⁹⁾.

⁷⁹ تقديرات معدي الدراسة.

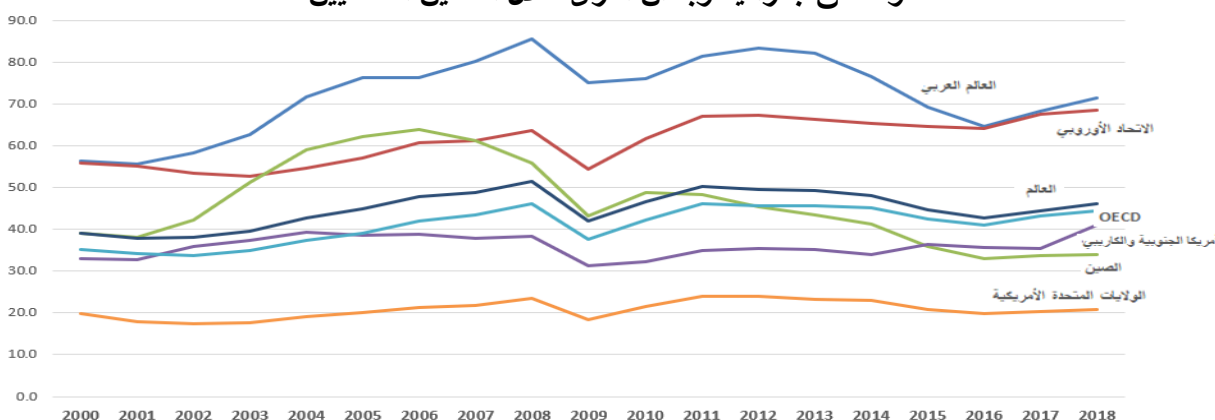
من الملاحظ أن مستويات انكشاف الدول العربية على الاقتصادات العالمية -مقاساً بحجم تجارتها الخارجية إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي- يعتبر أكبر من غيرها من الأقاليم الأخرى، وهو ما يفسح المجال للتأثر بشكل أكبر بالآثار غير المواتية الناتجة عن تعمق التوترات التجارية ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وما ينتج عنها من تأثيرات على الاقتصاد العالمي، الشكل (12) والشكل (13).

الشكل (12)
درجة انكشاف الدول العربية على الاقتصاد العالمي خلال العقدين الماضيين
نسبة قيمة التجارة الخارجية للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي، (2019). "قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي".

الشكل (13)
مقارنة درجة الانكشاف/ الانفتاح التجاري* للدول العربية بالعالم
ومناطق جغرافية وبلدان أخرى خلال العقدين الماضيين

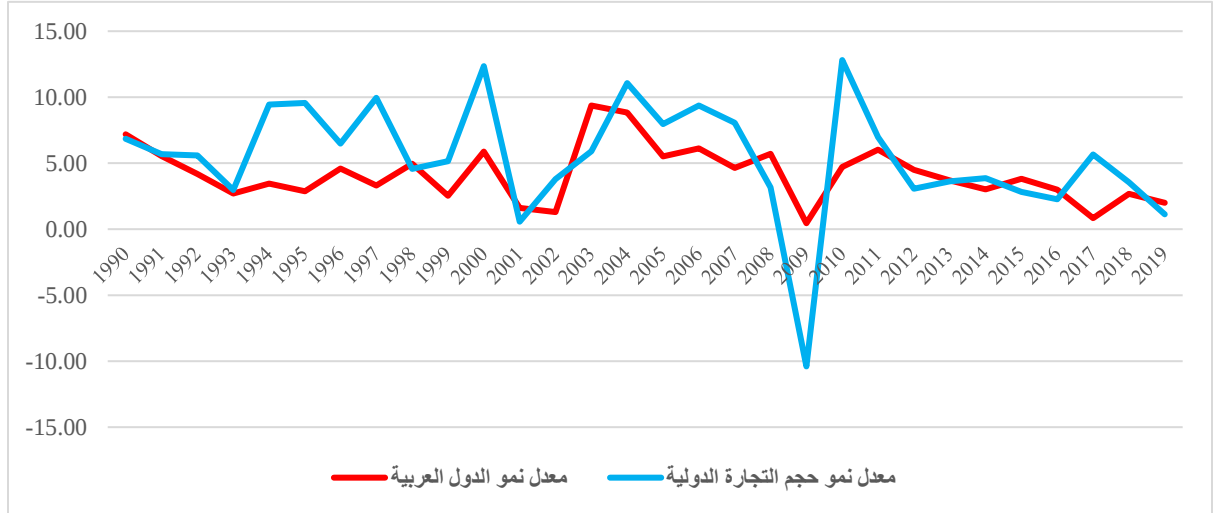


* درجة الانكشاف التجاري = (الصادرات + الاستيرادات) / الناتج المحلي الإجمالي
المصدر: صندوق النقد الدولي، (2019). "قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي".

تأثرت مستويات التجارة الدولية بشكل كبير وكما هو معروف في أعقاب الأزمة المالية العالمية، حيث تراجع معدل نمو حجم التجارة الدولية إلى 10.4 في المائة في عام 2009. وفي المجلد نتج عن الأزمة المذكورة تراجعاً في معدل نمو حجم التجارة الدولية من نحو 7 في المائة خلال الفترة (1990-2007) أي ما قبل الأزمة

إلى نحو 3.3 في المائة خلال الفترة التي تلت الأزمة ممثلة في الفترة (2008-2017) وقبل اندلاع التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين والتي مارست أثراً سلبياً على حركة التجارة الدولية وأدت إلى تراجع معدل نمو التجارة الدولية إلى 2.3 في المائة خلال الفترة (2018-2019) التي شهدت تصاعد حدة التوترات التجارية، شكل رقم (14).

شكل (14)
معدل نمو حجم التجارة الدولية ومعدل نمو الدول العربية (1990-2019)



المصدر: قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

انعكست التطورات في حركة التجارة الدولية على صادرات الدول العربية خلال الفترة وخاصة أن كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين تستأثران بنحو 20 في المائة من إجمالي الطلب الخارجي على صادرات الدول العربية، وإذا ما تمت إضافة البلدان الآسيوية الأخرى المرتبطة بالاقتصاد الصيني يكون حصة هؤلاء الشركاء التجاريين نحو 40 في المائة من إجمالي الطلب الخارجي⁸⁰.

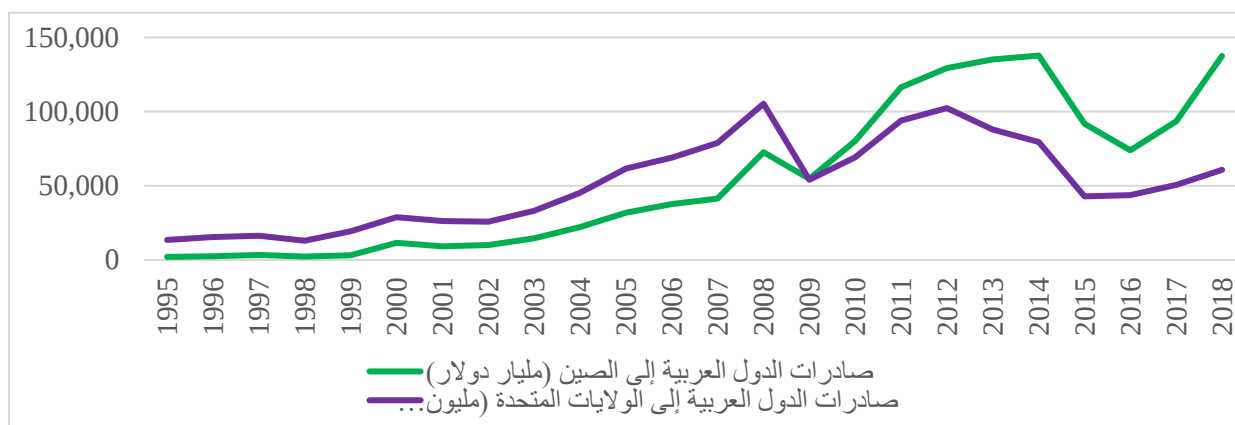
شهدت قيمة صادرات الدول العربية إلى الدولتين تنامياً ملموساً خلال العقود الثلاثة الأخيرة حيث ارتفعت من نحو 22 مليار دولار في المتوسط سنوياً خلال الفترة (1995-2000)، إلى 94 مليار دولار سنوياً في المتوسط خلال الفترة (2001-2010) أي بما يفوق الأربع أضعاف. كما واصلت ارتفاعها في العقد الأخير لتصل إلى 185 مليار دولار في المتوسط سنوياً خلال الفترة (2011-2018) بزيادة تمثل نحو الضعفين مقارنة بمستويات الصادرات العربية إلى الدولتين خلال العقد الذي سبقه بما يشير إلى الأهمية الكبيرة لمستويات الطلب الخارجي لكل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية في هيكل صادرات الدول العربية، خاصة الصين التي تستقبل الجزء الأكبر من الصادرات العربية، حيث مثلت صادرات الدول العربية إلى الصين نحو 1.5 ضعف صادراتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (2011-2018). (الشكل 15)

⁸⁰ صندوق النقد العربي، (2019). "قاعدة البيانات الاقتصادية".

كما يُلاحظ، أن صادرات الدول العربية إلى الصين قد سجلت زيادة كبيرة خلال عام 2018 الذي شهد بداية التوترات التجارية، حيث نمت بنسبة 47 في المائة، فيما ارتفعت صادرات الدول العربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 20 في المائة خلال نفس العام، الشكل (15)، بل أن صادرات الدول العربية إلى الصين قد مثلت نحو 2.3 ضعف صادراتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2018 على الأخص الذي شهد زيادة وتيرة التوترات التجارية بين البلدين، وهو ما قد يشير إلى أن جانباً من التجارة الخارجية ما بين الدولتين قد توجه وفق أثر تحويل التجارة إلى الدول العربية نتيجة الارتفاع المتبادل للرسوم الجمركية ما بين الدولتين وهو ما حدث كذلك بشكل مماثل في كل من المكسيك والأرجنتين وعدد من الدول الأخرى مع تصاعد التوترات التجارية.

الشكل (15)

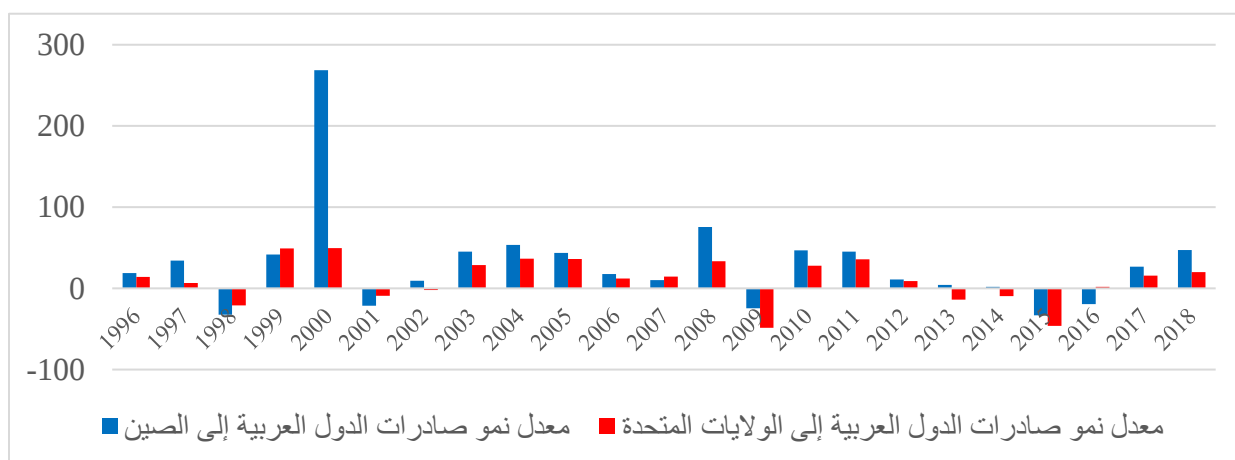
صادرات الدول العربية إلى الصين والولايات المتحدة الأمريكية (1995-2018) (مليون دولار)



المصدر: قاعدة بيانات المؤشرات الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر، منظمة الأونكتاد.

الشكل (16)

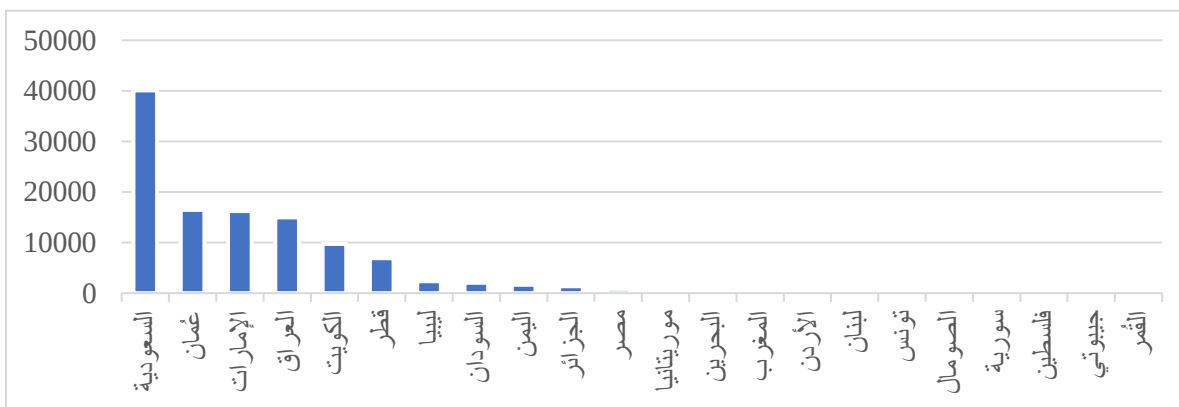
معدل نمو صادرات الدول العربية إلى الصين والولايات المتحدة الأمريكية (1995-2018) (%)



المصدر: محسوب من واقع قاعدة بيانات المؤشرات الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر، منظمة الأونكتاد.

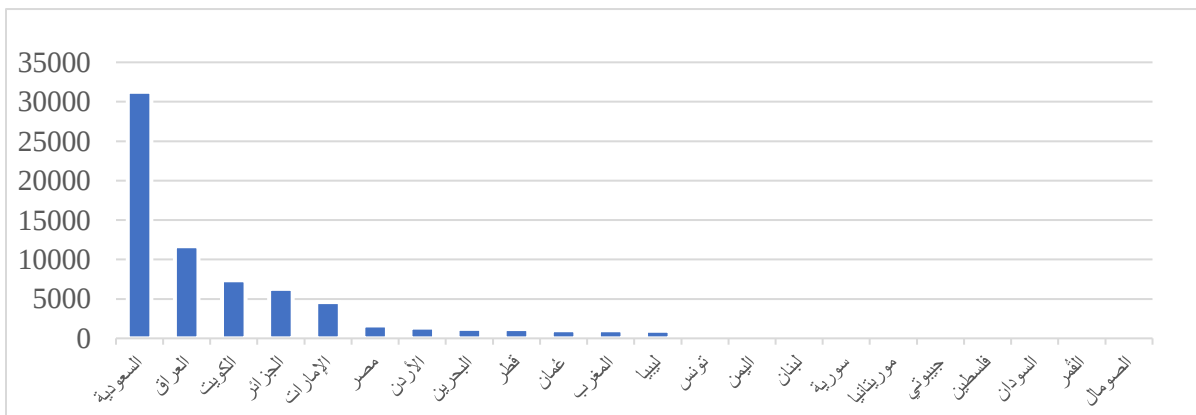
يُلاحظ بحسب بيانات اتجاهات التجارة الخارجية للدول العربية، أن مستويات تأثير الطلب الخارجي لكل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية على الصادرات العربية يتباين من دولة إلى أخرى. فمن الملاحظ أن ستة دول عربية تتمثل في كل من السعودية وسلطنة عُمان والإمارات والعراق والكويت وقطر تعتبر منكشفةً بشكل أكبر على الطلب الخارجي من قبل الصين حيث شكلت صادرات هذه الدول إلى الصين نحو 91 في المائة من مجمل صادرات الدول العربية إلى الصين ذلك خلال الفترة (2011-2018). أما من حيث الصادرات العربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، تعتبر سبعة دول عربية أكثر انكشافاً على مستويات الطلب الخارجي في الولايات المتحدة الأمريكية بما يشمل كل من السعودية، والعراق، والكويت، والجزائر، والإمارات، ومصر، والاردن حيث تمثل صادرات هذه الدول إلى الولايات المتحدة الأمريكية نحو 92 في المائة من مجمل الصادرات العربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، الشكل (17) والشكل (18).

الشكل (17)
المتوسط السنوي لقيمة الصادرات العربية إلى الصين خلال الفترة (2011-2018) (مليار دولار)



المصدر: محسوب من واقع قاعدة بيانات منظمة الأونكتاد.

الشكل (18)
المتوسط السنوي لقيمة الصادرات العربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية
خلال الفترة (2011-2018) (مليار دولار)



المصدر: محسوب من واقع قاعدة بيانات منظمة الأونكتاد.

على ضوء ما سبق، يُمكن القول بأن الأثر النهائي للتوترات التجارية ما بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين على الاقتصادات العربية من خلال قناة الطلب الخارجي سيكون محصلة لأثرين أساسيين.

يتمثل الأول في الأثر غير الموائي المحتمل على الدول العربية نتيجة انخفاض مستويات الطلب الخارجي في كل من الدولتين تأثراً بالتراجع المحتمل لمعدل النمو الاقتصادي فيهما وهو ما سيؤثر على مستويات الطلب الخارجي على صادرات الدول العربية ومعدل نموها كمجموعة بافتراض ثبات بقية العوامل الأخرى على حالها (Ceteris paribus).

سيتركز هذا الأثر في مجموعة من الدول العربية الأكثر انكشافاً على الطلب الخارجي من قبل الاقتصاديين الصيني والأمريكي ممثلة في كل من: السعودية والإمارات والكويت وسلطنة عُمان وقطر والجزائر والعراق ومصر والأردن.

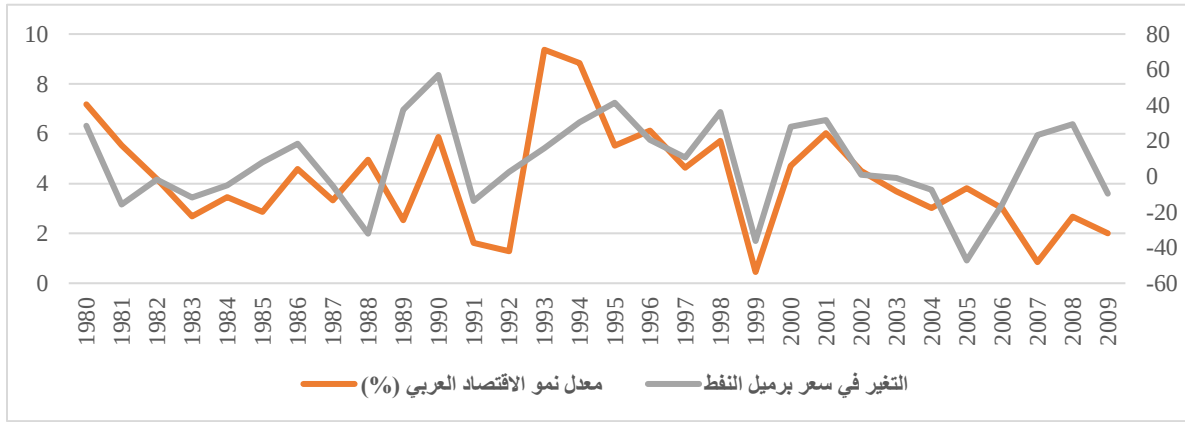
في المقابل يتمثل الأثر الثاني في أثر تحويل التجارة المحتمل -في ظل تصاعد التوترات التجارية- والذي يؤدي إلى تحويل جزء من التجارة ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين الخاضعة للرسوم الجمركية إلى بعض الدول العربية وهو ما سيمثل أثراً إيجابياً، وهو ما قد يُفسر -نسبياً- الارتفاع الملموس في قيمة الصادرات العربية إلى الدولتين في عام 2018 كما سبق الإشارة إليه.

2.4 أسعار النفط

ارتبط معدل النمو الاقتصادي للدول العربية خلال العقود الماضية بالتقلبات التي شهدتها الأسعار الدولية للنفط في ظل ارتفاع مساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية في الناتج إلى نحو 27 في المائة، ومساهمة الصادرات النفطية بنحو 42 في المائة من إجمالي الصادرات العربية، ومساهمة الإيرادات النفطية بنحو 60 من مجمل الإيرادات العامة للدول العربية كمجموعة وهو ما يجعل التغيرات في الأسعار العالمية للنفط تنعكس على معدل النمو الاقتصادي لا سيما خلال العقد السابق حيث بلغ معامل الارتباط ما بين معدل نمو الاقتصاد العربي ومعدل التغير في أسعار النفط نحو 0.68.

فيما تراجعت مستويات تأثر الاقتصادات العربية كمجموعة بالتغيرات في أسعار النفط خلال الفترة (2011-2018) نسبياً في ظل جهود التنويع الاقتصادي التي تبذلها الدول العربية المُصدرة للنفط في سياق استراتيجياتها المستقبلية الهادفة إلى تنويع القواعد الانتاجية والتصديرية.

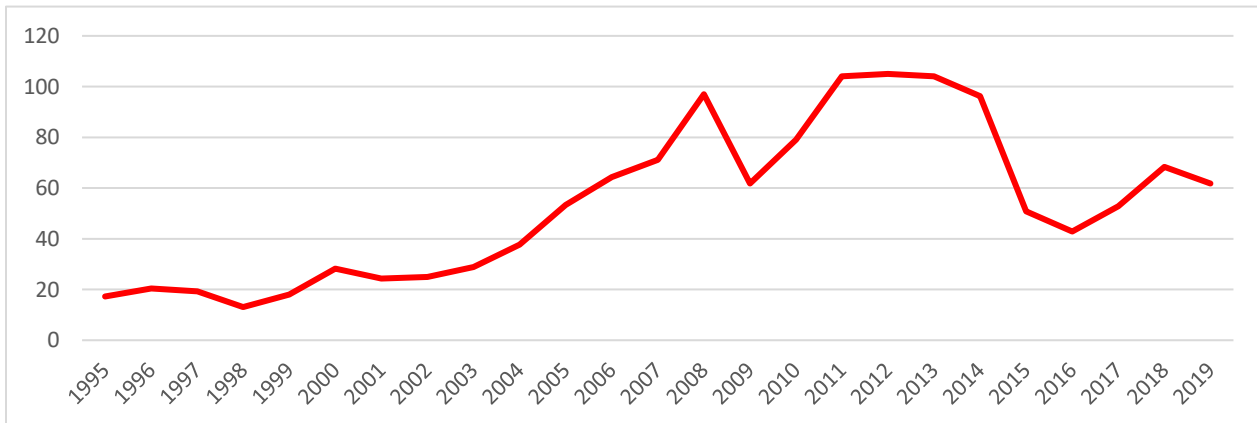
الشكل (19)
معدل نمو الاقتصاد العربي وسعر برميل النفط خلال الفترة (1990-2018)



المصدر: قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، وقاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي.

تأسيساً على ذلك، أدت التوترات التجارية المتصاعدة ما بين الاقتصاديين الأكبر عالمياً إلى تباطؤ مستويات الطلب على النفط خلال عامي 2018 و2019 بسبب تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي نتيجة لارتفاع مستويات عدم اليقين التي أثرت على مستويات ثقة المستثمرين والمستهلكين وانعكست على أنشطة التجارة والتصنيع والاستثمار بالتالي تزايد الضغوط على مستويات الطلب العالمي على النفط وهو ما عكسته التقارير الصادرة عن منظمة الأوبك والتي أفادت بانخفاض مستويات الزيادة في الطلب على النفط إلى نحو 0.98 مليون برميل يومياً في عام 2019، مقارنة بنحو 1.5 مليون برميل يومياً في عام 2018. أدت هذه التطورات -إلى جانب عوامل أخرى- إلى تراجع الأسعار العالمية للنفط خاصة خلال عام 2019 الذي سجل أعلى مستويات للحماية التجارية على مستوى العالم وتزايد غير مسبوق للقيود التجارية أمام حركة التجارة الدولية وهو ما عمل على انخفاض الأسعار العالمية للنفط بنسبة تقارب 10 في المائة عام 2019 مقارنة بعام 2018.

الشكل (20)
سعر برميل النفط خلال الفترة (1995-2018) (دولار أمريكي)

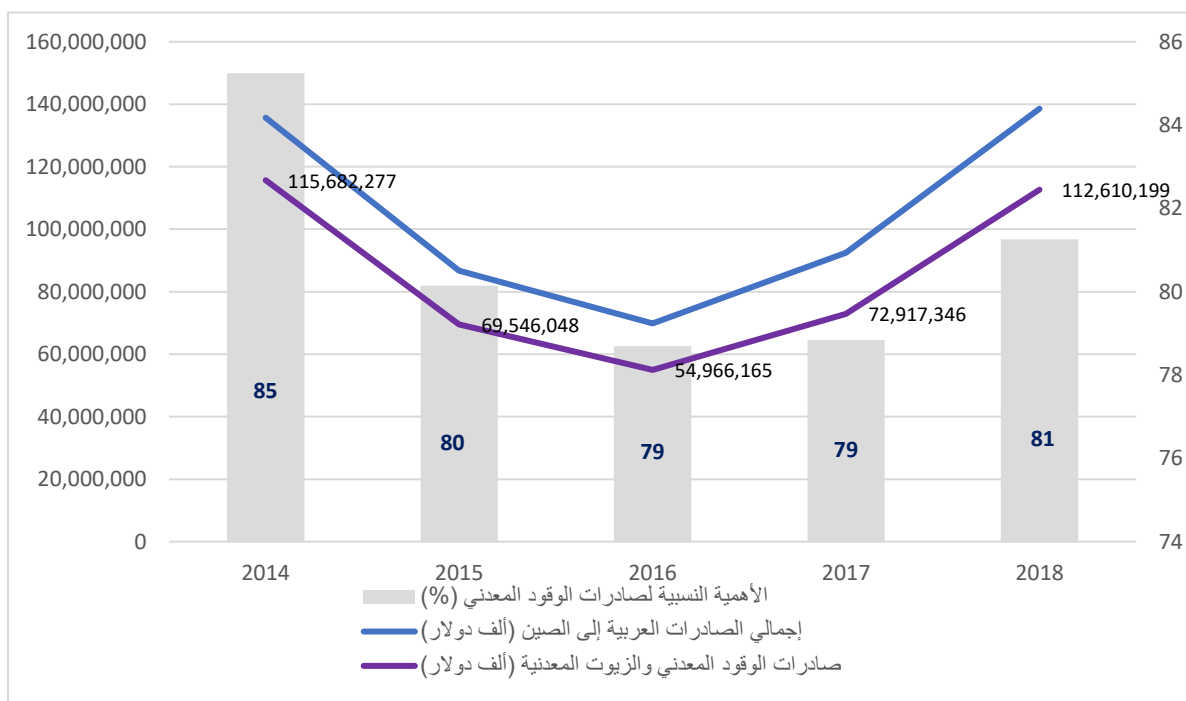


المصدر: منظمة الأوبك.

أثرت هذه التطورات في الأسعار العالمية للنفط على الدول العربية وخاصة المصدرة للنفط في ظل الانخفاض المتوقع في قيمة الصادرات النفطية في عام 2019 نتيجة لانخفاض كميات الانتاج سواءً بفعل تباطؤ الطلب العالمي، أو بفعل التزام الدول العربية باتفاق "OPEC+"⁸¹ لخفض كميات الانتاج بما يتراوح بين 1.2 إلى 1.8 مليون برميل يومياً، علاوة على الأثر السعري الناتج عن انخفاض أسعار تصدير النفط العربية بما يتلاءم مع الانخفاض المسجل في الأسعار العالمية للنفط.

يُلاحظ في هذا الصدد وبحسب هيكل التجارة الخارجية للدول العربية تأثر الدول العربية بشكل أكبر وعلى الأخص بأية تغيرات تنتج عن التوترات التجارية وتؤثر على مستويات طلب الصين على النفط الخام مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية في ظل ارتفاع صادرات الدول العربية النفطية إلى الصين إلى نحو 113 مليار دولار في عام 2018، مقابل 19 مليار دولار لصادراتها النفطية إلى الولايات المتحدة الأمريكية بما يعادل ستة أضعاف، حيث ترتفع الأهمية النسبية للصادرات النفطية إلى ما يمثل نحو 81 في المائة من إجمالي صادرات الدول العربية إلى الصين مقابل 53 في المائة للولايات المتحدة، شكل (21) و(22).

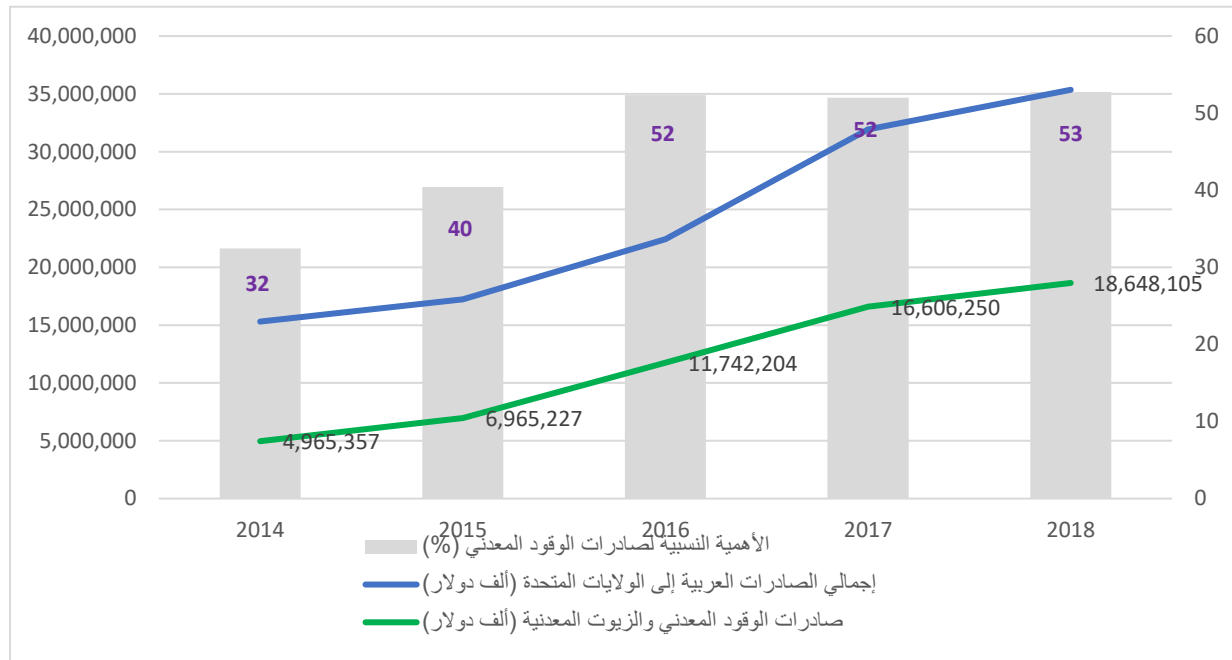
الشكل (21)
الصادرات النفطية العربية إلى الصين



المصدر: قاعدة بيانات إحصاءات التجارة الخارجية، منظمة الأونكتاد.

⁸¹ تضمن المجموعة الدول الأعضاء بمنظمة الأوبك بقيادة السعودية والمنتجين المستقلين بقيادة روسيا.

الشكل (22)
الصادرات النفطية العربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية



المصدر: قاعدة بيانات إحصاءات التجارة الخارجية، منظمة الأونكتاد.

سيُتباين تأثير الاقتصادات العربية بقناة أسعار النفط في ظل ارتفاع مستويات التوترات التجارية بحسب مجموعة من العوامل من أهمها مستويات التنوع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط، وانعكاس ذلك على مستوى مساهمة الصادرات والإيرادات النفطية من مجمل الصادرات الإجمالية والإيرادات العامة، الجدول (1) والأشكال (23) إلى (25).

بناءً عليه، ينعكس استمرار التوترات التجارية على اقتصادات الدول العربية المصدرة للنفط في ظل ارتفاع مستويات الاعتماد على النفط في الدول العربية لا سيما في ثمان دول عربية على وجه الخصوص تبلغ مساهمة قطاع النفط بها ما يتراوح بين 30 إلى 50 في المائة من القيمة المضافة، وما بين 67 إلى 89 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة، ونحو 33 إلى 95 في المائة من إجمالي الصادرات، الجدول رقم (1). من جانب آخر، ستعكس كذلك التغيرات في أسعار النفط على الدول المستوردة للنفط -مثل الأردن ولبنان والمغرب وتونس- التي وإن كانت ستستفيد من تراجع أسعار المحروقات، إلا أنها ستتأثر بتراجع النمو في الدول المصدرة للنفط من خلال قنوات التجارة الخارجية، وتحولات عاملها في الدول النفطية، وتدفقات رؤوس الأموال من الدول المصدرة للنفط.

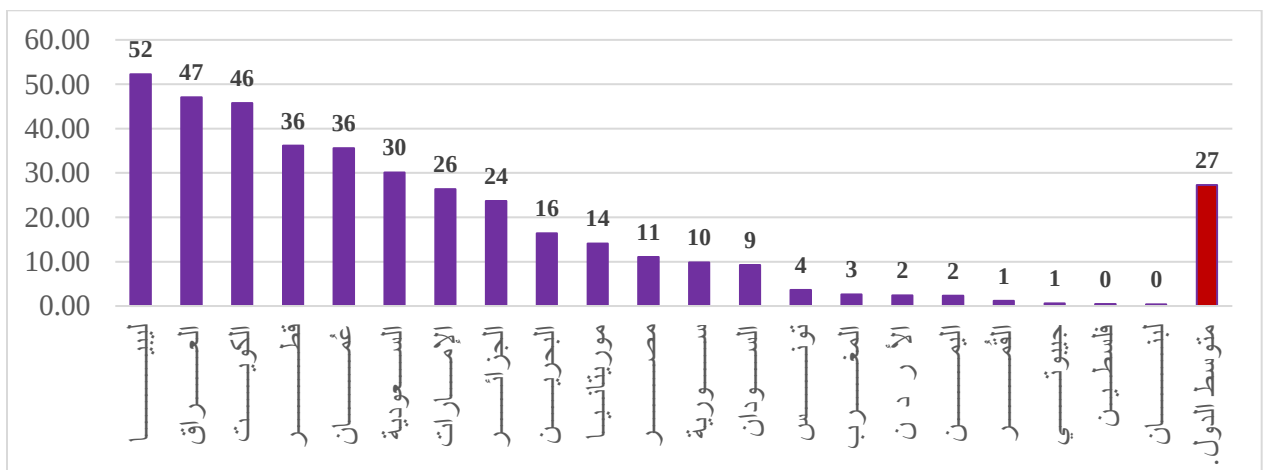
الجدول (1)
مستويات الاعتماد المباشر على القطاع النفطي في الدول العربية (%)

الدول العربية*	المساهمة النسبية لقطاع النفط	مجالات التأثير
ليبيا، العراق، الكويت، قطر، سلطنة عُمان، السعودية.	من 30 إلى 50 في المائة	القيمة المضافة

الدول العربية*	المساهمة النسبية لقطاع النفط	مجالات التأثير
الكويت، ليبيا، العراق، قطر، البحرين، سلطنة عُمان، السعودية.	من 67 إلى 89 في المائة	الإيرادات العامة
ليبيا، العراق، الكويت، السعودية، سلطنة عُمان، الجزائر.	من 33 إلى 95 في المائة	الصادرات الإجمالية

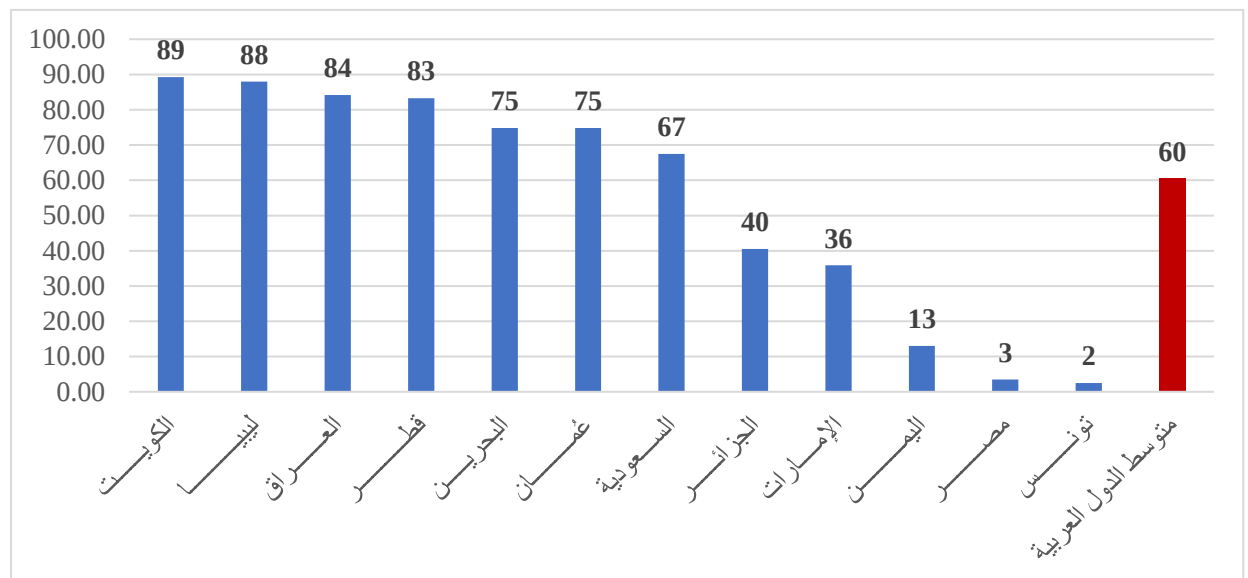
* الدول العربية المذكورة مرتبة تنازلياً حسب مستويات اعتمادها على قطاع النفط في المجالات المشار إليها.
المصدر: صندوق النقد العربي، (2019). "قاعدة البيانات الاقتصادية".

الشكل (23)
مساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية في هيكل الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (%)



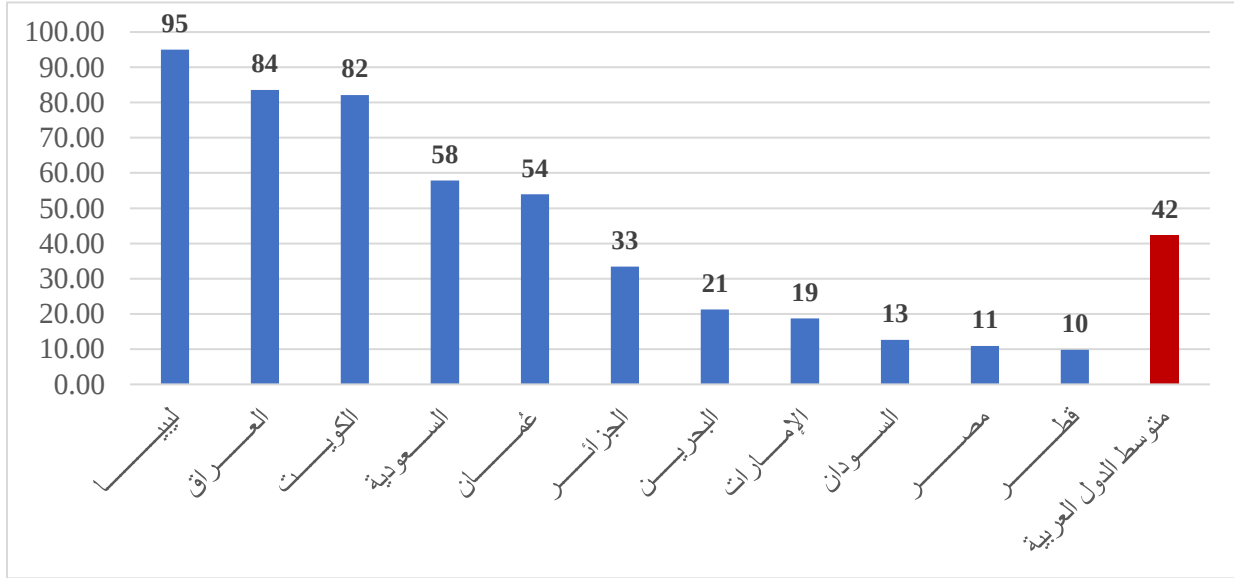
المصدر: صندوق النقد العربي، (2019). "قاعدة البيانات الاقتصادية".

الشكل (24)
مساهمة الإيرادات النفطية في هيكل الإيرادات العامة في الدول العربية (%)



المصدر: صندوق النقد العربي، (2019). "قاعدة البيانات الاقتصادية".

الشكل (25)
مساهمة الصادرات النفطية في هيكل الصادرات في الدول العربية (%)



المصدر: صندوق النقد العربي، (2019). "قاعدة البيانات الاقتصادية".

3.4 تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

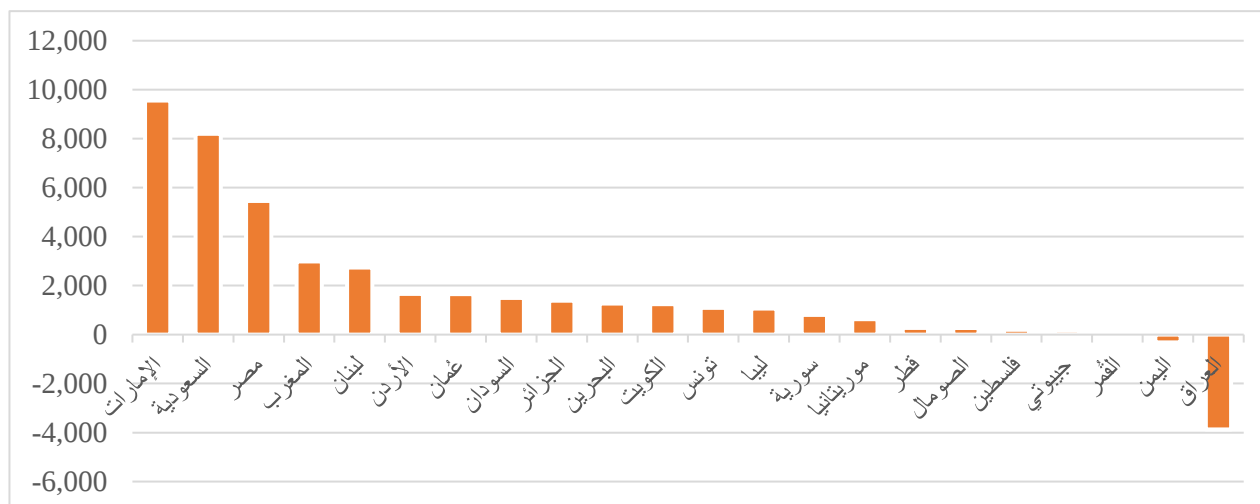
نتج عن التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين -إلى جانب عوامل أخرى وخاصة تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي- انخفاضاً في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول النامية خلال العامين الماضيين في ضوء انخفاض مستويات ثقة المستثمرين وسيادة أجواء من عدم اليقين بشأن توجه السياسات العامة وخاصة السياسات التجارية ما بين الاقتصادات الكبرى وهو ما انعكس على الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتوجهة إلى البلدان النامية ومن بينها الدول العربية.

تلعب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً مهماً في دعم اقتصادات الدول النامية من خلال دورها في حفز الطاقات الانتاجية والابتكار والتنافسية. شهدت مستويات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية تراجعاً كبيراً في أعقاب الأزمة المالية العالمية ولا تزال حالياً أقل من مستوياتها المسجلة خلال عقدي الثمانينات والتسعينيات من القرن الماضي والعقد الأول من الألفية الجديدة. أما بالنسبة للدول العربية، تشير البيانات إلى انخفاض المتوسط السنوي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل (Inward FDI) في الدول العربية من 49 مليار دولار في المتوسط خلال الفترة (1995-2000) و(2001-2010) إلى 36 مليار دولار في المتوسط خلال الفترة (2011-2018).

حسب اتجاهات تدفقات رأس المال الأجنبي المباشر إلى الدول العربية يتضح تأثر مجموعة من الدول العربية تتمثل في كل من الإمارات والسعودية ومصر والمغرب ولبنان والأردن وسلطنة عُمان والسودان بالآثار غير

المواتية للتوترات التجارية على الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر من غيرها من الدول العربية الأخرى. حيث تستقبل هذه المجموعة نحو 93 في المائة من متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية⁸².

الشكل (26)
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية خلال الفترة (2010-2018) (مليار دولار)



(-) يعني تسجيل تدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر.
المصدر: محسوب من واقع قاعدة بيانات المؤشرات الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر، منظمة الأونكتاد.

مما سبق تتأكد الفرضية الأساسية في أن استمرار التوترات التجارية ما بين الاقتصادات العالمية الكبرى سيكون له تأثيرات على أداء الاقتصادات العربية بشكل مباشر من خلال قنوات الطلب الخارجي، والأسعار العالمية للنفط، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ذلك إلى جانب تأثيرات أخرى من خلال عدد من القنوات الأخرى التي تتمثل في أسعار الفائدة الدولية والأسواق المالية العالمية.

الخلاصة

1. اهتم هذا الجزء من الدراسة باستشراف التأثيرات المحتملة للتوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين على الدول العربية، واتضح تأثير هذه الأخيرة كمجموعة بتراجع مستويات الطلب الخارجي، وبانخفاض الأسعار العالمية للنفط وتراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الناتجة عن حالة عدم اليقين التي كرسها التوترات التجارية وتأثيراتها على النمو الاقتصادي العالمي والتجارة الدولية.
2. يتباين أثر التوترات التجارية المذكورة على البلدان العربية فرادى بحسب قنوات التأثير وبحسب هيكلها الاقتصادية وخصائص بيانات الأعمال بها، وأتضح تأثير ثلاث عشرة دولة عربية على وجه

⁸² قاعدة بيانات المؤشرات الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر، منظمة الأونكتاد.

الخصوص بهذه التطورات وهي: السعودية، الإمارات، سلطنة عُمان، العراق، الكويت، البحرين، قطر، الجزائر، ليبيا، مصر، الأردن، المغرب، السودان، الجدول (2).

جدول (2)

استشراف نطاق تأثير قنوات انتقال أثر التوترات التجارية الأمريكية-الصينية إلى الدول العربية

نطاق تأثير التوترات التجارية على الدول العربية	قناة التأثير
السعودية، سلطنة عُمان، الإمارات، العراق، الكويت، قطر.	تباطؤ الطلب الخارجي في (الصين)
السعودية، العراق، الكويت، الجزائر، الإمارات، مصر، الأردن.	تباطؤ الطلب الخارجي في (الولايات المتحدة الأمريكية)
ليبيا، العراق، الكويت، قطر، سلطنة عُمان، السعودية، البحرين، الجزائر.	تراجع الأسعار العالمية للنفط
الإمارات، السعودية، مصر، الأردن، سلطنة عُمان، السودان.	انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر
السعودية، الإمارات، سلطنة عُمان، العراق، الكويت، البحرين، قطر، الجزائر، مصر، الأردن، المغرب، السودان.	نطاق التأثير الإجمالي

المصدر: مُعدا الدراسة.

خامساً: قياس تأثير التوترات التجارية العالمية على الاقتصادات العربية

يستعرض الجزء التالي من الدراسة الاسهامات السابقة كمحاولات لقياس تأثير التوترات التجارية العالمية على اقتصادات الدول.

1.5 الآثار الاقتصادية للتوترات التجارية: الإسهامات السابقة

في أعقاب التوترات التجارية ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين خلال العامين الماضيين، اهتم عدد من الدراسات بتقدير الأثر الاقتصادي الكمي لهذه التوترات سواءً على مستوى الاقتصاد العالمي أو على مستوى الاقتصاديين الرئيسيين أو حتى على مستوى البلدان النامية أو الدول فرادي. استخدم بعض هذه الدراسات أساليب بسيطة للتحليل وتقدير الأثر، فيما استخدم بعضها الآخر مجموعة متنوعة من اساليب القياس الكمي لتقدير الآثار المباشرة وغير المباشرة، ذلك على النحو التالي.

اهتمت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بتقدير الأثر الاقتصادي للقيود الجمركية التي تم تطبيقها ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين على النمو الاقتصادي العالمي، والتجارة الدولية، وعلى معدل نمو كل من البلدين باستخدام سيناريوهات المحاكاة⁸³.

كذلك استخدمت دراسة صادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي نماذج المحاكاة لتقدير الأثر الاقتصادي للتوترات التجارية على النمو نتيجة التأثير المباشر لرفع التعرفة الجمركية من قبل كلا البلدين من خلال دراسة الروابط

⁸³ OECD, (2019). « World Economic Outlook », May.

التجارية والمالية. خلصت الدراسة إلى أن التوترات التجارية قد تؤدي إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنحو 0.7 نقطة مئوية إلى 2.8 في المائة في عام 2019. فيما يتوقع أن يكون التأثير أكبر على معدل نمو الاقتصاد الصيني بتراجع مقدر بحدود 0.9 نقطة مئوية، بسبب الآثار التجارية المباشرة، وانخفاض معدل نمو أوروبا بنحو 0.8 نقطة مئوية نتيجة الآثار التجارية غير المباشرة والروابط المالية، فيما سيتراجع معدل نمو الاقتصاد الأمريكي بأقل من 0.4 نقطة مئوية بسبب الآثار التجارية المباشرة والروابط المالية غير المباشرة. وأوضحت الدراسة أن التأثير النهائي على كل بلد سيعتمد على مدى انكشاف اقتصادها على الروابط التجارية والمالية وما إذا كان الاقتصاد يواجه اختلالات خارجية أو محلية أم لا، ومدى الانكشاف على التجارة مع كل من الاقتصادات الأساسية المعنية بالتوترات التجارية⁸⁴.

ورغم أهمية أسلوب المحاكاة واتساع نطاق استخداماتها في العديد من المجالات، إلا أن من بين محدوداتها هو احتياجها إلى مصادر بيانات مختلفة للحصول على درجة عالية من الثقة (Confidence) في سياق تمثيلها لديناميكية العالم الواقعي عند التحقق من صحة النموذج (Validation). كذلك يلاحظ أن النموذج المذكور لا يحتوي على قناة "الطلب الخارجي" وقناة "أسعار النفط" في وقت تعдан هاتين القناتين الأكثر أهمية بالنسبة للدول العربية سواء أكانت النفطية أو غير النفطية لقياس الآثار المترتبة على التوترات التجارية عليها وكما سنثبت ذلك في النموذج الذي ارتضيناه لغايات الدراسة الحالية.

من جهتها اهتمت دراسة أخرى بتقدير أثر التوترات التجارية على مستويات الأسعار والرفاهية في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تقدير كلفة الخسائر التجميعية لدالة الرفاهية (Cumulative deadweight welfare cost) الناتجة عن زيادة التعرفة الجمركية وخلصت إلى تحمل المستهلك الأمريكي لعبء رفع الرسوم الجمركية بالكامل، مع انخفاض في الدخل الحقيقي للولايات المتحدة بقيمة 1.4 مليار دولار شهرياً بحلول نهاية عام 2018، وخسائر موازية أيضاً في مستويات الدخل الحقيقي بالنسبة للدول التي تعتمد ردود فعل متبادلة⁸⁵.

فيما أشارت إحدى الدراسات الصادرة عن البنك الدولي إلى أن الدول النامية قد استفادت من التوترات التجارية في الأجل حيث زادت صادراتها بفعل أثر الإحلال إلى السوقين الأمريكي والصين خاصة فيما يتعلق بدول مثل ماليزيا، والمكسيك، والهند. لكن مع اتساع نطاق هذه التوترات وامتداد أجلها من المتوقع أن تقود إلى خسائر واسعة النطاق نتيجة التأثير السلبي لمستويات ثقة المستثمرين تتضرر منها في جميع المناطق. استخدمت الدراسة نموذج التوازن العام [Computable General Equilibrium (CGE)] لتقدير الآثار المحتملة لاتساع وتيرة التوترات التجارية على الاقتصاد العالمي وعلى الدول النامية وتوصلت إلى أن هذا السيناريو يمكن أن يؤدي إلى انخفاض الصادرات العالمية بنسبة تصل إلى 3 في المائة (بتكلفة 674 مليار دولار أمريكي)؛ وانخفاض الدخل العالمي بنسبة تصل إلى 1.7 في المائة (أو 1.4 تريليون دولار أمريكي). ستتأثر الدول النامية بهذه الخسائر حيث يقدر أن نصف خسارة الدخل العالمي، وثالث انخفاض الصادرات العالمية السابق الإشارة إليهما ستلحق بالدول

⁸⁴ Mesquita, M. (2018). "How a trade war would impact global growth", World Economic Forum Annual Meeting.

⁸⁵ Amiti, M., Redding, S., and Weinstein, D. (2019) "The impact of the 2018 trade war on US prices and welfare", National Bureau of Economic Research, Working Paper 25672.

النامية باستثناء الصين وهو ما ينتج عن عرقلة التجارة الدولية وتعطل سلاسل الإمداد العالمية وتحول التجارة عن البلدان النامية⁸⁶.

في السياق ذاته، اهتمت دراسة لبنك التنمية الآسيوي (Asian Development Bank) بتحليل أثر التوترات التجارية على دول آسيا النامية باستخدام جدول المدخلات والمخرجات متعدد المناطق (Multiregional Input-Output Table)، مما يسمح بحساب التأثير سواءً على مستوى البلدان الآسيوية منفردة أو على مستوى القطاعات داخل هذه البلدان. شمل التحليل التأثير المباشر على جميع السلع المتأثرة بالتعرفة الجمركية، علاوة على تقدير الآثار غير المباشرة على الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والعمالة. أشار التحليل إلى أن التصعيد الكامل للنزاع التجاري الثنائي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين سيؤدي إلى تراجع معدل نمو الصين بنحو واحد نقطة مئوية وانخفاض معدل نمو الاقتصاد الأمريكي بنحو 0.2 في المائة. كما يتوقع أن تشهد بقية البلدان النامية في آسيا مكاسب صافية صغيرة بفضل أثر تحويل التجارة، لا سيما في قطاع الإلكترونيات⁸⁷.

من جانب آخر، اهتمت دراسة لوكالة مودير بقياس أثر التوترات التجارية على المستوى العالمي وعلى مستوى الاقتصاد الأمريكي والاقتصادات الآسيوية. استخدمت الوكالة نموذج متجه الانحدار الذاتي [Vector Auto Regressive (VAR)] لقياس تأثير ارتفاع مستويات عدم اليقين التجاري على معدلات الإنتاج الصناعي، ومؤشر ستاندرد أند بورز 500، وعائد سندات الخزانة لمدة ثلاثة أشهر، وإجمالي العمالة غير الزراعية، ومؤشر أسعار المستهلك، وطلبات شراء السلع الرأسمالية في الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام بيانات شهرية من يناير 1985 إلى مايو 2018. خلصت الدراسة إلى وجود تأثير ضعيف لمستويات عدم اليقين التجاري على الإنتاج الصناعي ومبيعات السلع الرأسمالية، وهو ما عزته إلى احتمالية عدم دقة التقديرات الخاصة بمؤشر عدم اليقين التجاري وعدم قدرة البيانات على التمييز في الأثر ما بين المشروعات المختلفة التي تختلف مستويات تأثيرها بالحماية التجارية⁸⁸.

2.5 تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي لقياس أثر التوترات التجارية على الاقتصادات العربية

المنهجية المستخدمة

يستهدف النموذج القياسي الذي تم تقديره في هذا الجزء من الدراسة قياس أثر التغيرات المحتملة للتوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين ممثلةً في التغير في معدل نمو الاقتصاد العالمي والاقتصادين الأمريكي والصيني على معدل نمو الاقتصادات العربية كمجموعة بالأسعار الجارية وبالمليون دولار أمريكي باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي [Vector Auto Regressive (VAR)].

⁸⁶ Freund, C. (2018). "Impacts on Global Trade and Income of Current Trade Disputes (English)". MTI practice note; no. 2. Washington, D.C. : World Bank Group. Available at: <http://documents.worldbank.org/curated/en/685941532023153019/Impacts-on-Global-Trade-and-Income-of-Current-Trade-Disputes>. [Accessed 25 December, 2019]

⁸⁷ Abiad A., (2018). "The Impact Of Trade Conflict On Developing Asia", ADB Economics Working Paper Series, No. 566, Dec.

⁸⁸ Zandi, M., Cochrane, S.G., Sweet, R., Stroppiane, R., and Ell, K. (2019) "Pride and Protectionism: U.S. Trade Policy and Its Impact on Asia", Moody's Analytics.

يأتي استخدام هذا النموذج كونه نموذج ديناميكي يُمكن من تحليل العلاقة ما بين المتغيرات الساكنة التي تجمعها علاقة ديناميكية. يتسم هذا النموذج بكون كافة المتغيرات المتضمنة يتم معاملتها كمتغيرات داخلية في النموذج Endogenous Variables بما يسمح بدراسة تأثير المتغيرات المبطة لكل متغير سواءً على القيمة الحالية للمتغير أو على غيره من المتغيرات الأخرى والعلاقات التفاعلية فيما بينها. يتم في إطار هذا النموذج استخدام عدد من الاختبارات من أهمها اختبار [Akaike information criterion (AIC)] واختبار [Schwarz information criterion (SIC)] لتحديد فترة الإبطاء المثلى في النموذج. كما يتم تقدير دالة رد الفعل [Impulse Respose Function (IRF)] لتقدير أثر الصدمات المختلفة التي تتعرض لها المتغيرات على بعضها البعض وكذلك تقدير تحليل مكونات التباين [Variance Decomposition] لتحديد مدى مساهمة المتغيرات المتضمنة في تفسير مستويات تباين كل منها عبر الزمن.

البيانات المستخدمة

تم استخدام سلاسل بيانات سنوية لكل من معدل نمو الاقتصاد العالمي⁸⁹، ومعدل نمو الاقتصاد الأمريكي، والصيني، ومعدل نمو الاقتصادات العربية بالأسعار الجارية وبالمليون دولار أمريكي، وذلك للفترة (1971-2018). تم الحصول على البيانات من قاعدة بيانات منظمة الأونكتاد⁹⁰.

تقدير النموذج

الخطوة الأولى: اختبار سكون السلاسل الزمنية (اختبار Unit Root Test)

بداية، تم اختبار مدى سكون السلاسل الزمنية المتضمنة في التحليل باستخدام اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) ومن أهمها اختبار ديكي-فولر المعزز (Augmented Dickey Fuller)، لتحديد ما إذا كانت المتغيرات المتضمنة ساكنة أم غير ساكنة. أشار الاختبار إلى أن جميع السلاسل المتضمنة في التحليل ساكنة بمستوى معنوية 99 في المائة.

الخطوة الثانية: تحديد فترة الإبطاء المثلى [Akaike information criterion test (AIC)]

تم تحديد فترة الإبطاء المثلى من خلال تطبيق اختبار (Lag Length criteria)، الذي أشار إلى أن فترة الإبطاء المثلى تتمثل في فترة واحدة بالاستناد إلى عدد من الاختبارات من أهمها اختبار [Akaike information criterion (AIC)] واختبار [Schwarz information criterion (SIC)].

الخطوة الثالثة: تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي [Vector Auto Regressive Model (VAR)]

أعقب ذلك تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي لدراسة العلاقة ما بين المتغيرات الأربع السابق الإشارة إليها وفق عدد من التقديرات لاختيار أفضلها من الناحية الاقتصادية والإحصائية. بالتالي تمثلت أفضل نماذج التقدير في

⁸⁹ ذلك بعد استبعاد كل من الناتج المحلي الإجمالي لكل من الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، ومجموعة الدول العربية لتجنب مشكلة التعدد الخطي The Multicollinearity problem.

⁹⁰ <https://unctadstat.unctad.org/EN/>.

النموذج التالي الذي يُفسر العلاقة ما بين معدل نمو الاقتصادات العربية ومعدل نمو الاقتصاد العالمي ومعدل نمو الاقتصادين الأمريكي والصيني وفق المعادلة التالية:

$$ARAB = f(CHINA, USA, WORLD)$$

حيث:

ARAB: معدل نمو الاقتصادات العربية بالأسعار الجارية.

CHINA: معدل نمو الاقتصاد الصيني بالأسعار الجارية.

USA: معدل نمو الاقتصاد الأمريكي بالأسعار الجارية.

WORLD: معدل نمو الاقتصاد العالمي بالأسعار الجارية.

الخطوة الرابعة: تقدير كل من دالة رد الفعل وتحليل مكونات التباين

أعقب ذلك تقدير كل من دالة رد الفعل [Impulse Respose Function (IRF)] لتقدير أثر الصدمات المختلفة التي تتعرض لها المتغيرات على بعضها البعض وكذلك تقدير تحليل مكونات التباين [Variance Decomposition] لتحديد مدى مساهمة المتغيرات المتضمنة في تفسير مستويات تباين كل منها عبر الزمن.

الخطوة الخامسة: اختبارات سلامة النموذج

أعقب ذلك إجراء الاختبارات اللازمة للحكم على سلامة النموذج وكما يلي:

(1) اختبار الارتباط الذاتي للبواقي (Serial correlation test)

(2) اختبار عدم التجانس (Heteroskedasticity test)

(3) اختبار صلاحية النموذج Inverse roots of AR

استناداً إلى اختبار (Autocorrelation LM Test) تم قبول الفرضية الصفرية بعدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

وبناءً على احتمالية (Chi-sq) الأكبر من 5 في المائة في اختبار عدم التجانس (Heteroskedasticity) تم قبول الفرض الصفري، بالتالي فإن النموذج المُقدر لا يعاني من مشكلة عدم التجانس ولا من الارتباط الذاتي.

علاوة على ما سبق ومن خلال التحقق من (Inverse Roots of the AR Characteristic Polynomial) اتضح صلاحية النموذج المُقدر لتفسير العلاقة ما بين المتغيرات المتضمنة.

نتائج النموذج

وفقاً لنموذج الانحدار التالي فإن تقدير المعادلة التي تجمع ما بين معدل نمو مجموعة الاقتصادات العربية ومعدل نمو الاقتصاد العالمي ومعدل نمو كل من الاقتصادين الأمريكي والصيني جاءت على النحو التالي:

Estimation Proc:

=====

VAR Model:

=====

$$ARAB = C(1,1)*ARAB(-1) + C(1,2)*CHINA(-1) + C(1,3)*USA(-1) + C(1,4)*WORLD(-1) + C(1,5)$$

VAR Model - Substituted Coefficients:

=====

$$ARAB = -0.013603342376*ARAB(-1) + 0.301394169215*CHINA(-1) + 0.100870441827*USA(-1) + 0.573827188246*WORLD(-1) - 0.68349729142$$

في المجلد تمثلت أبرز نتائج النموذج فيما يلي:

- وجود علاقة طردية معنوية ما بين كل من معدل نمو الاقتصاد العالمي ومعدل نمو الاقتصاد الصيني من جهة ومعدل نمو الاقتصادات العربية من جهة أخرى، فيما لم تثبت وجود مثل هذه العلاقة ما بين معدل نمو الاقتصاد الأمريكي ومعدل نمو الاقتصادات العربية.
- من شأن أي صدمة يتعرض لها معدل نمو الاقتصاد العالمي بواقع نقطة واحدة مئوية ناتجة عن التوترات التجارية أن تؤدي إلى تراجع في معدل نمو الاقتصادات العربية بواقع 0.57 نقطة مئوية، وهو ما يتماشى مع ما تمت الإشارة إليه مسبقاً من ارتفاع مستويات انكشاف الاقتصادات العربية على الاقتصاد العالمي أكثر من غيرها من المجموعات الإقليمية الأخرى.
- أي صدمة مماثلة في معدل نمو الاقتصاد الصيني نتيجة للتوترات التجارية بنحو نقطة مئوية واحدة تؤدي إلى انخفاض معدل نمو الاقتصادات العربية بنحو 0.30 نقطة مئوية، وهو ما يفسره بالخصوص تنامي الأهمية النسبية للعلاقات الاقتصادية ما بين الدول العربية والاقتصاد الصيني مقارنة بنظيره الأمريكي.
- هذه النتائج تتسجم مع نتائج التحليل الوصفي المشار إليه في الجزء السابق من الدراسة والذي أوضح أن الصين تعتبر الشريك التجاري الأبرز للدول العربية حيث تستوعب بمفردها 13 في المائة من الصادرات العربية وإذا ما تمت إضافة الدول الآسيوية الأخرى التي ترتبط بنمو الاقتصاد الصيني تصبح النسبة 36 في المائة مقابل 5.5 في المائة للاقتصاد الأمريكي.
- كذلك تتسجم نتائج هذا النموذج مع كون معظم صادرات الدول العربية إلى الصين صادرات نفطية بالتالي يُعزى جانباً من أثر العلاقة ما بين الاقتصاد الصيني والدول العربية إلى الارتباط القائم ما بين معدل نمو الاقتصاد الصيني ومستويات الطلب على النفط وهو ما ينعكس على مستويات أسعاره في الأسواق الدولية ويؤثر على اقتصادات الدول العربية. علاوة على أن معدل نمو الاقتصاد الصيني كذلك يؤثر على مستويات الطلب على الصادرات غير النفطية للدول العربية ذات الاقتصادات المتنوعة.

- في المقابل، فإن التغير في معدل نمو الاقتصاد الأمريكي لا يستتبعه بالضرورة تغير في معدلات الطلب على الصادرات العربية لا سيما النفطية منها في ظل اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية خلال السنوات الماضية إلى زيادة مستويات الاعتماد الذاتي على مصادر الطاقة المحلية وتقليل الاعتماد على الواردات النفطية في سياق الاستراتيجية الأمريكية المتبناة منذ عام 1970 للتحول من مستورد صاف إلى مصدر صاف للنفط، وهو ما يتوقع حدوثه عام 2022 بحسب تقديرات وكالة معلومات الطاقة الأمريكية⁽⁹¹⁾.
- تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن عدم معنوية تأثير معامل معدل الاقتصاد الأمريكي تأتي فقط في سياق قنوات الانتقال المتضمنة في النموذج ممثلة في قناة الطلب الخارجي. بالتالي فإن هذه النتيجة لا تنفي وجود تأثير معنوي آخر محتمل لبعض قنوات الانتقال الأخرى المرتبطة بالاقتصاد الأمريكي ممثلة على سبيل المثال في توجهات السياسة النقدية وأسعار الفائدة الأمريكية نتيجة ارتباط عدد من العملات العربية بالدولار أو بوحدة حقوق السحب الخاصة أو بسلة من العملات يمثل الدولار وزناً مهماً لها (اثنى عشرة دولة عربية)، وكذلك احتمالية وجود تأثير لقناة انتقالات رؤوس الأموال.
- تأثر الاقتصادات العربية بشكل كبير بالصدمات التي يتعرض لها معدل نمو الاقتصادات العربية في السنوات السابقة، وتلاشي الأثر تدريجياً وبشكل سريع بداية من العام التالي لحدوث الصدمة وبحيث يتم استعادة التوازن خلال العام الثالث من وقت حدوث الصدمة.
- أوضحت نتائج النموذج أن ذروة تأثر الاقتصادات العربية بأية صدمة يتعرض لها النشاط الاقتصادي العالمي تحدث خلال العامين التاليين لحدوث الصدمة مباشرة ثم ما تلبث أن تستعيد الاقتصادات العربية توازنها مرة أخرى في أعقاب ذلك، في حين تسجل الاقتصادات العربية ذروة تأثرها بأية صدمة يتعرض لها الاقتصاد الصيني في العام التالي مباشرة لحدوث الصدمة ثم يتم استعادة التوازن بشكل تدريجي بداية من العام الثالث لحدوث الصدمة.
- يعتبر التغير في معدل النمو خلال الفترات السابقة مسؤولاً بشكل كبير عن تفسير تباين معدل نمو الاقتصادات العربية لاسيما خلال العام الأول لحدوث الصدمة حيث يعتبر مسؤولاً عن تفسير نحو 86 في المائة من مستويات تباين معدل النمو العربي فيما ينخفض تأثيره بشكل تدريجي إلى أن يستقر عند مستوى 77 في المائة في السنوات اللاحقة. يعقبه متغير معدل نمو الاقتصاد العالمي الذي يعد مسؤولاً عن تفسير نحو 9 في المائة من تباين معدل نمو الاقتصادات العربية كمجموعة في العام الأول ثم يزداد تأثيره في الأعوام اللاحقة ليصبح مسؤولاً عن تفسير نحو 17 في المائة من تباين معدل نمو الاقتصادات العربية. فيما أظهرت النتائج الثبات النسبي لتأثير معدل نمو الاقتصاد الصيني في تفسير تباين معدل نمو الاقتصادات العربية عند مستوى يتراوح ما بين 5.5 إلى 5.7 في المائة.

⁹¹ USA EIA, (2018).” Annual Energy Outlook 2018 (AEO2018)”, Available at: <https://www.eia.gov/todayinenergy/detail.php?id=34912>. [Accessed 20 December 2019]

سادساً: التوصيات

1. ضرورة اهتمام الدول العربية برصد تطورات التوتر التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين -وأية توترات تجارية تحدث بين دول كبرى دولية أو إقليمية- بصورة مستمرة وقياس آثارها على اقتصاداتها، وإشراك نتائج هذه الدراسات مع مراكز التخطيط وصناعة القرار الاقتصادي في الدول العربية.
2. الاهتمام بزيادة مستويات تنويع الاقتصادات العربية سواءً على صعيد الهياكل الإنتاجية أو التصديرية أو التنويع فيما يتعلق بالعلاقات التجارية والاستثمارية مع دول العالم المختلفة بهدف زيادة مستويات قدرة هذه الاقتصادات على مواجهة أية صدمات خارجية.
3. التركيز على زيادة مستويات التصنيع بما يُعزز صادرات الدول العربية من السلع ذات القيمة المضافة المرتفعة.
4. ضرورة مواصلة الدول العربية السعي لزيادة مستويات إنتاجية وتنافسية القطاعات الاقتصادية العربية واندماجها في سلاسل القيمة العالمية بما يسمح لها بدور أكبر في التجارة الدولية.
5. وبالارتباط مع أعلاه، ضرورة مواصلة الدول العربية سعيها نحو تحسين بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار والمنافسة بدءاً بالبنية التحتية المادية (المواصلات، الاتصالات، ... الخ) والناعمة (الابتكار والإنتاجية والكفاءة)، وإعادة النظر في الإطار التنظيمي والتشريعي باتجاه جعل القوانين السارية صديقة للأعمال (Business-friendly regulations) وتسهيل عمل الشركات الأجنبية بهدف تحسين مؤشر سهولة أداء الأعمال (Doing Business) في التقارير الدولية.
6. نظراً لمعنوية تأثير معامل معدل الاقتصاد الصيني على الاقتصادات العربية، فمن الأهمية بمكان قيام الدول العربية باقتناص الفرص الكامنة للتوتر التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين والمتضمنة التحول النسبي الحاصل من التجارة البينية للبلدين إلى المنطقة العربية. بيد أن ذلك لا يقتصر على تكثيف الجهد الدبلوماسي للدول العربية في تعزيز علاقاتها مع الصين بهدف استقطاب الاستثمارات الصناعية الصينية بوصفها – أي بعض الدول العربية على الأقل- ذات جدوى اقتصادية بالنسبة للمستثمرين الصينيين لاعتبارات الكلفة، وإنما يمتد ليشمل إحداث تغيير حقيقي في سياساتها الصناعية والاقتصادية لجعل البيئة العربية أكثر حافزية واستقطاباً للاستثمارات الصناعية وإعادة هيكلة القطاعات المرتبطة بالتجارة مع الصين لاسيما في إطار سلاسل القيمة العالمية وطريق الحرير. وينطبق ذلك بصورة خاصة على الدول العربية التي تتوق للتحول إلى حاضنة صناعية تساهم في تنويع اقتصادها.
7. كذلك ضرورة توظيف الدول العربية لموقعها الاستراتيجي فضلاً عن مقوماتها الأخرى لأن تكون حاضنة وبوابة للمنتجات الصناعية الصينية المتجهة إلى أفريقيا.
8. حتمية دعم التكامل الاقتصادي العربي بمختلف عناصره. وعلى نحو خاص، من الضروري أن تنخرط الدول العربية أيضاً في سلاسل القيمة الإقليمية (العربية) إلى جانب انخراطها في السلاسل العالمية، والعمل على ترقية إنتاجها الصناعي ورفع الجودة والإنتاجية خاصة في إنتاج السلع التي تمتلك فيها ميزة نسبية، والانتقال من مرحلة التجميع والتركيب وتصنيع الأجزاء والمكونات إلى التصنيع الكامل للمنتجات ذات القيمة المضافة العالية بما يُعزز من تنافسيتها في إطار سلاسل القيمة العالمية. بيد أن

تحقيق ذلك ذو استحقاقات عدة، من قبيل تطبيق نظام للمدفوعات (المقاصة) بين الدول العربية، وتبادل المشورة والخبرات، إضافة إلى تفعيل دور منظمات التمويل والتنمية العربيتين في تعزيز حركة التجارة العربية البينية.

قائمة المصادر

المصادر باللغة العربية

- الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للتنمية والتجارة، "قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر".
- الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للتنمية والتجارة، "قاعدة التجارة الدولية".
- صندوق النقد العربي، "قاعدة البيانات الاقتصادية".
- صندوق النقد الدولي، "قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي".
- د. عرفان الحسني (2017) "الاستراتيجية الاقتصادية الجديدة في الصين ومستقبل الاستثمارات الصينية المباشرة في دبي"، مجلة "آفاق اقتصادية"، اتحاد غرف التجارة والصناعة بدولة الامارات العربية المتحدة.

المصادر باللغة الإنجليزية

- Agreement Between the United States of America and the People's Republic of China, December 13, 2019. Available at: <https://ustr.gov/sites/default/files/US-China-Agreement-Fact-Sheet.pdf> [Accessed 10 December 2019]
- Amadeo, K. (2019) "US Trade Deficit by Country, With Current Statistics and Issues: Why America Cannot Just Make Everything It Needs", Updated June 25, 2019, Available at: <https://www.thebalance.com/trade-deficit-by-county-3306264> [Accessed 20 August 2019].
- Amiti, M., Redding, S., and Weinstein, D. (2019) "The impact of the 2018 trade war on US prices and welfare," National Bureau of Economic Research, Working Paper 25672.
- Audi, R. (2003) "Epistemology: A contemporary introduction to the theory of knowledge". 2nd ed., Rutledge.
- Blanchard, E., Bown, C., and Johnson, R. (2016). "Global Supply Chains and Trade Policy." NBER Working Paper No. 21883, NBER, Cambridge, MA.
- Bryant, S. (2018) "Tariffs, Trade, and National Security: The U.S.-China Trade War in Context", Available at: <https://publicpolicy.wharton.upenn.edu/live/news/2659-tariffs-trade-and-national-security-the-us-china> [Accessed 20 December 2019]
- Charlton, A. (2006) "The collapse of the Doha trade round". CenterPiece Autumn 2016.
- China and the World: Inside the dynamics of a changing relationship. McKinsey Global Institute, July 2019.
- De Backer, K. and Miroudot, S. (2013) "Mapping Global Value Chains", OECD Trade Policy Papers, No. 159, OECD Publishing, Paris.

- Development Studies; UNIDO, Global Value Chains and Industrial Development: Lessons from China, South-East and South Asia, 18. June 2018.
- Dyer, G., and Braithwaite, T. (2009) US tyre duties spark China clash, September 14 2009. Available at: <https://www.ft.com/content/f67c6fe6-a024-11de-b9ef-00144feabdc0>[Accessed 15 December 2019]
- Federal Register, Notice of Determination and Action Pursuant to Section 301: Enforcement of U.S. WTO Rights in Large Civil Aircraft Dispute, Trade Representative, Office of United States on 10/09/2019.
- Federal Reserve (2019) Available at: <https://www.federalreserve.gov/mediacenter/files/FOMCpresconf20191030.pdf> [Accessed 15 December, 2019]
- Feigenbaum, P.D., Goldberg, P.K., Kennedy, P.J., and Khandelwal, A.K. (2019) “The Return to Protectionism”, NBER Working Paper No. 25638 March 2019, Revised October 2019.
- Foraker, J. (2017) “The Cycles of U.S. Trade Policy”, Brown Brothers Harriman, Commodity Markets Update, Issue 3, 2017.
- Furceri, D., Hannan, S.A., Ostry, J.D., and Rose, A.K. (2019) “Macroeconomic Consequences of Tariffs”, IMF Working Paper, WP/19/9, International Monetary Fund
- Gale, F., Valdes, C., and Ash, M. (2019) “Interdependence of China, United States, and Brazil in Soybean Trade”, United States Department of Agriculture.
- General Administration of Customs of the People's Republic of China GCC trade, 2019
- Gereffi, G. and Fernandez-Stark, K. (2011) “Global Value Chain Analysis: A Primer”, Center on Globalization, Governance & Competitiveness (CGGC), Duke University, North Carolina, USA.
- Globalization in transition: The future of trade and value chains, McKinsey Global Institute, January 2019.
- Ho, T., Nguyen, T., and Tran, T. (2018) “How will Vietnam Cope with the Impact of the US-China Trade War?”, PERSPECTIVE, ISSUE: 2018 No. 74, Singapore |21 November 2018.
- Humphrey, J. and Navas-Alemán L., 2010. Value Chains, Donor Interventions and Poverty Reduction: A Review of Donor Practice. Research Report 2010/63. Sussex: Institute of International Monetary Fund, World Economic Outlook, April 2019.
- Impact of GVCs on Economic Development”, Global Value Chain Development Report 2017.
- International Monetary Fund, IMF Country Focus, China's Economic Outlook in Six Charts, August 9, 2019.
- International Monetary Fund, Country Report No. 19/266, People's Republic of China, 2019 Article IV Consultation, August 2019,
- International Monetary Fund, World Economic Outlook, October 2019.
- Irwin, D.A. (2011) “Peddling Protectionism: Smoot-Hawley and the Great Depression”, 1st Edition, Princeton University Press, Princeton and Oxford.

- Jones, V.C., and Seghetti, L. (2015) “U.S. Customs and Border Protection: Trade Facilitation, Enforcement, and Security”, Congressional Research Service 7-5700, May 18, 2015.
- Lee, J., Gereffi, G., and Barrientos, S. (2011) “Global value chains, upgrading and poverty reduction”, SSRN Electronic Journal, November 2011.
- Li, X., Mengand, B., and Wang, Z. (2019) “Recent patterns of global production and GVC participation in: Global Value Chain Development Report 2019, Technological Innovation, Supply Chain Trade, and Workers in a Globalized World, World Bank Group, IDE JETRO, OECD, UIBE, WTO, Global Value Chain Development Report 2019.
- Manyika, J., Lund, S., Robinson, K., Valentino, J., and Dobb, R. (2015) Connecting talent with opportunity in the digital age. Available at: <https://www.mckinsey.com/featured-insights/employment-and-growth/connecting-talent-with-opportunity-in-the-digital-age>. [Accessed 15 December 2019].
- Nicita, A. (2019) “Trade and trade diversion effects of United States tariffs on China”, UNCTAD Research Paper No. 37, UNCTAD/SER.RP/2019/9.
- Orefice, G., and Rocha, N. (2014) “Deep Integration and Production Networks: An Empirical Analysis”, Article in *World Economy* 37(1)· July 2011.
- Popa, D. (2012) “The Collapse of the Doha Round and a Possible Completion of Negotiations”, *The Romanian Economic Journal*, Year XV no. 43, March 2012
- Prasad, E. (2019) “Has the dollar lost ground as the dominant international currency? Global Economy and Development at Brookings, September 2019.
- Price Waterhouse Cooper (2018) “The World in 2050”, Available at: <https://www.pwc.com/gx/en/issues/economy/the-world-in-2050.html>, [Accessed 23 December 2019].
- Reuters (2011) China loses WTO appeal against U.S. tire tariffs. Available at: <https://www.reuters.com/article/us-china-usa-tyres/china-loses-wto-appeal-against-u-s-tire-tariffs-idUSTRE7842EH20110905> [Accessed 21 December 2019].
- Shan, W. (2019) “The Unwinnable Trade War”, Available at: <https://www.foreignaffairs.com/articles/asia/2019-10-08/unwinnable-trade-war>. [Accessed 15 December 2019].
- Steinberg, M. (2000) “A Bully to Enforce the ‘New World Order’”, *EIR* Volume 27, Number 33, August 25, 2000.
- The World Bank Group. (2018) Available at: data.worldbank.org/indicator/tm.tax.mrch.wm.ar.zs [Accessed 1 November 2019]
- The World Bank Group, Available at: <https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=US> [Accessed 25 November 2019].
- The World Bank Group, IDE JETRO, OECD, UIBE, WTO, Global Value Chain Development Report 2017, “Measuring and Analyzing the Impact of GVCs on Economic Development”, Washington

- The World Bank Group, IDE-JETRO, OECD, UIBE, and WTO (2017) “Analyzing the Impact of GVCs on Economic Development”, Global Value Chain Development Report 2017.
- Transnational businesses and globalization (2019), Available at: <https://www.tutor2u.net/economics/reference/transnational-businesses-and-globalisation> [Accessed 3 December 2019]
- United Nations Conference on Trade and Development, Global e-commerce sales surged to \$29 trillion (2019) Available at: <https://unctad.org/en/pages/newsdetails.aspx?OriginalVersionID=2034>. [Accessed 22 December 2019].
- United Nations, United Nations Conference on Trade and Development, Trade and Development Report, 2019.
- U.S. Census Bureau 2019; Reuters.
- U.S. Census Bureau, Available at: <https://www.census.gov/foreign-trade/balance/c5200.html>. [Accessed 20 December 2019]
- U.S. Wins WTO Dispute on Indonesia’s Agricultural Restrictions, Office of the United States Trade Representative, 2017.
- Varblane, U., and Juust, M. (2019) Escalation of the China-US Trade War Could Lead to an Economic Crisis”, RKK ICDS, Paper issue, November 2019
- Waksman, K. (2019) “Top Countries That Import U.S. Products by Dollar Value”, Available at: <https://www.thebalancesmb.com/top-countries-that-import-u-s-products-3502316> [Accessed 20 December 2019].
- White House Office of Trade and Manufacturing Policy (2019) “The United States Reciprocal Trade Act: Estimated Job & Trade Deficit Effects”.
- World Economic Forum (2018) “Global Value Chain Policy Series Services”.
- World Trade Organization, World Trade Statistical Review 2019.
- World Trade Organization, European Communities – Regime for the Importation, Sale and Distribution of Bananas, 19 May, 2008.
- Xinhua (2018) “China-US trade, economic cooperation is win-win relationship, not zero-sum game: white paper”, Chinadaily, Available at: <https://www.chinadaily.com.cn/a/201809/24/WS5ba8c45ca310c4cc775e7c93.html> [Accessed 15 December 2019]
- Xinhuanet (2019) Available at: http://www.xinhuanet.com/english/2019-10/09/c_138456863.htm [Accessed 20 December 2019]
- Yeung, K. (2019) “Global financial crisis, recession risks raised as US-China trade war tensions escalate over currency row”, South China Morning Post. 6 August 2019. <https://www.scmp.com/economy/china-economy/article/3021683/global-financial-crisis-recession-risks-raised-us-china-trade>.
- Zandi, M., Cochrane, S.G., Sweet, R., Stroppiane, R., and Ell, K. (2019) “Pride and Protectionism: U.S. Trade Policy and Its Impact on Asia”, Moody’s Analytics.

ملحق رقم (1)

المحطات الرئيسية للتوترات التجارية الأمريكية-الصينية

22 مارس 2017	اتفقت الولايات المتحدة الأمريكية والصين على صفقة تجارية من شأنها أن تمنح الشركات الأمريكية القدرة للوصول بشكل أفضل إلى أسواق الزراعة والطاقة وأسواق المال في الصين، بينما يمكن للصين بيع الدواجن المطبوخة إلى الولايات المتحدة.
18 أغسطس 2017	فتح الممثل التجاري للولايات المتحدة تحقيقاً في بعض إجراءات الحكومة الصينية وممارساتها المتعلقة بنقل التقنية والملكية الفكرية والابتكار.
كانون الثاني 2018	حدد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب معدل رسوم بنسبة 30 في المائة على الألواح الشمسية و20 في المائة على الغسالات، ما أغضب الصين، لأنها تعتبر واحدة من أكثر الدول الصناعية في هاتين السلعتين ومن بين أكبر السلع تصديراً للولايات المتحدة الأمريكية.
1 مارس 2018	فرض ترامب تعريف بنسبة 25 في المائة على الصلب و10 في المائة على الألومنيوم المستوردة من الصين
22 مارس 2018	فتح ترامب تحقيق في تطبيق التعريفات على البضائع الصينية، والذي يتراوح بين 50 إلى 60 مليار دولار، حيث أدرج أكثر من 1300 سلعة من الواردات الصينية لتخضع للرسوم الجمركية.
أبريل 2018	ردت الصين بفرض رسوم على 128 منتجاً مستورداً من أمريكا، بما في ذلك الألومنيوم والطائرات والسيارات ولحم الخنزير وفول الصويا. وصرح ترامب في نفس الشهر إنه سيفرض المزيد من الرسوم على الواردات الصينية بقيمة 100 مليار دولار.
مايو 2018	وافقت الصين على "الحد بشكل كبير من العجز التجاري للولايات المتحدة مع الصين من خلال زيادة الواردات من الولايات المتحدة". وأعلن البيت الأبيض أنه سيفرض رسوماً على منتجات التقنية الصينية. وقالت الصين إنها ستوقف المحادثات التجارية مع واشنطن إذا تم فرض رسوم.
يونيو 2018	أعلن ترامب أن الولايات المتحدة الأمريكية ستفرض تعريف بنسبة 25 في المائة على 50 مليار دولار من الصادرات الصينية من أوائل يوليو 2018. وقد اتهمت وزارة التجارة الصينية الولايات المتحدة الأمريكية بممارسة سياسة حمائية تجارية متشددة ولوحت فرض رسوم مماثلة على الواردات الأمريكية.
يوليو 2018	بعد ثلاثة أيام، أعلن البيت الأبيض أنه سيفرض تعريف إضافية بنسبة 10 في المائة على الواردات من الصين، مقابل 200 مليار دولار إضافية، في حال ردت الصين وقد ردت فعلاً بتعريفات طاولت 50 مليار دولار من البضائع الأمريكية.
يوليو 2018	دخلت حيز التنفيذ التعريفات الأمريكية على السلع الصينية بقيمة 34 مليار دولار. كما فرضت تعريفات مضادة على المنتجات الأمريكية ذات القيمة المماثلة.
أغسطس 2018	في نفس الشهر، نشرت الولايات المتحدة الأمريكية قائمة أولية بقيمة 200 مليار دولار إضافية من البضائع الصينية الخاضعة للتعريف بنسبة 10 في المائة، وتعهدت الصين بالرد برسوم بقيمة 60 مليار دولار من البضائع الأمريكية.
أغسطس 2018	نشر مكتب الممثل التجاري الأمريكي قائمته النهائية المكونة من 279 منتجاً صينياً بقيمة 16 مليار دولار، وتخضع لرسوم بنسبة 25 في المائة وتطبق في 23 من شهر أغسطس نفسه. وقد فرضت الصين تعريف مماثلة.
سبتمبر 2018	أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية تعريف 10 في المائة على البضائع الصينية، بقيمة 200 مليار دولار، ستبدأ في 24 من الشهر نفسه، لتصل إلى 25 في المائة بحلول نهاية العام. كما هددت بتعريفات إضافية بقيمة 267 مليار دولار على الواردات إذا اتخذت الصين تدابير مماثلة.

وقد ردت الصين بفرض رسوم بنسبة 10 في المائة على الواردات الأمريكية على 60 مليار دولار أمريكي.	
تم الإبلاغ عن تأجيل الزيادات المتوقعة في التعرفة من قبل الجانب الأمريكي. وقال البيت الأبيض إن الأطراف "ستبدأ على الفور مفاوضات حول التغييرات الهيكلية في نقل التقنية القسرية وحماية الملكية الفكرية ...". بدأت المفاوضات التجارية لمدة 90 يومًا	ديسمبر 2018
الموعد النهائي لإبرام اتفاقية تجارية بين أمريكا والصين. وفي حالة الفشل، ستفرض الولايات المتحدة الأمريكية 25 في المائة من الرسوم الجمركية على المنتجات الصينية بقيمة 200 مليار دولار.	1 مارس 2019
وافقت منظمة التجارة العالمية على فرض الصين عقوبات على الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة 3.6 مليار دولار، في خلاف تجاري بينهما يعود إلى ما قبل بدء التوترات التجارية بين البلدين. وتعد هذه العقوبات ثالث أكبر عقوبة على الإطلاق تقرها المنظمة ضد إحدى الدول منذ تأسيسها، ما اعتبرته -المنظمة- سلاحاً جديداً لدى بكين في مواجهة إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب.	نوفمبر 2019
توصل الجانبان إلى اتفاق "المرحلة الأولى" التجاري والاقتصادي، الذي يتضمن إلغاء تدريجياً للرسوم، وقيام الصين بإنفاق 50 مليار دولار لشراء سلع زراعية أميركية، بناءً على طلب من الرئيس الأمريكي، وتعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية وتوسيع الوصول إلى الأسواق وحماية حقوق الشركات الأجنبية في الصين. وبموجب هذا الاتفاق، لن تفرض الصين رسوماً على بضائع أميركية كما كان مخططاً في رد فعل على الرسوم الأميركية على البضائع الصينية، وهي مسائل تكمن في صميم شكاوى الولايات المتحدة الأمريكية حول سياسات بكين الاقتصادية.	13 ديسمبر 2019

المصدر: مُعدي الدراسة استناداً إلى تقارير وكالات الصحف العالمية

الملحق (2)

نص اتفاق "المرحلة الأولى" بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين (13 ديسمبر، 2019)

AGREEMENT BETWEEN THE UNITED STATES OF AMERICA AND THE PEOPLE'S REPUBLIC OF CHINA

DECEMBER 13, 2019

FACT SHEET

The United States and China have reached an historic and enforceable agreement on a Phase One trade deal that requires structural reforms and other changes to China's economic and trade regime in the areas of intellectual property, technology transfer, agriculture, financial services, and currency and foreign exchange. The Phase One agreement also includes a commitment by China that it will make substantial additional purchases of U.S. goods and services in the coming years. Importantly, the agreement establishes a strong dispute resolution system that ensures prompt and effective implementation and enforcement. The United States has agreed to modify its Section 301 tariff actions in a significant way.

Information on specific chapters of the Phase One agreement is provided below:

- **Intellectual Property:** The Intellectual Property (IP) chapter addresses numerous longstanding concerns in the areas of trade secrets, pharmaceutical-related intellectual property, geographical indications, trademarks, and enforcement against pirated and counterfeit goods.
- **Technology Transfer:** The Technology Transfer chapter sets out binding and enforceable obligations to address several of the unfair technology transfer practices of China that were identified in USTR's Section 301 investigation. For the first time in any trade agreement, China has agreed to end its long-standing practice of forcing or pressuring foreign companies to transfer their technology to Chinese companies as a condition for obtaining market access, administrative approvals, or receiving advantages from the government. China also commits to provide transparency, fairness, and due process in administrative proceedings and to have technology transfer and licensing take place on market terms. Separately, China further commits to refrain from directing or supporting outbound investments aimed at acquiring foreign technology pursuant to industrial plans that create distortion.
- **Agriculture:** The Agriculture Chapter addresses structural barriers to trade and will support a dramatic expansion of U.S. food, agriculture and seafood product exports, increasing American farm and fishery income, generating more rural economic activity, and promoting job growth. A multitude of non-tariff barriers to U.S. agriculture and seafood products are addressed, including for meat, poultry, seafood, rice, dairy, infant formula, horticultural products, animal feed and feed additives, pet food, and products of agriculture biotechnology.
- **Financial Services:** The Financial Services chapter addresses a number of longstanding trade and investment barriers to U.S. providers of a wide range of financial services, including banking, insurance, securities, and credit rating services, among others. These barriers include foreign equity limitations and discriminatory regulatory requirements.

Removal of these barriers should allow U.S. financial service providers to compete on a more level playing field and expand their services export offerings in the Chinese market.

- **Currency:** The chapter on Macroeconomic Policies and Exchange Rate Matters includes policy and transparency commitments related to currency issues. The chapter addresses unfair currency practices by requiring high-standard commitments to refrain from competitive devaluations and targeting of exchange rates, while promoting transparency and providing mechanisms for accountability and enforcement. This approach will help reinforce macroeconomic and exchange rate stability and help ensure that China cannot use currency practices to unfairly compete against U.S. exporters.
- **Expanding Trade:** The Expanding Trade chapter includes commitments from China to import various U.S. goods and services over the next two years in a total amount that exceeds China's annual level of imports for those goods and services in 2017 by no less than \$200 billion. China's commitments cover a variety of U.S. manufactured goods, food, agricultural and seafood products, energy products, and services. China's increased imports of U.S. goods and services are expected to continue on this same trajectory for several years after 2021 and should contribute significantly to the rebalancing of the U.S.-China trade relationship.
- **Dispute Resolution:** The Dispute Resolution chapter sets forth an arrangement to ensure the effective implementation of the agreement and to allow the parties to resolve disputes in a fair and expeditious manner. This arrangement creates regular bilateral consultations at both the principal level and the working level. It also establishes strong procedures for addressing disputes related to the agreement and allows each party to take proportionate responsive actions that it deems appropriate.

ملحق رقم (3)

المتوسط السنوي للصادرات العربية إلى الصين خلال الفترة (1980-2018) (مليون دولار)

<u>الدولة</u>	<u>2000-1995</u>	<u>2010-2001</u>	<u>2018-2011</u>
السعودية	1249.29	17099.02	40085.34
سلطنة عُمان	1250.75	5659.47	16464.98
الإمارات	212.48	2694.90	16230.35
العراق	170.38	1385.03	14979.47
الكويت	164.45	2284.44	9718.82
قطر	127.52	737.94	6911.62
ليبيا	29.91	1435.40	2356.07
السودان	128.28	3407.53	2046.59
اليمن	591.93	1539.74	1658.28
الجزائر	16.82	444.65	1363.82
مصر	22.07	268.46	842.94
موريتانيا	1.23	259.92	770.55
البحرين	56.07	196.25	557.61
المغرب	45.97	185.66	377.57
الأردن	33.33	72.68	194.35
لبنان	0.56	24.31	63.60
تونس	22.96	32.81	54.71
الصومال	0.65	3.01	10.74
سورية	1.50	24.53	8.29
فلسطين	..	0.18	0.31
جيبوتي	0.01	0.15	0.25
القُمر	0.0028455	0.0146413	0.003271
الإجمالي	4126.17	37756.08	114696.26

المصدر: محسوبة من واقع قاعدة بيانات التجارة، منظمة الأونكتاد.

ملحق (4)

المتوسط السنوي للصادرات العربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1980-2018) (مليون دولار)

الدولة	2000-1995	2010-2001	2018-2011
السعودية	8737	22786	31261
العراق	3624	11034	11680
الكويت	1763	4060	7364
الجزائر	2031	10444	6275
الإمارات	964	1668	4598
مصر	435	1296	1632
الأردن	41	931	1360
البحرين	370	928	1202
قطر	240	418	1177
سلطنة عُمان	236	619	1029
المغرب	285	454	1027
ليبيا	..	2111	962
تونس	49	171	327
اليمن	67	170	97
لبنان	46	74	93
سورية	44	259	51
موريتانيا	2	10	23
جيبوتي	0	1	10
فلسطين	2	4	9
السودان	11	6	8
القُمر	2	2	1
الصومال	1	0	1
الإجمالي	18950	57447	70186

المصدر: محسوبة من واقع قاعدة بيانات التجارة، منظمة الأونكتاد.

ملحق (5)
أهم بنود الصادرات العربية إلى الصين (2014-2018)

إجمالي الصادرات السلعية
تصنيف النظام المنسق 2006 - المستوى الثاني
للأعوام (2014-2018)
الدول العربية إلى الصين

وحدة القياس (الف دولار امريكي)

السلع	2018	2017	2016	2015	2014
الاجمالي	138,587,032	92,493,131	69,850,859	86,772,443	135,708,387
الوقود المعدني، الزيوت المعدنية ومنتجاتها والتروات البرية والشمع المعدني	112,610,199	72,917,346	54,966,165	69,546,048	115,682,277
الكيميائيات العضوية.	10,984,547	7,638,516	5,475,214	6,897,964	8,442,473
البلاستيك والمواد المصنوعة منه.	9,662,080	7,431,366	5,693,496	6,026,918	6,901,246
المعادن النفيسة، صهارة المعادن، الرماد البركاني.	1,628,502	1,425,698	1,142,287	1,174,738	1,606,184
الملح، السلفور، التربة والأحجار، مواد الجص، الكس، والأسمنت،	978,108	783,351	675,359	913,884	758,017
النحاس والمواد المصنوعة منه.	433,157	316,318	213,567	328,321	393,692
المواد الكيميائية غير العضوية، المركبات العضوية وغير العضوية في المعادن الثمينة، الأحجار الكريمة، العناصر المشعة والنظائر.	374,553	261,173	203,939	202,222	185,327
الآلات الكهربائية والتجهيزات الكهربائية والأجزاء المصنوعة منها،	334,614	324,603	288,443	275,708	285,728
مواد اكسسوارات الزينة والملابس غير المحبوكة والكر وشيه.	191,077	171,182	147,864	134,335	140,988
المطاط والمواد المطاطية.	145,689	103,953	12,055	2,126	4,790
الاسمدة.	127,838	151,276	139,338	261,004	206,945
المفاعلات النووية، والمراجل، الآلات والتطبيقات الآلية والقطع المصنوعة منها.	108,166	67,583	44,128	40,723	43,417
الألمنيوم والمواد المصنوعة منه.	105,044	73,844	144,231	109,983	178,318
الفواكه الصالحة للأكل والمكسرات، الحمضيات والبطيخ.	100,483	96,122	37,428	30,254	14,216
المخلفات والمواد من الصناعات الغذائية، العلف الحيواني المحضر.	95,682	69,815	26,899	56,131	48,289
اللائ، الطبيعية والزراعية، الأحجار الكريمة وشبه الكريمة، المعادن الثمينة، المعادن المطبوعة بالمعادن الثمينة، والمواد المصنوعة من ما سبق، الجواهر المقلدة، قطع العملة المعدنية	70,779	114,138	213,839	249,388	46,059
مواد اكسسوارات الزينة والملابس المحبوكة والكر وشيه.	69,532	58,720	50,765	44,615	46,334
الحديد والصلب.	62,987	73,170	42,649	59,250	47,504
الأسماك والقشريات، الرخويات والحيوانات اللافقارية المائية الأخرى.	39,624	41,201	27,188	18,568	27,150
الصابون ومستحضرات التنظيف العضوية، مستحضرات التجميل، مستحضرات التزيين، الشموع الاصطناعية، ومستحضرات الشمع، مستحضرات التلميع، الشموع والمواد المشابهة، معاجين النمذجة، شمع الأسنان ومستحضرات الأسنان والجص الأساسي.	39,303	49,797	45,741	39,533	32,466
لباب الخشب والمواد السيلولوزية الليغية الأخرى، مخلفات وبقايا الورق والكرتون.	37,363	8,878	3,904	2,853	4,253
الورق والكرتون والمواد المصنوعة من اللباب أو الورق أو الكرتون.	34,333	20,521	478	408	672
سلع كيميائية متنوعة.	32,807	20,382	24,728	34,803	22,863
الجلود الخام (عدا الفراء) والجلود.	32,405	35,956	24,655	33,192	28,787
مواد الحشو، اللباد والمواد غير المحيكة، غزول خاصة، خيوط القنب، الحبال، الأسلاك والمواد المصنوعة من الحبال.	24,738	30,976	24,090	34,869	36,486
الخيوط المصنوعة باليد.	20,957	16,215	17,674	20,186	21,258
القطن .	20,717	22,190	13,840	28,621	17,954
الألياف النسجية النباتية الأخرى، غزول الورق والألياف المحيكة من الورق	17,716	6,934	7,460	3,619	3,889
أدوات التصوير البصري والسينمائي والقياس والفحص والتدقيق والآلات الطبية والجراحية والأجزاء والاكسسوارات التابعة لها.	16,243	12,526	14,089	7,499	11,925
السلع غير محددة في مكان آخر	14,294	10,577	2,712	1	206,000
العربات (غير عربات القطارات والقاطرات والمعدات الدارجة) والقطاع المصنوعة منها.	11,934	9,086	4,473	3,769	5,127
الزجاج والآنية الزجاجية	11,472	9,223	6,888	7,724	10,579
الصمغ، العلك، الراتينجات والمستخلصات والمصول النباتية الأخرى.	10,742	10,436	4,334	11,508	13,588
الصوف، الشعر الناعم والشعر للحيوانات، شعر الخيل، الغزل والألياف المحيكة.	9,972	6,053	1,049	514	455
السكر والجلويات.	9,729	14,603	1,661	1,663	228
تحضير اللحوم والأسماك والقشريات والرخويات المائية الأخرى.	9,185	3,944	342	1	185

المصدر: الأمم المتحدة، قاعدة بيانات الأونكتاد.

ملحق (6)
أهم بنود الصادرات العربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية (2014-2018)

إجمالي الصادرات السلعية
تصنيف النظام المنسق 2006 - المستوي الثاني
للأعوام (2014-2018)
الدول العربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية

وحدة القياس (الف دولار امريكي)

السلع	2014	2015	2016	2017	2018
الاجمالي	15,306,668	17,226,683	22,431,237	31,929,166	35,353,072
الوقود المعدني، الزيوت المعدنية ومنتجاتها وتصفياتها والثروات البرية والشمع المعدني	4,965,357	6,965,227	11,742,204	16,606,250	18,648,105
الألمنيوم والمواد المصنوعة منه.	1,067,748	1,275,025	1,914,849	2,574,954	2,618,845
اللؤلؤ الطبيعية والزراعية، الأحجار الكريمة وشبه الكريمة، المعادن الثمينة، المعادن المطلية بالمعادن الثمينة، والمواد المصنوعة من ما سبق، الجواهر المقلدة، قطع العملة المعدنية	1,013,993	1,074,005	1,613,997	2,033,977	2,089,892
مواد اكسسوارات الزينة والملابس المحبوكة والكر وشيه.	1,426,455	1,498,220	1,419,614	1,608,464	1,830,162
الاسمدة.	1,087,719	1,207,875	1,201,482	1,160,639	1,657,005
الطائرات، مركبات الفضاء والأجزاء المصنوعة لها.	472,803	557,246	538,207	1,248,188	1,109,469
الألات الكهربائية والتجهيزات الكهربائية والأجزاء المصنوعة منها،	689,413	368,412	341,151	979,796	1,025,553
المفاعلات النووية، والمراجل، الألات والتطبيقات الآلية والقطع المصنوعة منها.	572,961	459,512	422,176	1,083,453	789,334
مواد اكسسوارات الزينة والملابس غير المحبوكة والكر وشيه.	547,693	624,952	483,385	499,855	703,779
البلاستيك والمواد المصنوعة منه.	358,401	307,799	255,000	206,877	607,974
المواد المصنوعة من الحديد والصلب.	454,634	266,336	263,357	522,384	498,936
الكيمياءات العضوية.	503,097	410,587	202,942	297,402	406,785
الحديد والصلب.	56,247	37,605	69,607	269,548	303,909
الزيوت العطرية، الراتنجيات، العطور، مستحضرات التجميل والزينة.	169,463	115,378	131,587	320,866	295,981
المواد الكيميائية غير العضوية، المركبات العضوية وغير العضوية في المعادن الثمينة، الأحجار الكريمة، العناصر المشعة والنظائر.	153,627	104,099	100,407	59,485	233,811
السلع غير محددة في مكان آخر	22,239	95,500	181,487	199,448	222,714
الدهون الحيوانية والنباتية والزيوت ومشتقاتها والدهون المعددة للأكل والشمع الحيواني والنباتي	79,663	216,069	114,708	96,785	222,384
أدوات التصوير البصري والسينمائي والقياس والفحص والتدقيق والآلات الطبية والجراحية والأجزاء والاكسسوارات التابعة لها.	121,893	86,024	67,937	214,308	202,317
السجاد وغيرها من نسيج تغطية الأرضيات.	182,563	134,009	154,429	172,375	185,159
الملح، السلفور، الترية والأحجار، مواد الجص، الكس والأسمنت.	177,428	115,918	65,121	129,976	125,263
العربات (غير عربات القطارات والقاطرات والمعدات الدارجة) والقطاع المصنوعة منها.	105,455	126,454	85,356	542,404	123,722
مواد نسجية أخرى، ملابس دافئة ومواد نسجية للندفنة، الخرق والستائر	94,912	104,248	76,759	72,202	120,743
الفواكه الصالحة للأكل والمكسرات، الحمضيات والبطيخ.	47,102	71,035	41,744	52,573	103,289
مستحضرات الخضر والفاكهة والمكسرات والأجزاء الأخرى من النباتات.	86,687	67,681	70,955	80,420	100,284
سلع كيميائية متنوعة.	55,426	142,428	167,693	83,547	93,268
تحضير اللحوم والأسماك والقشريات والرخويات المائية الأخرى.	47,091	50,577	46,027	57,256	69,478
السلح والذخيرة والأجزاء والاكسسوارات العائدة لها	9,207	14,199	820	1,181	60,037
الخيوط المصنوعة باليد.	88,574	83,438	39,659	36,226	53,232
أعمال الفن، وقطع المجموعات والانتيكات	55,617	16,860	7,552	48,755	48,184
الزجاج والآلية الزجاجية	13,075	32,133	39,061	26,943	45,988
المنتجات الصيدلانية.	22,426	29,710	40,364	40,739	45,026
الورق والكرتون والمواد المصنوعة من اللباب أو الورق أو الكرتون.	25,214	27,444	29,921	34,898	40,968
الأثاث، الأسرة، المفارش ، حاملات المفارش، الوسائد وما شابهها من الأثاث المحشو، المصابيح وعناصر الإضاءة المماثلة لها غير الداخلة في مكان آخر، الإشارات الضوئية، لوحات الأسماء المضئنة وما يشبهها، الأبنية المسبقة الصنع.	20,184	26,533	27,737	24,905	38,909
البذور الزيتية، والفواكه الزيتية، الحبوب المتنوعة، البذور	35,809	33,449	36,801	39,171	38,015
القهوة والشاي والمتمه والبهارات.	28,975	24,156	30,708	31,562	35,053
الساعات والبندولات والأجزاء الخاصة بها.	11,048	4,873	15,593	32,822	33,979
النباتات الصالحة للأكل وبعض الجنود والأدوان.	27,238	30,569	31,741	30,741	33,552
الدمى والألعاب وأدوات الألعاب الرياضية والأجزاء والاكسسوارات التابعة لها.	19,445	12,494	12,387	17,118	32,672

المصدر : الأمم المتحدة، قاعدة بيانات الأونكتاد.

ملحق رقم (7)

المتوسط السنوي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية خلال الفترة (1980-2018) (مليون دولار)

الدولة	2000-1995	2010-2001	2018-2011
الإمارات	-50.2	6,842.5	9,556.3
السعودية	183.2	16,353.4	8,198.6
مصر	915.8	5,314.0	5,456.8
المغرب	676.9	1,941.7	2,986.8
لبنان	819.1	3,005.2	2,737.7
الأردن	294.9	1,707.4	1,661.5
سلطنة عُمان	65.9	1,241.0	1,652.6
السودان	207.3	1,455.4	1,497.2
الجزائر	284.7	1,616.1	1,384.3
البحرين	648.3	960.6	1,267.6
الكويت	86.9	272.8	1,242.7
تونس	484.9	1,419.6	1,092.0
ليبيا	-63.8	1,586.3	1,063.5
سورية	142.3	869.3	804.2
موريتانيا	9.7	222.6	629.4
قطر	260.5	3,001.7	272.4
الصومال	0.5	56.3	269.8
فلسطين	155.3	74.7	196.5
جيبوتي	3.2	72.6	167.7
القُمر	0.4	3.9	7.8
اليمن	-156.2	393.3	-318.1
العراق	1.6	801.3	-3,872.1
متوسط الدول العربية	4970.61	49211.83	36454.03

المصدر: محسوب من واقع بيانات الأونكتاد.

ملحق رقم (8)

مساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2018)

الدول العربية	الصناعات الاستخراجية (مليون دولار)	الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة (مليون دولار)	نسبة الصناعات الاستخراجية من الناتج (%)
ليبييا	27,100.0	51,850.1	52.27
العراق	99,995.5	212,400.0	47.08
الكويت	68,069.2	148,880.1	45.72
قطر	69,340.1	191,798.9	36.15
سلطنة عُمان	28,612.5	80,346.2	35.61
السعودية	235,363.0	781,360.3	30.12
الإمارات	107,130.2	407,033.1	26.32
الجزائر	39,212.3	165,453.6	23.70
البحرين	6,113.9	37,354.9	16.37
موريتانيا	676.6	4,799.7	14.10
مصر	27,022.3	244,342.2	11.06
سورية	2,270.7	23,064.7	9.85
السودان	3,296.6	35,655.5	9.25
تونس	1,326.3	36,627.2	3.62
المغرب	2,720.0	104,629.1	2.60
الأردن	889.7	37,601.5	2.37
اليمن	184.8	7,887.0	2.34
القمر	13.3	1,138.0	1.17
جيبوتي	10.1	1,803.1	0.56
فلسطين	54.5	12,204.8	0.45
لبنان	214.3	52,471.6	0.41
متوسط الدول العربية	719,616.0	2,638,701.6	27.27

المصدر: صندوق النقد العربي (2019). "قاعدة البيانات الاقتصادية".

ملحق رقم (9)

مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة (2018)

النول العربية	الإيرادات البترولية (مليون دولار أمريكي)	الإيرادات العامة والمنح (مليون دولار أمريكي)	نسبة الإيرادات البترولية من الإيرادات العامة (%)
الكويت	47,281.5	52,968.0	89.26
لبييا	20,290.5	23,054.0	88.01
المراق	65,277.5	77,530.3	84.20
قطر	47,562.9	57,119.5	83.27
البحرين	4,774.7	6,382.4	74.81
سلطنة عُمان	21,409.6	28,625.5	74.79
السعودية	162,997.0	241,500.0	67.49
الجزائر	22,904.4	56,565.2	40.49
الإمارات	44,494.2	124,030.0	35.87
اليمن	93.2	716.8	13.00
مصر	1,630.0	47,119.9	3.46
تونس	249.2	10,105.7	2.47
متوسط النول العربية	438,964.8	725,717.3	60.49

المصدر: صندوق النقد العربي (2019). "قاعدة البيانات الاقتصادية".

ملحق رقم (10)

مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات (2018)

الدول العربية	قيمة صادرات النفط الخام (مليون دولار أمريكي)	الصادرات الاجمالية (فوب) (مليون دولار أمريكي)	نسبة صادرات النفط الخام من الصادرات الاجمالية (%)
ليبيا	18,617.7	11,344.4	95.00
العراق	72,923.7	87,260.0	83.57
الكويت	59,091.3	71,954.0	82.12
السعودية	170,241.0	294,373.0	57.83
سلطنة عُمان	20,235.0	37,527.2	53.92
الجزائر	16,272.3	48,652.5	33.45
البحرين	4,239.2	19,955.0	21.24
الإمارات	64,512.1	345,500.0	18.67
السودان	440.4	3,484.7	12.64
مصر	3,020.7	27,624.0	10.94
قطر	8,510.2	86,469.0	9.84
متوسط الدول العربية	438,103.6	1,034,143.9	42.36

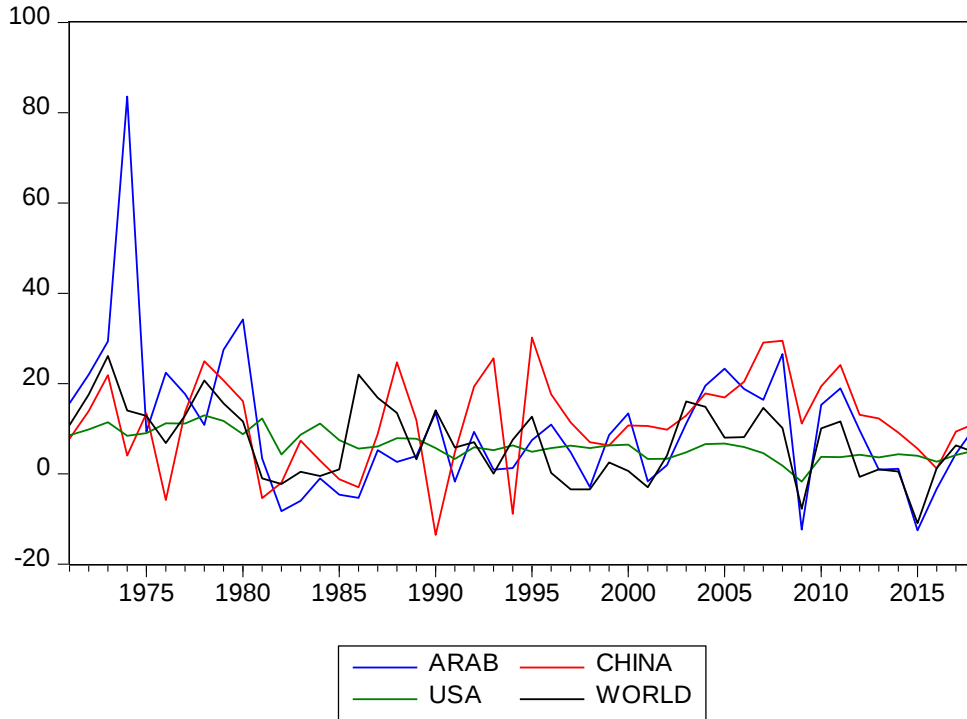
المصدر: صندوق النقد العربي (2019). "قاعدة البيانات الاقتصادية".

ملحق رقم (11)

نتائج تقدير نموذج قياسي لتحديد أثر التوترات التجارية العالمية على الاقتصادات العربية باستخدام نموذج
متجه الانحدار الذاتي [Vector Auto Regressive Model (VAR)]

أولاً: تمثيل سلاسل البيانات الزمنية

	ARAB	CHINA	USA	WORLD
Mean	9.920109	11.41751	6.380441	6.959444
Median	8.960387	11.25150	5.921967	6.902631
Maximum	83.58009	30.15342	12.95701	26.08129
Minimum	-12.51706	-13.52686	-1.763867	-10.93933
Std. Dev.	15.47497	10.13229	3.034028	8.093828
Skewness	2.253113	-0.249118	0.226781	0.111587
Kurtosis	11.79268	2.769803	3.063598	2.469210
Jarque-Bera	195.2347	0.602459	0.419526	0.663088
Probability	0.000000	0.739908	0.810776	0.717815
Sum	476.1652	548.0403	306.2612	334.0533
Sum Sq. Dev.	11255.30	4825.174	432.6504	3078.972
Observations	48	48	48	48



ثانياً: اختبار سكون السلاسل الزمنية (اختبار جذر الوحدة)

1) سلسلة معدل نمو الدول العربية

Null Hypothesis: ARAB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.920174	0.0012
Test critical values:		
1% level	-4.165756	
5% level	-3.508508	
10% level	-3.184230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(ARAB)
Method: Least Squares
Date: 02/04/20 Time: 22:46
Sample (adjusted): 1972 2018
Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ARAB(-1)	-0.713432	0.145001	-4.920174	0.0000
C	12.72529	5.095657	2.497281	0.0163
@TREND("1971")	-0.240206	0.165419	-1.452103	0.1536
R-squared	0.355031	Mean dependent var	-0.108071	
Adjusted R-squared	0.325714	S.D. dependent var	17.77087	
S.E. of regression	14.59253	Akaike info criterion	8.260599	
Sum squared resid	9369.451	Schwarz criterion	8.378693	
Log likelihood	-191.1241	Hannan-Quinn criter.	8.305039	
F-statistic	12.11017	Durbin-Watson stat	2.053790	
Prob(F-statistic)	0.000065			

Null Hypothesis: ARAB has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.645438	0.0005
Test critical values:		
1% level	-3.577723	
5% level	-2.925169	
10% level	-2.600658	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(ARAB)
Method: Least Squares
Date: 02/04/20 Time: 22:47
Sample (adjusted): 1972 2018
Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ARAB(-1)	-0.646800	0.139233	-4.645438	0.0000
C	6.300185	2.558368	2.462580	0.0177
R-squared	0.324122	Mean dependent var	-0.108071	
Adjusted R-squared	0.309103	S.D. dependent var	17.77087	
S.E. of regression	14.77119	Akaike info criterion	8.264856	
Sum squared resid	9818.462	Schwarz criterion	8.343585	
Log likelihood	-192.2241	Hannan-Quinn criter.	8.294482	
F-statistic	21.58009	Durbin-Watson stat	2.107405	
Prob(F-statistic)	0.000030			

(2) سلسلة معدل نمو الاقتصاد الصيني

Null Hypothesis: CHINA has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.437981	0.0003
Test critical values: 1% level	-4.165756	
5% level	-3.508508	
10% level	-3.184230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CHINA)
Method: Least Squares
Date: 02/04/20 Time: 22:49
Sample (adjusted): 1972 2018
Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CHINA(-1)	-0.805032	0.148039	-5.437981	0.0000
C	6.916376	3.233466	2.138998	0.0380
@TREND("1971")	0.097984	0.110579	0.886102	0.3804
R-squared	0.402023	Mean dependent var		0.072366
Adjusted R-squared	0.374843	S.D. dependent var		12.79117
S.E. of regression	10.11358	Akaike info criterion		7.527337
Sum squared resid	4500.521	Schwarz criterion		7.645432
Log likelihood	-173.8924	Hannan-Quinn criter.		7.571777
F-statistic	14.79074	Durbin-Watson stat		1.940164
Prob(F-statistic)	0.000012			

Null Hypothesis: CHINA has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.379074	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.577723	
5% level	-2.925169	
10% level	-2.600658	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CHINA)
Method: Least Squares
Date: 02/04/20 Time: 22:49
Sample (adjusted): 1972 2018
Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CHINA(-1)	-0.781303	0.145249	-5.379074	0.0000
C	8.996946	2.217789	4.056718	0.0002
R-squared	0.391353	Mean dependent var		0.072366
Adjusted R-squared	0.377827	S.D. dependent var		12.79117
S.E. of regression	10.08941	Akaike info criterion		7.502472
Sum squared resid	4580.832	Schwarz criterion		7.581201
Log likelihood	-174.3081	Hannan-Quinn criter.		7.532098
F-statistic	28.93443	Durbin-Watson stat		1.947441
Prob(F-statistic)	0.000003			

(3) سلسلة معدل نمو الاقتصاد الأمريكي

Null Hypothesis: USA has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.998394	0.0010
Test critical values: 1% level	-4.165756	
5% level	-3.508508	
10% level	-3.184230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(USA)
Method: Least Squares
Date: 02/04/20 Time: 22:52
Sample (adjusted): 1972 2018
Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
USA(-1)	-0.737949	0.147637	-4.998394	0.0000
C	7.692321	1.664533	4.621309	0.0000
@TREND("1971")	-0.126532	0.032964	-3.838498	0.0004
R-squared	0.362322	Mean dependent var	-0.072076	
Adjusted R-squared	0.333337	S.D. dependent var	2.331272	
S.E. of regression	1.903471	Akaike info criterion	4.186937	
Sum squared resid	159.4208	Schwarz criterion	4.305031	
Log likelihood	-95.39301	Hannan-Quinn criter.	4.231376	
F-statistic	12.50017	Durbin-Watson stat	1.920049	
Prob(F-statistic)	0.000050			

(4) سلسلة معدل نمو الاقتصاد العالمي

Null Hypothesis: WORLD has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.447559	0.0047
Test critical values:		
1% level	-4.165756	
5% level	-3.508508	
10% level	-3.184230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(WORLD)
Method: Least Squares
Date: 02/04/20 Time: 22:53
Sample (adjusted): 1972 2018
Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
WORLD(-1)	-0.622059	0.139865	-4.447559	0.0001
C	7.919634	2.771986	2.857025	0.0065
@TREND("1971")	-0.153736	0.083384	-1.843716	0.0720
R-squared	0.310171	Mean dependent var		-0.129305
Adjusted R-squared	0.278816	S.D. dependent var		8.260985
S.E. of regression	7.015441	Akaike info criterion		6.795806
Sum squared resid	2165.522	Schwarz criterion		6.913900
Log likelihood	-156.7014	Hannan-Quinn criter.		6.840246
F-statistic	9.891978	Durbin-Watson stat		1.830218
Prob(F-statistic)	0.000283			

Null Hypothesis: WORLD has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.944020	0.0036
Test critical values:		
1% level	-3.577723	
5% level	-2.925169	
10% level	-2.600658	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(WORLD)
Method: Least Squares
Date: 02/04/20 Time: 22:54
Sample (adjusted): 1972 2018
Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
WORLD(-1)	-0.512205	0.129869	-3.944020	0.0003
C	3.460125	1.389698	2.489839	0.0165
R-squared	0.256878	Mean dependent var		-0.129305
Adjusted R-squared	0.240364	S.D. dependent var		8.260985
S.E. of regression	7.200036	Akaike info criterion		6.827670
Sum squared resid	2332.823	Schwarz criterion		6.906400
Log likelihood	-158.4503	Hannan-Quinn criter.		6.857297
F-statistic	15.55530	Durbin-Watson stat		1.880696
Prob(F-statistic)	0.000278			

استناداً إلى ما سبق تشير نتائج اختبار ديكي فولر إلى أن السلاسل الزمنية المتضمنة جميعها ساكنة في المستوى المطلق بمستوى معنوية 99 في المائة وبالتالي يمكن تطبيق نموذج متجه الانحدار الذاتي.

ثالثاً: تحديد فترة الإبطاء المثلى [(AIC) test Akaike information criterion]

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: ARAB CHINA USA WORLD
Exogenous variables: C
Date: 02/04/20 Time: 22:58
Sample: 1971 2018
Included observations: 44

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-574.7811	NA	3130659.	26.30823	26.47043	26.36838
1	-543.8279	54.87158*	1592755.*	25.62854*	26.43954*	25.92930*
2	-531.9064	18.96594	1954867.	25.81393	27.27372	26.35529
3	-523.9390	11.22684	2958394.	26.17905	28.28763	26.96101
4	-504.7722	23.52287	2821647.	26.03510	28.79248	27.05767

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

تشير نتائج الاختبارات السابقة إلى أن أفضل فترة إبطاء يمكن استخدامها هي فترة إبطاء واحدة. بالتالي سيتم في المرحلة اللاحقة تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي باستخدام فترة إبطاء للمتغيرات المتضمنة في النموذج ومقارنة النتائج من الناحية الاقتصادية والإحصائية إلى حين الوصول إلى النموذج الأدق.

رابعاً: تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي [Vector Auto Regressive Model (VAR)]

Vector Autoregression Estimates

Date: 02/04/20 Time: 23:01

Sample: 1978 2018

Included observations: 41

Standard errors in () & t-statistics in []

	ARAB	CHINA	USA	WORLD
ARAB(-1)	-0.013603 (0.18877) [-0.07206]	0.028461 (0.18588) [0.15312]	-0.069757 (0.04391) [-1.58855]	-0.259069 (0.13873) [-1.86737]
CHINA(-1)	0.301394 (0.16947) [1.77848]	0.101267 (0.16688) [0.60684]	0.029313 (0.03942) [0.74354]	-0.066211 (0.12455) [-0.53160]
USA(-1)	0.100870 (0.54576) [0.18483]	-1.102347 (0.53741) [-2.05121]	0.647707 (0.12696) [5.10170]	0.189431 (0.40111) [0.47227]
WORLD(-1)	0.573827 (0.23415) [2.45073]	0.651947 (0.23056) [2.82761]	0.069765 (0.05447) [1.28082]	0.630239 (0.17209) [3.66236]
C	-0.683497 (3.89829) [-0.17533]	12.99104 (3.83867) [3.38426]	1.667072 (0.90685) [1.83831]	3.422640 (2.86506) [1.19462]
R-squared	0.327670	0.301818	0.470363	0.297531
Adj. R-squared	0.252966	0.224242	0.411515	0.219479
Sum sq. resids	3120.802	3026.068	168.8846	1685.713
S.E. equation	9.310690	9.168285	2.165927	6.842906
F-statistic	4.386274	3.890612	7.992781	3.811962
Log likelihood	-146.9881	-146.3562	-87.19717	-134.3621
Akaike AIC	7.414053	7.383227	4.497423	6.798151
Schwarz SC	7.623025	7.592199	4.706395	7.007123
Mean dependent	6.736999	11.68872	5.773656	5.683763
S.D. dependent	10.77238	10.40938	2.823423	7.745480
Determinant resid covariance (dof adj.)		850599.2		
Determinant resid covariance		505591.2		
Log likelihood		-501.9423		
Akaike information criterion		25.46060		
Schwarz criterion		26.29649		
Number of coefficients		20		

Estimation Proc:

=====

LS 1 1 ARAB CHINA USA WORLD

VAR Model:

=====

ARAB = C(1,1)*ARAB(-1) + C(1,2)*CHINA(-1) + C(1,3)*USA(-1) + C(1,4)*WORLD(-1) + C(1,5)

CHINA = C(2,1)*ARAB(-1) + C(2,2)*CHINA(-1) + C(2,3)*USA(-1) + C(2,4)*WORLD(-1) + C(2,5)

USA = C(3,1)*ARAB(-1) + C(3,2)*CHINA(-1) + C(3,3)*USA(-1) + C(3,4)*WORLD(-1) + C(3,5)

$$\text{WORLD} = C(4,1)*\text{ARAB}(-1) + C(4,2)*\text{CHINA}(-1) + C(4,3)*\text{USA}(-1) + C(4,4)*\text{WORLD}(-1) + C(4,5)$$

VAR Model - Substituted Coefficients:

=====

$$\text{ARAB} = -0.013603342376*\text{ARAB}(-1) + 0.301394169215*\text{CHINA}(-1) + 0.100870441827*\text{USA}(-1) + 0.573827188246*\text{WORLD}(-1) - 0.68349729142$$

$$\text{CHINA} = 0.0284613722737*\text{ARAB}(-1) + 0.101266667639*\text{CHINA}(-1) - 1.10234697341*\text{USA}(-1) + 0.651946517899*\text{WORLD}(-1) + 12.9910416406$$

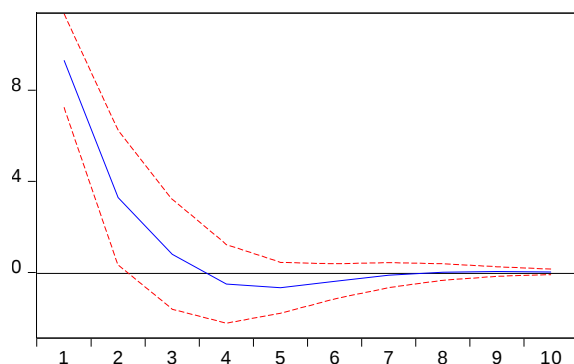
$$\text{USA} = -0.0697574565415*\text{ARAB}(-1) + 0.029312544487*\text{CHINA}(-1) + 0.647706759115*\text{USA}(-1) + 0.0697647523108*\text{WORLD}(-1) + 1.66707238261$$

$$\text{WORLD} = -0.259068969486*\text{ARAB}(-1) - 0.066211114629*\text{CHINA}(-1) + 0.189431121767*\text{USA}(-1) + 0.630238719826*\text{WORLD}(-1) + 3.42263993455$$

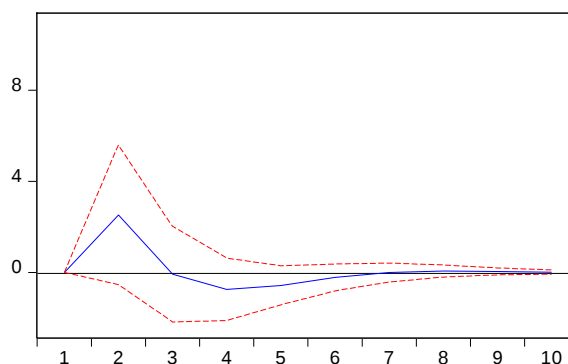
خامساً: تقدير كل من دالة رد الفعل وتحليل مكونات التباين

Response to Cholesky One S.D. (d.f. adjusted) Innovations ± 2 S.E.

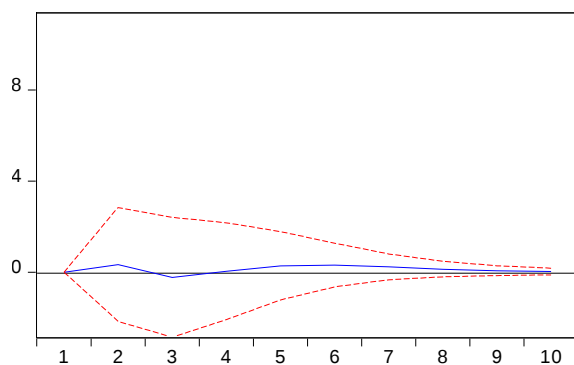
Response of ARAB to ARAB



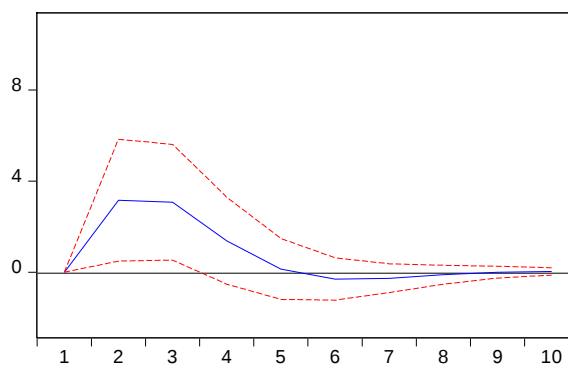
Response of ARAB to CHINA



Response of ARAB to USA



Response of ARAB to WORLD



Period	S.E.	ARAB	CHINA	USA	WORLD
1	9.310690	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000
2	10.67510	85.56343	5.590872	0.094155	8.751542
3	11.13826	79.10823	5.140210	0.128292	15.62326
4	11.25945	77.61915	5.469355	0.127007	16.78449
5	11.29823	77.44367	5.685769	0.185727	16.68483
6	11.31567	77.32683	5.706780	0.261569	16.70482
7	11.32190	77.25296	5.700530	0.302870	16.74364
8	11.32339	77.23272	5.701607	0.316177	16.74949
9	11.32371	77.22952	5.702719	0.319182	16.74858
10	11.32381	77.22840	5.702760	0.319815	16.74902

Cholesky Ordering: ARAB CHINA USA WORLD

سادساً: اختبار سلامة النموذج

Serial correlation test اختبار الارتباط الذاتي للبواقي (4)

VAR Residual Serial Correlation LM Tests

Date: 02/04/20 Time: 23:20

Sample: 1978 2018

Included observations: 41

Null hypothesis: No serial correlation at lag h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	15.17667	16	0.5117	0.952694	(16, 89.2)	0.5141
2	7.998616	16	0.9489	0.483359	(16, 89.2)	0.9493
3	14.10621	16	0.5908	0.880463	(16, 89.2)	0.5929
4	15.28943	16	0.5036	0.960350	(16, 89.2)	0.5059
5	14.29243	16	0.5769	0.892971	(16, 89.2)	0.5791
6	14.87695	16	0.5337	0.932389	(16, 89.2)	0.5359
7	12.84793	16	0.6838	0.796578	(16, 89.2)	0.6857
8	11.05877	16	0.8058	0.679174	(16, 89.2)	0.8071
9	6.769637	16	0.9774	0.406455	(16, 89.2)	0.9776
10	13.41308	16	0.6423	0.834119	(16, 89.2)	0.6443

Null hypothesis: No serial correlation at lags 1 to h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	15.17667	16	0.5117	0.952694	(16, 89.2)	0.5141
2	39.62558	32	0.1664	1.287908	(32, 93.8)	0.1749
3	55.90386	48	0.2023	1.200935	(48, 82.9)	0.2299
4	75.86463	64	0.1473	1.224038	(64, 68.8)	0.2051
5	86.98452	80	0.2778	1.044304	(80, 53.7)	0.4378
6	111.9519	96	0.1270	1.082571	(96, 38.2)	0.4008
7	127.4695	112	0.1507	0.838872	(112, 22.4)	0.7316
8	227.4415	128	0.0000	1.304661	(128, 6.6)	0.3905
9	3272.368	144	0.0000	NA	(144, NA)	NA
10	NA	160	NA	NA	(160, NA)	NA

*Edgeworth expansion corrected likelihood ratio statistic.

VAR Residual Portmanteau Tests for Autocorrelations
Null Hypothesis: No residual autocorrelations up to lag h
Date: 02/04/20 Time: 23:21
Sample: 1978 2018
Included observations: 41

Lags	Q-Stat	Prob.*	Adj Q-Stat	Prob.*	df
1	7.145780	---	7.324425	---	---
2	14.68975	0.5475	15.25526	0.5060	16
3	29.45476	0.5960	31.18593	0.5076	32
4	44.95868	0.5982	48.36596	0.4581	48

*Test is valid only for lags larger than the VAR lag order.
df is degrees of freedom for (approximate) chi-square distribution

استناداً إلى اختبار Autocorrelation LM Test واختبار Portmanteau Tests for Autocorrelations يتم قبول الفرضية الصفرية بعدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

(5) اختبار عدم التجانس Heteroskedasticity

VAR Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)
Date: 02/04/20 Time: 23:22
Sample: 1978 2018
Included observations: 41

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
102.9198	80	0.0432

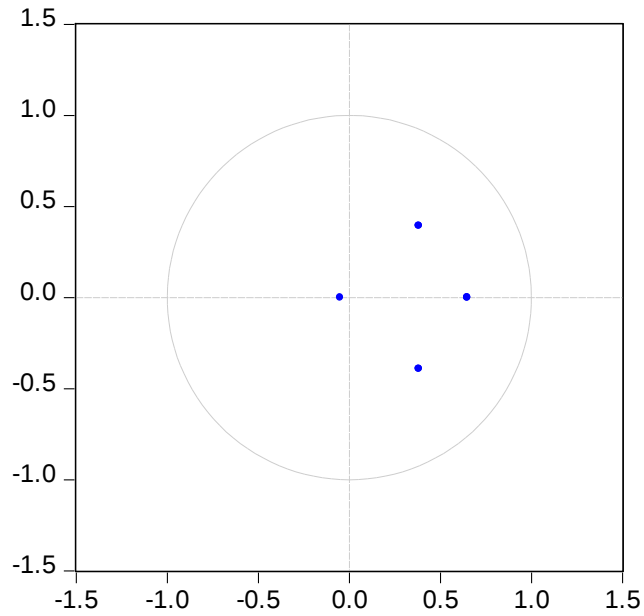
Individual components:

Dependent	R-squared	F(8,32)	Prob.	Chi-sq(8)	Prob.
res1*res1	0.441473	3.161695	0.0094	18.10039	0.0205
res2*res2	0.181107	0.884645	0.5400	7.425400	0.4915
res3*res3	0.503307	4.053259	0.0020	20.63557	0.0082
res4*res4	0.130223	0.598880	0.7716	5.339142	0.7208
res2*res1	0.582694	5.585282	0.0002	23.89044	0.0024
res3*res1	0.348652	2.141110	0.0606	14.29473	0.0744
res3*res2	0.305324	1.758076	0.1229	12.51826	0.1295
res4*res1	0.328564	1.957379	0.0851	13.47112	0.0966
res4*res2	0.295863	1.680712	0.1416	12.13038	0.1455
res4*res3	0.413404	2.818998	0.0174	16.94955	0.0306

احتمالية Chi-sq أكبر من 5 في المائة نقبل الفرض الصفرية، بالتالي النموذج المُقدر لا يعاني من مشكلة عدم التجانس ولا من الارتباط الذاتي.

اختبار صلاحية النموذج AR Inverse roots of AR (6)

Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial



من خلال التحقق من Inverse Roots of the AR Characteristic Polynomial يتضح وقوع النقاط الزرقاء تقع داخل الدائرة بما يعني استقرار النموذج المُقدر.